جامعة الدكتور مولاي الطاهر- سعيدة -

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه ل م د

فرع العلوم التجارية، تخصص الطرق الكمية المطبقة في التسيير

بعنوان

الأثار الديناميكية لبرامج التأهيل على فعالية المؤسسات

-دراسة حالة الجزائر-

من إعداد الطالب:

✍ سمغوني توفيق فيصل

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2020/02/03

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ. د زروقي ابراهيم	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	رئيسا
أ. د صوار يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	مقررا
أ. د بوثلجة عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
أ. د ثابتي الحبيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	ممتحنا
د. رملي محمد	أستاذ محـاضر (أ)	جامعة سعيدة	ممتحنا
د. جلولي نسيمة	أستاذ محـاضر (أ)	جامعة سعيدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019-2020

جامعة الدكتور مولاي الطاهر- سعيدة -

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه ل م د

فرع العلوم التجارية، تخصص الطرق الكمية المطبقة في التسيير

بعنوان

الأثار الديناميكية لبرامج التأهيل على فعالية المؤسسات

-دراسة حالة الجزائر-

من إعداد الطالب:

✍ سمغوني توفيق فيصل

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2020/02/03

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ. د زروقي ابراهيم	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	رئيسا
أ. د صوار يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	مقررا
أ. د بوثلجة عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
أ. د ثابتي الحبيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	ممتحنا
د. رملي محمد	أستاذ محـاضر (أ)	جامعة سعيدة	ممتحنا
د. جلولي نسيمة	أستاذ محـاضر (أ)	جامعة سعيدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019-2020

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى أمي الغالية والتي أسأل الله أن يحفظها و أن يقدرني على رد جميلها.

وإلى والدي.

وإلى زوجتي.

وإلى أخي وكل العائلة.

وإلى كل الأصدقاء.

وإلى كل من يعرفه قلبي ولم يذكره قلمي.

توفيق فيصل

شكر وتقدير

خالص التقدير إلى الأستاذ صواريوسف

والشكر الوفير للجنة التقييم الموقرة.

وكل من أمدنا بعونه لتهوين صعاب البحث العلمي.

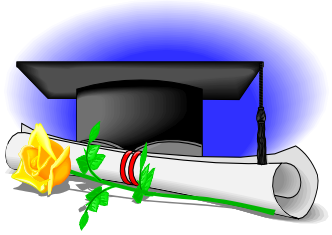

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
المقدمة العامة	**أ - ح**
مشكلة البحث وأسئلتها	ج
فرضيات البحث	د
أهمية البحث	د
أهداف البحث	هـ
صعوبات البحث	هـ
دواعي اختيار البحث	و
منهج البحث	و
هيكل الدراسة	ز
حدود الدراسة	ح
الفصل الأول: الإطار النظري العام لبرامج تأهيل المؤسسات	**01 - 37**
تمهيد	02
1- **تأهيل المؤسسات ... أسس و مفاهيم**	03
1-1 تعريف تأهيل المؤسسات و أنواعه	03
1-2 مسار عملية التأهيل	07
1-3 أهداف عملية التأهيل	08
2- **الإجراءات الإستراتيجية لتأهيل المؤسسات**	13

2-1 التشخيص الاستراتيجي الشامل	13
2-2 اختيار إستراتيجية التأهيل المناسبة	22
2-3 صياغة مخطط التأهيل	27
2-4 التنفيذ ومتابعة خطة التأهيل	29
3- برامج التأهيل المطبقة في الجزائر	30
3-1 البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية لوزارة الصناعة	30
3-2 برنامج الدعم الأوربي (EDPME) للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	33
3-3 البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية	35
خلاصة	37
الفصل الثاني: الجانب النظري للنمو الاقتصادي	**86 - 38**
تمهيد	39
1- مدخل إلى النمو الإقتصادي	40
1-1 تعريف النمو الإقتصادي وقياسه	40
1-2 عناصر النمو الإقتصادي	45
1-3 أنواع النمو الإقتصادي	47
1-4 خصائص النمو الإقتصادي	51
2- مقاييس النمو الإقتصادي	53
2-1 معايير الدخل	53
2-2 معايير اجتماعية	56
2-3 معايير هيكلية	58
3- التأصيل النظري للنمو في الفكر الإقتصادي	59
3-1 النظرية الكلاسيكية في النمو الإقتصادي	59
3-2 النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي	66
3-3 النماذج النيوكلاسيكية في النمو الإقتصادي	75
3-4 نماذج النمو الداخلي (أو النظريات الحديثة لنمو الاقتصادي)	79
خلاصة	86
الفصل الثالث: الدراسات و الأبحاث العلمية السابقة	**102 - 87**

تمهيد	88
1- استعراض ومراجعة الدراسات السابقة	89
1- 1 الدراسات العربية	89
1- 2 الدراسات الأجنبية	97
2- أوجه الإتفاق و الإختلاف بين الدراسات السابقة و البحث الحالي	99
3- الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية	100
خلاصة	102
الفصل الرابع: الإطار المنهجي و بيانات الدراسة	**123 - 103**
تمهيد	104
1- منهجية الدراسة المستخدمة في التقدير	105
1-1 تقديم نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة ARDL	105
1-2 مميزات نموذج ARDL	108
1-3 إجراءات (مراحل) تطبيق نموذج ARDL	109
2- المتغيرات و المؤشرات المستعملة في الدراسة	111
2-1 تقديم متغيرات الدراسة	111
2-2 التحليل البياني لسلاسل الزمنية	112
2-3 إختبار دالة الإرتباط الذاتي البسيط (ACF) و الجزئي (PACF) لسلاسل الزمنية	114
3- النموذج القياسي للدراسة و توصيفه	118
3-1 بناء النموذج القياسي للدراسة	118
3-2 تحديد متغيرات النموذج و الإشارات المتوقعة لمعالم نموذج الدراسة	119
3-3 إختيار الصيغة الرياضية المناسبة	120
خلاصة	123
الفصل الخامس: عرض وتحليل نتائج الدراسة التجريبية و إختبار الفرضيات	**152 - 124**
تمهيد	125
1- التحليل الوصفي و دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة	126
1-1 التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة	126
1-2 الإرتباط بين المتغيرات المدروسة	125
1-3 إستقرارية متغيرات الدراسة	128

4-1 إختيار النموذج الملائم للدراسة	131
2- تحليل نتائج تقدير نموذج النمو الإقتصادي	132
2-1 إختبار ARDL Bounds التكامل المشترك	132
2-2 تحديد عدد التأخرات في نموذج	133
2-3 تقدير نموذج الأجل الطويل	134
2-4 تقدير نموذج تصحيح الخطأ المقيد	135
2-5 اختبارات جودة تقدير النموذج القياسي	137
2-5-1 إختبار فحص بواقي النموذج	137
2-5-2 اختبار إستقرار النموذج (Test de stabilité)	140
2-6 اختبار دقة النموذج التنبؤي	141
3- تحليل نتائج تقدير نموذج النمو الإقتصادي خارج المحروقات	142
3-1 إختبار ARDL Bounds التكامل المشترك	142
3-2 تحديد عدد التأخرات في نموذج	143
3-3 تقدير نموذج الأجل الطويل	144
3-4 تقدير نموذج تصحيح الخطأ المقيد	145
3-5 اختبارات جودة تقدير النموذج القياسي	146
3-5-1 إختبار فحص بواقي النموذج	147
3-5-2 اختبار إستقرار النموذج (Test de stabilité)	149
3-6 اختبار دقة النموذج التنبؤي	150
خلاصة	152
الخاتمة العامة	**158 - 153**
المراجع	**168 - 159**

قائمة الأشكال

الفصل	رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الأول	(01-01)	مسار عملية التأهيل	08
	(02-01)	أهداف برنامج التأهيل	09
	(03-01)	الإجراءات الإستراتجية للتأهيل PSM	13
	(04-01)	أبعاد التشخيص الاستراتيجي	16
	(05-01)	خطوات التشخيص الإستراتيجي الشامل	17
	(06-01)	تحليل المصادر الخارجية للقدرة التنافسية	18
	(07-01)	تحليل السوق-المنتجات وتحديد الموقع الاستراتيجي	19
	(08-01)	التشخيص المالي	20
	(09-01)	تشخيص القدرات التقنية	21
	(10-01)	تشخيص القدرات الإدارية و الجودة	22
	(11-01)	مخطط التأهيل	28
الثاني	(12-02)	منحنى النمو الاقتصادي بأنواعه الثلاثة	48
	(13-02)	المربع السحري لأهداف السياسة الاقتصادية	49
	(14-02)	دالة الإنتاج الفردية من نوع كوب دوغلاس ذات غلة حجم ثابتة	76
	(15-02)	نموذج AK	80
الرابع	(16-04)	نتائج التحليل البياني للسلاسل الزمنية	112
الخامس	(17-05)	نتائج إختبارات تحديد عدد التأخرات	133
	(18-05)	نتائج إختبار (Jarque-Bera)	137
	(19-05)	نتائج إختبارات إستقرار النموذج	141
	(20-05)	نتائج إختبار ثايل (Theil)	142
	(21-05)	نتائج إختبارات تحديد عدد التأخرات	144
	(22-05)	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج	147
	(23-05)	نتائج إختبارات إستقرار النموذج	150
	(24-05)	نتائج إختبار ثايل (Theil)	151

قائمة الجداول

الفصل	رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
الأول	(01-01)	اختيار إستراتيجية التأهيل المناسبة	26
الثاني	(02-02)	أوجه الاختلاف والتشابه بين النمو و التنمية الاقتصادية	44
الرابع	(03-04)	متغيرات الدراسة	112
	(04-04)	نتائج إختبار دالة الإرتباط لـ (PIB)	114
	(05-04)	نتائج إختبار دالة الإرتباط لـ (PIBHH)	115
	(06-04)	نتائج إختبار دالة الإرتباط لـ (NESPMN)	116
	(07-04)	نتائج إختبار دالة الإرتباط لـ (CNPMN)	116
	(08-04)	نتائج إختبار دالة الإرتباط لـ (TEMP)	117
	(09-04)	نتائج إختبار دالة الإرتباط لـ (CPI)	118
	(10-04)	نتائج إختيار الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج الأول	121
	(11-04)	نتائج إختيار الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج الثاني	121
الخامس	(12-05)	نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة	126
	(13-05)	نتائج تحليل الإرتباط بين المتغيرات المدروسة	127
	(14-05)	نتائج تحليل إستقرارية متغيرات الدراسة عند المستوى	129
	(15-05)	نتائج تحليل إستقرارية متغيرات الدراسة عند الفرق الأول	130
	(16-05)	نتائج إختبار الحدود Bounds Test	132
	(17-05)	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل	134
	(18-05)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	136
	(19-05)	إختبار (BGLM)	138
	(20-05)	نتائج إختبار (Test ARCH)	139
	(21-05)	نتائج إختبار (Ramsey-RESET)	140
	(22-05)	نتائج إختبار الحدود Bounds Test	143
	(23-05)	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل	145

	(24-05)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	146
	(25-05)	إختبار (BGLM)	148
	(26-05)	نتائج إختبار (Test ARCH)	148
	(27-05)	نتائج إختبار (Ramsey-RESET)	149

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

إن التحولات و التغيرات المستمرة و السريعة التي شهدها النظام الإقتصادي العالمي والتي كان أهمها التحرر الإقتصادي وبروز ظاهرة العولمة الإقتصادية، جعلت المؤسسات في مواجهة المنافسة الخارجية الشديدة خاصة مع الإنفتاح الإقتصادي العالمي الذي شهدته جل دول العالم خلال السنوات الأخيرة، ولذلك كان من اللازم على جميع المؤسسات الاهتمام بما يجري حولها، و السبب في ذلك تعرض هذه الأخيرة إلى ضغوط متزايدة من أجل زيادة تحسين نوعية المنتج أو الخدمة المقدمة، والعمل على تخفيض التكلفة وتحسين الأداء بما يؤدى إلى تدعيم مركزها التنافسي.

بلا شك تعتبر المؤسسات احد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي، ووفقا D.North الحائز على جائزة نوبل فإن المؤسسات هي قواعد اللعبة في مجتمع ما، إذ يؤكد على الدور الأكثر جوهري للمؤسسات في المجتمعات، فهي أساسية لأداء الاقتصاديات على المدى الطويل، و يرى كل من North and Thomas، 1973 ان المؤسسات تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال التأثير على حقوق الملكية، هياكل الحوافز وتكاليف المعاملات، أيضا يشير (Lipset, 1960) إلى ان النمو الاقتصادي يؤدي الى وجود مؤسسات افضل بسبب تراكم راس المال البشري و الاجتماعي، و يؤكد D.North بأن التفسير الرئيسي للإختلاف في مسارات وإيقاعات النمو بين البلدان يكمن في الإختلاف في مؤسساتها.

في هذا السياق، تحتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة موقعا استراتيجيا مهما في تحريك عجلة التنمية وهي تشكل مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل وترقية الصادرات خارج المحروقات، في ضل محيط إقتصادي متغير بإستمرار، وانتشار الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وتوسع مجالات المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية، غير أن تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس بالأمر السهل فهي تواجه عادة قيودا بدرجة أكبر مما تواجهه المؤسسات الكبيرة، حيث يقف حجمها عائقا أمام قدرتها على الوصول إلى الأسواق واكتساب المهارات والحصول على رأس المال، لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ التنموي لهذه

المؤسسات و الدفع بها في اتجاه تشجيع قيامها و العمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها و الارتقاء بها.

إدراكا للدور الفعال الذي يمكن أن يقوم به قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، شرعت الجزائر منذ سنة 2001 باتباع سياسات وتجسيد برامج تنموية اقتصادية ترتكز على إصلاحات هيكلية واسعة في اقتصادها، تمثلت في إعداد برامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جوانب مالية و بشرية و تكنولوجية، وهذا لتنميتها وتطويرها و الرفع من مستواها وجعلها قادرة على المنافسة محليا ودوليا، فضلا عن تحقيق مستهدفات النمو و التقدم الإقتصادي.

هذا، و تعتبر عملية تأهيل المؤسسات بأنها مسار مستمر يهدف إلى تحضير وتكييف المؤسسات لجعلها قادرة على مواكبة تغيرات السوق والتطورات التقنية، وكذا التأقلم مع التحديات التي أفرزها النظام الإقتصادي العالمي، كون هذه البرامج تساعد المؤسسات في تحقيق الكفاءة والفعالية إضافة إلى زيادة قدرتها التنافسية، من أجل تمكينها من المنافسة في الأسواق المحلية و العالمية على حد سواء والمساهمة في تحسين أدائها ومن تم تطوير النشاط الإقتصادي (Boudjemaa & All, 2016)، وسعيا لتحقيق هذا الهدف فقد اعتبرت برامج التأهيل في الجزائر من الإصلاحات الإقتصادية الحديثة لترقية المؤسسات الخاصة والعمومية، تمهيدا لتمكينها من المنافسة في إطار الإنفتاح على الإقتصاد العالمي و في ظل إتفاقيات الشراكة الأورو- متوسطية (EUROMED) لإنشاء منطقة تبادل الحر التي تم الإعلان عنها في مؤتمر برشلونة سنة 1995، والتي تهدف إلى إنشاء منطقة تبادل حر أفاق سنة 2020.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة التي تهدف إلى قياس أثر العلاقة ما بين برامج التأهيل و النمو الإقتصادي و النمو الإقتصادي خارج المحروقات في الجزائر، بغية توضيح هذا الأثر قمنا بدراسة قياسية بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، لفحص العلاقة في المدى القصير والمدى الطويل، وسوف نعتمد في ذلك على سلسلة بيانات دورية منشورة من طرف المؤسسات والمنظمات الدولية. منها بيانات زمنية

سداسية ممتدة من الفترة الزمنية 2002 إلى 2017 الممثلة في معدل نمو الناتج المحلي الخام نشرية المعلومات الإحصائية بوزارة الصناعة الصادرة عن وزارة الصناعة، ومنها بيانات سنوية متمثلة في مؤشر مدركات الفساد (CPI) الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية وهو يقيس مستوى إدراك الفساد لا للفساد نفسه، وفي هذا الإطار ومن خلال ما تقدم يمكن طرح إشكالية الدراسة.

مشكلة البحث وأسئلتها:

لقد شرعت الجزائر في تنفيذ سياسة تنموية، لإعادة هيكلة اقتصادها من أجل الاندماج السريع في الاقتصاد العالمي وذلك نتيجة الانضمام المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية و اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وفي هذا السياق أطلقت عدّة برامج تأهيل موجهة للمؤسسات الاقتصادية ومحيطها سواء كان البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية أو برنامج الدعم الأوروبي أو البرنامج الوطني لتأهيل لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لإعدادها وتكييفها لمتطلبات هذا الانفتاح من جهة، ومن جهة أخرى تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الإقتصادي و الرفع من أداء الإقتصاد الوطني.

وضمن هاذا السياق نصل إلى إبراز معالم الإشكالية التي يتمحور عليها البحث والمتمثلة في:

- **ما مدى وجود الأثار الديناميكية لبرامج التأهيل كبديل تنموي استراتيجي على فعالية المؤسسات في الجزائر من منظور النمو الإقتصادي خلال الفترة 2002-2017؟**

للإجابة على هذه الإشكالية سوف نحاول الإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية من بينها:

- ما المقصود ببرامج تأهيل المؤسسات، و ماهي أهدافه؟.
- فيما تتمثل إجراءات المسار الإستراتيجي لتأهيل المؤسسات ؟.
- ما المقصود بالنمو الاقتصادي؟ وما هي أهم النظريات والنماذج المفسرة له؟

- هل توجد علاقة من أي نوع بين تأهيل المؤسسات ونمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد ككل أو على مستوى القطاعات أو الأنشطة الاقتصادية المختلفة؟.
- ما طبيعة واتجاه العلاقة السببية (إن وجدت) بين تأهيل المؤسسات و النمو الاقتصادي ونمو النمو الاقتصادي خارج المحروقات؟

فرضيات البحث:

بناء على ما ورد في مشكلة الدراسة وللإجابة عن أسئلتها وضعت الفرضيات التالية:

- إن تبني الجزائر برنامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كان له أثر على وتيرة النمو الاقتصادي و النمو الاقتصادي خارج المحروقات في ظل وجود بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية.
- هنالك علاقة معنوية موجبة بين عدد المؤسسات الخاضعة لبرامج التأهيل و معدلات النمو الإقتصادي على المدى الطويل و القصير بالنسبة للإقتصاد الجزائري.
- إن النمو الإقتصادي خارج المحروقات في الجزائر يتحدد بمجموعة من المتغيرات هي: عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاضعة لبرامج التأهيل، و تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، معدل التشغيل و الفساد.

أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الإعتبارات العلمية و العملية التالية:

1. إن دراسة العلاقة و الإرتباط بين برامج التأهيل و نمو الإقتصادي من جهة، و من جهة أخرى تحليل الاثار الديناميكية من الموضوعات الهامة التي تتجدد أهميتها باستمرار، بحيث فهم طبيعة العلاقة بينهما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة.

2. الأهمية التي تكتسبها المؤسسة الإقتصادية بصفتها النواة الإقتصادية الأولى، ودورها في بعث النشاط الإقتصادي. و الجزائر كغيرها من الدول، تسعى إلى النهوض باقتصادها من خلال تنويع مصادر الدخل و الخروج من التبعية للمحروقات.

3. تعتبر هذه الدراسة مهمة خاصة مع الإتجاه لإدماج الإقتصاد الجزائري في الإقتصاد العالمي (التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية) عن طريق الشراكة والإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ومنطقة التبادل الحر.

4. تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية مجال تطبيقها، ألا وهو تأهيل المؤسسات الجزائرية تحضيرا للدخول للأسواق العالمية.

5. تعتبر هذه الدراسة والدراسات السابقة في مجال دراسة العوامل الدافعة للنمو الاقتصادي، مجالا خصبا لدراسات لاحقة، نظرا لأهمية الموضوع خصوصا في ظل الظروف الاقتصادية الحالية وما يشهده العالم من تدهور لأسعار المحروقات وتراجع عائدات أغلب الدول التي تعتمد عليها.

أهداف البحث:

- تتجسد الأهداف المرجوة من هذه الدراسة من خلال إلقاء الضوء على برامج تأهيل المؤسسات ودوره في إضفاء ديناميكية تنموية للاقتصاد الوطني.
- محاولة تقديم عناصر الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة من خلال بحث و تحليل الفرضيات المطروحة.
- معرفة طبيعة واتجاه العلاقة الديناميكية والسببية بين بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي ومعدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة الممتدة من 2002 إلى 2017.
- تقديم التأهيل كبديل عن الحلول المنتهجة، وإيضاح مدى مساهمته في النمو و تقدم الإقتصادي في ظل الإنفتاح على السوق العالمية.

صعوبات البحث:

إن أكثر ما يصعب على الباحث مهمته في تناول أي موضوع هو وجود عراقيل تعترضه للوصول إلى أفضل النتائج، ومن أهم الحواجز التي واجهتنا ما يلي:

- تضارب في الإحصائيات باختلاف مصادرها، مما اضطرنا إلى التحري من صحة ودقة المعلومات من هذه المصادر وبتالي أخذ وقت أكثر.
- عدم كفاية البيانات المتوفرة لإجراء الدراسة التطبيقية للبحث، و التي تسمح بالوصول إلى النتائج المرجوة من البحث.

دواعي اختيار البحث:

هناك عدة أسباب دفعتنا إلى اختيار البحث في هاذا الموضوع من أهمها:

- الرغبة في التعرف على موضوع تأهيل المؤسسات و التعرف أكثر على المفاهيم المتعلقة به من الناحية النظرية.
- تعتبر المدة الزمنية التي مرت منذ انطلاق برنامج التأهيل سنة 2001 وإلى غاية يومنا هذا فترة كافية لإجراء دراسة تقييميه لهذا البرنامج معرفة أثره على النمو الاقتصادي.
- يعد هذا الموضوع من مواضيع الحالية، حيث يشغل بال الكثير من الباحثين و المختصين.
- الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، وكذا في دفع عجلة التطور والنمو الإقتصاد الوطني.
- إثراء المكتبة الجامعية بدراسة إقتصادية حديثة، لتضيف شيئا ربما يكون جديدا ومشجعا لأن يكون دافعا لبحوث أخرى في المستقبل.

منهج البحث:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل البحث، وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات المقترحة، اعتمدنا في دراستنا على **المنهج الوصفي التحليلي** الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع، وذلك قصد استعاب الإطار التصوري وفهم معالم الموضوع بغرض إعطاء فكرة واضحة عن تأهيل المؤسسات و النمو الإقتصادي، من خلال عرض لمختلف المفاهيم و المصطلحات يتعقبها شيئا من **التحليل**. وذلك بهدف صياغة

الخلفية النظرية للموضوع، بالإعتماد على المصادر المكتبية من مراجع علمية ودوريات وأبحاث قدمت في هاذ المجال.

أما في الجانب التطبيقي فأستعمل **المنهج التحليلي** بالتطرق إلى شرح وتفسير بعض المؤشرات و الإحصائيات وطرق القياس معتمدين على جمع المعطيات وتبويب البيانات، التي تم الحصول عليها من خلال مصادر ثانوية خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2017. إذ تم استخدام **التحليل القياسي** لمجموعة كبيرة من الاختبارات القياسية الخاصة ببيانات السلاسل الزمنية مثل Unit root test من أجل فحص ثبات Stationarity متغيرات الدراسة وتحديد درجة تكاملها Integration order. كما أنه تم استخدام فحص التكامل المشترك Co-integration باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) بين المتغيرات من أجل معرفة ما إذا كانت المتغيرات لها نفس الميل أو التوجه العشوائي على المدى الطويل وذلك بالنظر لطبيعة متغيرات الدراسة.

هيكل الدراسة:

سعيا منا لمعالجة هذا الموضوع وللوصول لأهداف الدراسة تم تقسيم هاذا البحث إلى خمسة فصول ، كما يلي:

تطرقنا في **الفصل الأول** إلى الإطار النظري العام المتعلقة ببرامج تأهيل المؤسسات، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، إذ يتضمن المبحث الأول مختلف المفاهيم والتعاريف المختلفة لتأهيل المؤسسات وأيضا إلى أنواعه وأهدافه. أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى عرض إجراءات المسار الإستراتيجي لتأهيل المؤسسات، أمّا المبحث الثالث عرضنا فيه بالتفصيل أهم برامج التأهيل المطبقة في الجزائر.

تناولنا في **الفصل الثاني** مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي (مفهوم، محددات، ونظريات النمو الاقتصادي)، و مقاييس النمو الإقتصادي، فضلا عن النظريات المفسرة للنمو الإقتصادي ابتداء من النظرية الكلاسيكية ثم النظرية الكينزية و النماذج النيوكلاسيكية وأخيرا عرض أهم النماذج الحديثة والمعروفة بنماذج النمو الداخلي.

أما في **الفصل الثالث** تضمن مراجعة مفصلة للدراسات السابقة حول برامج التأهيل المؤسسات و النمو الاقتصادي و كذا العلاقة بينها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تغطي هذه الدراسات كلا من الدراسات السابقة بالغة العربية و الأجنبية، كذلك إبراز موقع الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة و ما يميز الدراسة.

أما في **الفصل الرابع** من هذا البحث و الذي تضمن تقديم الإطار المنهجي و بيانات الدراسة، إذ تم التعرض فيه إلى المنهجية المستخدمة في التقدير بتقديم نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة ARDL بالإضافة الى خطوات تقديره، أيضا عرض المتغيرات و المؤشرات المستعملة في الدراسة و النموذج القياسي للدراسة.

أخيرا تم تخصيص **الفصل الخامس** لعرض وتحليل نتائج الدراسة التجريبية و إختبار الفرضيات، من خلال تقدير نموذج الأول (النمو الإقتصادي) و النموذج الثاني (النمو الإقتصادي خارج المحروقات) في ضوء التحليلات النظرية والتطبيقية، بإستخدام التكامل المشترك وفق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

حدود الدراسة:

حددت دراسة الموضوع في إطارين مكاني وزماني، فيما يخص:

- المجال الزماني: تتمثل حدود هذه الدراسة في تناولنا لموضوع برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية وانعكاساته على الأداء الإقتصادي خلال الفترة (2001-2017) ويرجع سبب اختيار هذه الفترة إلى زيادة عدد المؤسسات الخاضعة إلى برامج التأهيل مباشرة بعد سنة 2001.
- المجال المكاني: قمنا بدارسة حالة الجزائر لمحاولة إعطاء صورة عن تأهيل المؤسسات الاقتصادية و معرفة أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول

تمهيد الفصل الأول:

بلا شك تعتبر المؤسسات احد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي، وبتالي سعت الجزائر بإتخاذ إجراءات وتدابير جديدة هدفها الارتقاء بهذه المؤسسات لتمكينها من تحسين قدرات التنافسية و رفع مستوى أدائها، وجعلها في مستوى واحد مع مثيلاتها في العالم، وفي هذا السياق تم تبني مجموعة من البرامج الإصلاحية والتأهيل أحدها، و الذي تم تجسيده في شكل برامج بهذه النهوض بهذه الأخيرة، إذ إن هذه البرامج لا تقتصر على حل مشاكل المؤسسات فحسب، بل تتعدى إلى بيئة محيطها الاقتصادي ككل.

وسنحاول في هذا الفصل الإلمام و التطرق إلى أبرز الجوانب المتعلقة ببرنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من خلال التعرض إلى العناصر الأساسية التالية:

1- تأهيل المؤسسات ... أسس و مفاهيم: يتناول مفهوم تعريف تأهيل المؤسسات و أنواعه، كذلك مسار و أهداف عملية التأهيل.
2- الإجراءات الإستراتيجية لتأهيل المؤسسات: تم التعرض فيه إلى خطوات عملية تأهيل المؤسسات المتمثلة في: التشخيص، اختيار إستراتيجية، صياغة مخطط و التنفيذ ومتابعة خطة.
3- برامج التأهيل المطبقة في الجزائر: تم التعرض فيه إلى كل من البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات، برنامج الدعم الأوربي (EDPME) و البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1- تأهيل المؤسسات ... أسس و مفاهيم:

1-1 تعريف تأهيل المؤسسات و أنواعه:

أولا: تعريف تأهيل المؤسسات:

لقد تولد مفهوم "تأهيل المؤسسات" من خلال الإجراءات المرافقة التي باشرتها البرتغال عام 1988 للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (Hervé & Ewa, 2005)، من خلال البرنامج الاستراتيجي لتحديث الاقتصاد البرتغالي « PEDIP » والذي كانت من أهدافه الأساسية:

- تسريع وتيرة تحديث البنية التحتية الداعمة للقطاع الصناعي.

- تدعيم قواعد التكوين المهني.

- توجيه التمويل للاستثمارات المنتجة للمؤسسات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تحسين إنتاجية ونوعية النسيج الصناعي.

إن نجاح البرامج البرتغالية والتي يجسدها ظهور وتنامي فروع اقتصادية جديدة في البرتغال، وتطور النشاطات ذات القيمة المضافة العالية وخلق مناصب شغل جديدة، حفز الاتحاد الأوروبي لوضع برامج مماثلة للدول المغاربية وبعض دول الشرق الأوسط مثل مصر والأردن وسوريا، بالموازاة مع اتفاقيات التبادل الحر في إطار برنامج MEDA خلال ندوة برشلونة عام 1995. (Ilhem, 2011)

إن مفهوم التأهيل من الناحية الاقتصادية الجزئية يرتكز على فكرتين أساسيتين فتأهيل مؤسسة étalonnage وفكرة المقارنة أو المعايرة Progrès هما: فكرة التقدم ما قد يعني جعلها تتقدم لكي تصبح على الأقل في نفس مستوى تنافسية وكفاءة وفعالية نظيراتها من المؤسسات. (Marniesse & Ewa, 2003)

ولهذا يمكن القول أن الهدف الأساسي من تأهيل المؤسسات على المستوى الجزئي، يتعدى أن يكون مجرد سياسة من سياسات ترقية الاستثمارات، أو برنامجا من برامج دعم وإنقاذ المؤسسات الصناعية الموجودة في وضعية مالية صعبة، إلى كونه: مسار تطوير مستمر

"Up Grading" يعمل على: إدخال طريقة للتحسين والتقدم، التوقع والتنبؤ، تحديد نقاط الضعف والقوة في المؤسسة. (Abassi, 2001)

إن الأسس النظرية التي بنيت عليها برامج التأهيل الرامية أساسا إلى تدعيم تنافسية المؤسسات ترتكز على محورين أساسين: التحليل النظري لما يعرف باسم "العناقيد الصناعي" (grappes industrielles)، والثاني على تحليل الروابط بين النمو-التشغيل-التنافسية. (عبد الحق، 2008)

لقد ورد مفهوم مصطلح التأهيل ضمن العديد من الدراسات والأعمال التي قام بها مجموعة من الباحثين و المنظمات، نستعرض منها ما يلي:

عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI سنة 1995 التأهيل بأنه عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الانتقال من اجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات. (نصيرة، 2006) وفي تعريف أخر هو العمل على تحسين أداء المؤسسة (الإنتاج والنمو) والقدرة التنافسية من أجل تمكينها من المنافسة بفعالية في مجالها التنافسي الجديد، للمحافظة عليها وتطويرها. (Boudjemaa, 2016)

كما عرفت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (ANDPME) في الجزائر برنامج التأهيل على أنه عملية مستمرة ومتواصلة من التدريب، الأفكار، المعلومات ومعرفة الوضعيات الحديثة و المبتكرة. وفي تعريف أخر لها هو مجموعة من التدابير والإجراءات في مساهمة تقوية تنافسية المؤسسة بهدف تسريع النمو و خلق مناصب شغل.

ويعرف المعهد الإقتصادي الكمي التونسي برنامج التأهيل على انه عملية وضع النسيج الصناعي في المستوى المطلوب، بهدف تعزيز تنافسية المؤسسات في إطار انفتاح السوق وإتساع المنافسة. (تجـانــي، 2013)

أما الوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب فتعرفه على أنه عملية التحضير والتكييف الدائم للمؤسسة ومحيطها لمتطلبات السوق والتي تكون من خلال:

- تحسين إنتاجية المؤسسة بعرض منتوج بجودة وبتكلفة أفضل.

- تعزيز المواقع التنافسية للمؤسسة.

- التحكم في التطور التقني و الأسواق. (Chennouf, 2007)

وبحسب (LAMIRI, 2003) الذي يعرف تأهيل المؤسسة على أنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات و التدابير تهدف إلى تحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة مقارنة بمنافسيها الرائدين في السوق.

يرى نورث دوجلاس بأن التأهيل هو عملية معقدة وتأخذ وقتا طويلا، حيث أنها تتضمن مؤسسات القطاعين العام والخاص إضافة إلى المؤسسات الحكومية المساعدة، وهو ما يتطلب تغييرا في الأفكار والسياسات والقوانين والمفاهيم والإجراءات، وعلى الدولة أن تضع خطة متوازنة واضحة وصريحة من أجل إيجاد أنجع السبل لتمويل هذا البرنامج. (غربي و دادن عبد، 2017)

أما Gary Gereffi فيعرف برنامج التأهيل Upgrading program على أنه العملية التي من خلالها يمكن للمتعاملين الاقتصاديين، دولة والمؤسسات الانتقال من القيمة المنخفضة إلى القيمة العالية نسبيا للأنشطة وذلك في شبكات الإنتاج الإجمالية، وهو يرى بأنه ضروري للدول التي يتميز اقتصادها بمرحلة انتقالية نحو الانفتاح كما هو الحال في المكسيك عند انضمامها لمنطقة التبادل. (Gary, 2009)

كذلك يعرف على أنه: مجموعة من الإجراءات المادية والغير مادية التي تتخذ بهدف تحسين موقع المؤسسة في السوق ورفع أدائها الإقتصادي حتى تضمن شروط البقاء في ظل المنافسة الدولية المتزايدة. (سهام، 2011)

ثانيا: أشكال (أنواع) تأهيل المؤسسات:

بحسب كل من Humphrey و Schmitz (2002) هناك أربعة أشكال أساسية لعملية تأهيل المؤسسات تتمثل في:

أ- تأهيل طرق الإنتاج La mise à niveau des processus:

لكي تتمكن المؤسسة من وضع نفسها في اقتصاد تنافسي، من الضروري اعتماد سياسة لتحديث عملياتها للتمكن من تحويل أكثر فاعلية للمدخلات أي لكل ما يدخل في العملية الإنتاجية، وذلك بإعادة هيكلة نظام الإنتاج وإدخال تكنولوجيا أعلى، مع المحافظة على طلبات الزبائن (التي تحدد عادة شروط الدخول إلى السوق، لكن تسمح أيضا بزيادة الأسعار مقابل منتجات أفضل)، وبالتالي تعزيز الكفاءات داخل المؤسسة (الجمع بين الخدمات اللوجستية الصارمة والمواعيد وضمان إمدادات موثوقة ومتجانسة في جميع الأوقات).

ب- تأهيل المنتجات La mise à niveau des produits:

إن برامج الاقتصاد الكلي التي تنفذها الدولة والإجراءات الأساسية التي تركز على المؤسسة (البحث والتطوير، وإدخال منتجات جديدة ، وضع شهادات الجودة) في إطار سياسة التأهيل، والتي تدور حول مركز جهاز الإنتاج، من خلال تطوير منتجاتها، ووفقا لكل من Humphrey و Schmitz فإن الشكل الثاني من التأهيل يساعد المؤسسة على تحقيق إنتاج أكثر تطوراً مع قيمة وحدة أعلى، ومجموعة واسعة من المنتجات ذات مواصفات مختلفة للجودة و / أو المنشأ. (Humphrey And All، 2002) وفي بعض الأحيان يصعب التمييز بين تأهيل المنتج والعمليات، خاصة في الصناعات الغذائية ذات الأصل الزراعي، أين توجد طرق إنتاج جديدة تنتج أنواع جديدة من المنتجات (بيولوجية، مستدامة...). (Gereffi, 1999)

ج- التأهيل الوظيفي La mise à niveau fonctionnelle:

التأهيل هو السياسة التي من خلالها تخلق الظروف على مستوى بيئة المؤسسة وعلى مستوى تشغيل المؤسسة لضمان اندماجها في عملية إنعاش الأنشطة الصناعية وتنميتها. وفي هذا الإطار، وحسب كل من Humphrey و Schmitz (2002) فإن هذا النوع من التأهيل يستهدف مختلف التغييرات في أنشطة المؤسسة، و اكتساب وظائف جديدة والتي من دورها أن ترفع من كفاءة الأنشطة. وفي هذا الصدد نستطيع أن نذكر مثلا صناعة الألبسة كالجينز

(Jeans) والتي انتقلت من صناعة جزئية إلى صناعة مكتملة. (Bair & Gereffi, 2001)

د- التأهيل ما بين القطاعات La mise à niveau intersectorielle:

يسعى هذا النوع من التأهيل إلى توسيع الكفاءات المتحصل عليها وذلك عن طريق سلسلة في وظيفة ما من قطاع مختلف، أو تعلم حلقة صغيرة من سلسلة القيمة (الاستهلاك المحلي)، واستعمال هذه المعرفة في سلسلة أخرى (التصدير). فعلى سبيل المثال الكفاءات التايوانية في إنتاج أجهزة التلفزيون، والتي استعملت لاحقا في إنتاج شاشات الكمبيوتر، وبالتالي توسعت هذه الكفاءة إلى قطاع الإعلام الآلي. (Azouaou, 2001)

1-2 مسار عملية التأهيل:

إن برنامج التأهيل الصناعي تفترض في أن واحد إصلاح كل من بيئة (المحيط) المؤسسة و القيام بتحسينات مستمرة في نظام التسيير الذي يعزز من الجودة والإنتاجية والقدرة التنافسية ونمو التوظيف والصادرات. (Mohamed, 2002) ويمكن التعبير عن مسار عملية التأهيل من خلال الشكل رقم (01-01)، إذ نلاحظ من خلال الشكل أن برنامج التأهيلَ يتعلق بجانبين أساسيين الأول يتعلق بتأهيل المؤسسة والتي تنطلق من التشخيص الاستراتيجي الشامل وإعداد مخطط التأهيل وخطة التمويل لتصل إلى الموافقة على المخطط ثم تنفيذه ومتابعته، والجانب الثاني يتعلق بتأهيل المحيط الذي تنشط فيه هذه المؤسسة. والذي يتضمن الجانب القانوني والتشريعي زيادة على توفير البنية التحتية والخدمات اللازمة من اجل الرفع من وتيرة وأداء المؤسسات والتسهيل من مهام المؤسسات على انجاز مختلف النشاطات والإجراءات اللازمة في إطار عملية التأهيل هذا مع التأكيد على ضرورة تأهيل القطاع المالي والمصرفي والذي يعتبر عصب الحياة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية كل هذه الخطوات تؤدي بدورها الحث والتشجيع على الاستثمار بفعل تلقائي حيث تستطيع المؤسسات العمل في ظروف محفزة وأكثر ملائمة.

بناء على ما سبق تصل المؤسسة إلى مجموعة من التحسينات على نظام تسييرها وإنتاجها سواء تعلق الأمر بعصرنة التجهيزات نظام التسيير والإنتاج تكوين وتأهيل الموارد البشرية، العمل بمقاييس الجودة العالمية والدخول أسواق جديدة وإبرام اتفاقيات الشراكة، ومن خلال ذلك يصبح بإمكان المؤسسة تنمية تنافسيتها في السوق المحلي للوصول إلى التصدير السوق الخارجي. (شيخي و أخرون، 2017)

الشكل رقم(01-01): مسار عملية التأهيل

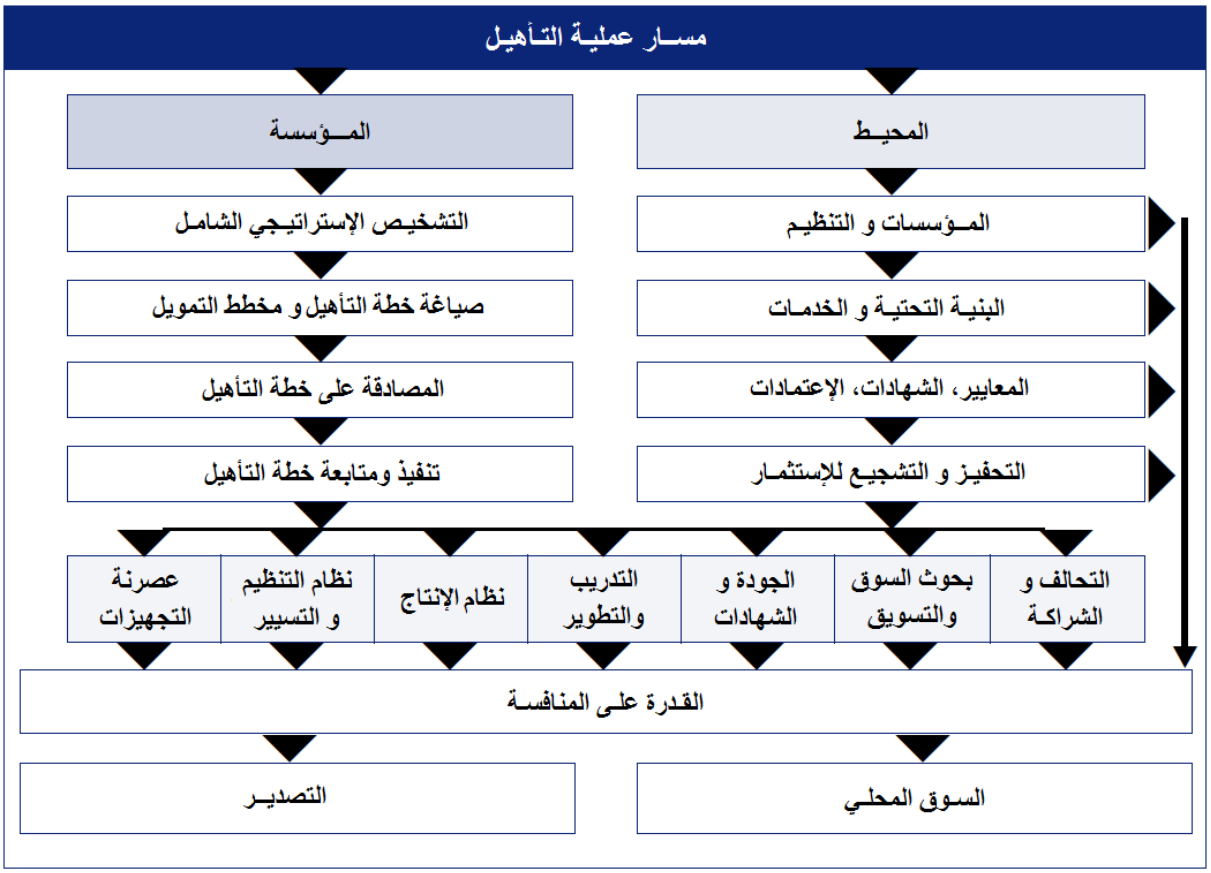

Source : Mohamed, L. D. (2002). GUIDE MÉTHODOLOGIQUE: Restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle. ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR LE DÉVELOPPEMENT INDUSTRIEL. Vienne. P viii.

1-3 أهداف عملية التأهيل:

إن عملية إدراج برامج تأهيل المؤسسات ضمن استراتيجيات التنمية الإقتصادية من أجل الرفع من قدرات التنافسية للمؤسسات وكل ما يخص محيطها (القطاعي، و الكلي)، أي

تحسين موقع المؤسسة على المستوى الجزئي MICRO، ودعم المحيط التنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات أي المستوى الكلي MACRO، كذلك تعزيز هياكل الدعم على المستوى القطاعي MISO. إذا يمكن تجسيد أهداف برنامج التأهيل من خلال ثلاثة مستويات وهي (Mohamed, 2002) :

الشكل رقم(01-02): أهداف برنامج التأهيل

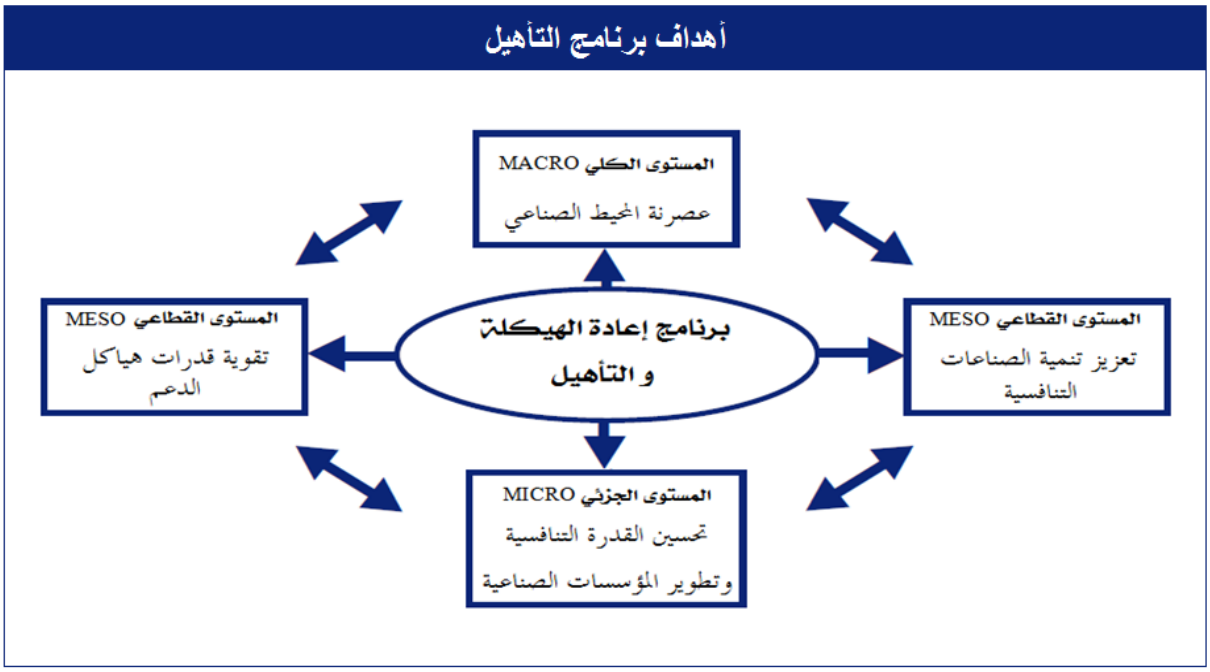

Source : Mohamed, L. D. (2002). op. cit. P 7.

أ- أهداف المستوى الكلي Macro:

إن التوجه السياسي العام للحكومة من أجل تأهيل المؤسسات الصناعية يتمحور على المستوى الكلي فيما يلي:

- إنشاء سياسة صناعية لخدمة برامج الدعم و التحفيز، تعد بطريقة متوافقة مع مختلف أقسام القطاع مع الأخذ بعين الإعتبار الفرص المعروضة من الطاقات الدولية و الوطنية.

- تطبيق الأدوات التي تسمح للمؤسسات وهياكل الدعم الحكومية بمباشرة إجراءات على مستوى القطاعي و الجزئي.

- تطبيق برنامج تأهيل المؤسسات و محيطها.

- تطبيق برنامج التحسيس والإتصال من أجل وضوح و الشفافية إجراءات السياسة الصناعية للمتعاملين الإقتصاديين و توجيههم للوسائل المتوفرة للمؤسسة .

وتتم هذه السياسات من خلال (بلكبير، 2013):

أ-1 المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية: التابعة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة مكلفة بالتنسيق وبوضع الإجراءات القانونية و المالية التابعة لصندوق ترقية التنافسية الصناعية، وتحديد الشروط التقنية و المالية و القانونية لبرامج التأهيل، إضافة إلى إعداد برامج تكوينية للمعنين بهذا البرامج.

أ-2 تقوم اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية والتي يراسلها وزير الصناعة وإعادة الهيكلة الأمر لصندوق ترقية التنافسية الصناعية، بالبث في قرارات المساعدة الممنوحة للمؤسسات وتمويل العمليات المرتبطة ببيئتها.

أ-3 صندوق ترقية التنافسية الصناعية: يساهم هذا الصندوق في تقديم المساعدات المالية للمؤسسات فيما يتعلق بمصاريف التشخيص الإستراتيجي الشامل وخطط التأهيل، وكذا المصاريف الموجهة لتحسين بيئة أعمال المؤسسات، وكل النشاطات الرامية لإعادة الإعتبار للمناطق الصناعية و مناطق النشاط، وكل المجهودات الرامية لتنمية التنافسية الصناعية.

ب- أهداف المستوى القطاعي MESO:

إن البرنامج المدروس يفترض وجود شركاء وهيئات ترافق المؤسسة لتحقيق و تأكيد هذا البرنامج و تضمن ترقية التنافسية وهي تتمثل في (Mohamed, 2002) :

- مؤسسات أرباب الأعمال و المهنيين في القطاع الصناعي.
- مؤسسات المواصفات و المقاييس، الجودة، التكوين، الإعلام وخدمات المؤسسات.
- مؤسسات ومراكز الموارد التكنولوجية و التجارية.
- مؤسسات التكوين المتخصصة.

- مؤسسات تسيير المناطق الصناعية.

إن سير برنامج تأهيل محيط المؤسسة هو بهدف تدعيم قدرات هياكل الدعم و المساهمة في تحسين تنافسية المؤسسات الصناعية وتتمثل مختلف الإجراءات المتعلقة بترقية محيط المؤسسة في:

- التكوين ومنهجية تقييم المشاريع ومتابعة مخطط برنامج التأهيل.

- مساعدة برنامج التأهيل من حيث المهام، التنظيم وذلك من أجل إدماجه ضمن عملية إعادة الهيكلة الصناعية.

-تحديد و تشخيص برنامج التأهيل الجاري، الدراسات و الإقتراحات للإمكانية الحديثة.

- مساعدة تطبيق الهياكل الحديثة.

- إعادة الهيكلة الصناعية، الشراكة، الدخول في البورصة.

وأهم الجوانب التي يمسها برنامج التأهيل بهذا الخصوص: (بلكبير، 2013)

1- البنوك و المؤسسات المالية لأنها تشكل الشريك المالي الرئيسي بالنسبة للمؤسسات، إذ يفترض أن يشمل التأهيل هذه المؤسسات ذاتها، إضافة إلى استحداث على مستواها لهيكل يعني بمساعدة المؤسسات المعنية بمسعى التأهيل، كما يجب عليها أن تحضر سياسة لمرافقة هذه المؤسسات من خلال تعزيز هياكل تقييم المشاريع و المخاطر، وكذا برمجة وإعداد خطط للتكوين المتخصص موجه للإطارات.

2- المساعدة التقنية للوكالة الوطنية لتنمية الإستثمارات (ANDI) والتي حلت محل وكالة دعم وترقية الإستثمارات (APSI) بموجب الأمر 01-03 الصادر في 20 أوت 2001، فهذه الوكالة لا تختلف عن سابقتها في أهدافها وتشغيلها من خلال قيامها بـ:

- تنظيم دورات تكوينية حول تحليل لمشاريع ودراسة جدواها وتعظيم الإختيارات التكنولوجية و الإختيارات التكنو- إقتصادية.

- المساعدة في وضع محفظة للمشاريع المشتركة من خلال إعداد برنامج نموذجي يشمل البحث عن شركاء مناسبين.

3- هيئات تسيير المناطق الصناعية: تحتوي الجزائر على حضيرة تقدر بـ (72 منطقة صناعية) تتربع على مساحة قدرها أكثر من 14000 هكتار، وأكثر من (450 منطقة نشاط) تتربع على مساحة قدرها حوالي 7600 هكتار، وأكبر جزء من هذه الحضيرة يعاني من مشاكل وقيود متعددة و بدرجات متفاوتة مما صعب من تسيير هذه المناطق وتنمينها، وهو الامر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات سريعة ومناسبة من أجل تفعيل هذه المناطق و تسخيرها من خدمة المؤسسات المنتجة.

4- مكاتب الدراسات: والتي يمكن تدخلها في عمليات التشخيص ووضع الإستراتجيات، والتنظيم، ونظم المعلومات و التسيير.

ج- أهداف المستوى الجزئي MICRO:

إن برنامج التأهيل هو أداة للتحفيز وتحسين التنافسية الصناعية للمؤسسة فهو برنامج يوضح السياسات الترقوية للإستثمار أو الحفاظ على المؤسسة في حالة مواجهة صعوبة الإنفتاح الإقتصادي، وهو برنامج تتبناه المؤسسة إراديا وليس مفروضا من قبل الحكومة. ومن جهة نظر المؤسسة عملية تحسين دائمة (Up-Grading) التي تتطلب إدخال مسعى مستمر للتطوير سواء من ناحية استثماراتها المادية أو المعنوية. فبالنسبة للإستثمارات المادية تتمثل في تجهيزات الإنتاج، تجهيزات الصيانة و التخزين، التجهيزات المتعلقة بمواد المخابر و القياسات، تجهيزات الإعلام الألي، التهيئة والهندسة المدنية لعملية الإنتاج، تجهيزات متعلقة بالتصنيع كتبريد، التسخين، التهوية، الكهرباء المياه...، أما الإستثمارات المعنوية فتتمثل في الدراسات المتعلقة بالبحث و التطوير، المساعدات التقنية المتعلقة بالصناعة، التكوين و التدريب، البرامج الحاسوبية، نظام شهادة الجودة المقاييس و المواصفات، نظام للمعلومات وتحسين التنظيم الداخلي للمؤسسة بما يسمح بالتدخل السريع للمسير في حالة التغيرات. (Mohamed, 2002)

2 – الإجراءات الإستراتجية لتأهيل المؤسسات:

إن إجراءات عملية تأهيل المؤسسات تمر بخطوات متتالية و المتمثلة في: التشخيص الاستراتيجي الشامل، إختيار إستراتيجيات التأهيل، صياغة مخطط التأهيل، التنفيذ و متابعة خطة التأهيل، بحيث يجب إجراء هذه الخطوات من قبل المؤسسة بمساعدة مكاتب الدراسات أو مستشارين، (Kansab, 2016) والشكل رقم (01-03) يوضح ذلك:

الشكل رقم(01-03): الإجراءات الإستراتجية للتأهيل PSM

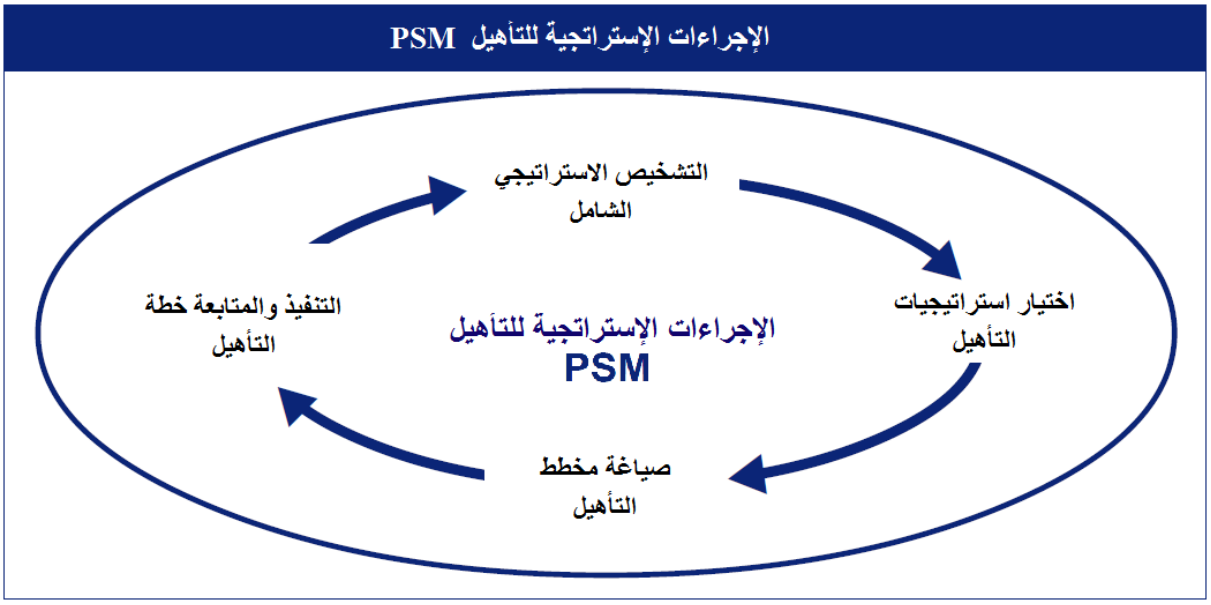

Source : Mohamed, L. D. (2002). op. cit. P 12.

2–1 التشخيص الاستراتيجي الشامل:

امتدت فكرة التشخيص إلى مجال التسيير وتطورت بشكل خاص في الأدبيات منذ السبعينيات مع بداية الأزمة الاقتصادية الدولية. (Mohamed, 2002) إذ يعود أصل كلمة التشخيص إلى المجال الطبي الذي انتقل إلى الإدارة بنفس المفهوم المستخدم في المجال الأول وهذا ما ذهب إليه كامل حمدي في أن أصله كلمة يونانية دياغوستيكوس "Diago-sticase" ويقصد بها الفحص الطبي كونها الأكثر إستعمالا في المجال الطبي، فالتشخيص هو معرفة المرض

من أجل علاجه أو لتفادي الخطر وذلك بمعرفة أي إطار قبل استفحاله، (قربة، 2017) وفي مجال التسيير فإن الغرض منه هو تحديد نقاط الضعف والقوة لدى المؤسسة.

تطور مفهوم التشخيص إذ عرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI (2002) بأنه أداة للتحليل ودعم اتخاذ القرار التي يمكن تنفيذها في المؤسسة بغض النظر عن موقعها، الجيد أو السيئ. (Mohamed, 2002)

وبحسب (Kamel, 1995) فالتشخيص يهدف في مضمونه تحديد نقاط الضعف والقوة للمؤسسة وذلك من أجل تصحيح نقاط الضعف واستغلال أحسن لنقاط القوة.

أما Peter Drucker فيرى أنه يتمثل في معرفة قوة وضعف أربع موارد أساسية في المؤسسة تتمثل في الموارد البشرية، التقنية والتجارية، والموارد المالية مهما كان هدف التشخيص. (Godet, 1985)

وقد عرفه الاقتصادي (Brown, 1975)على أنه استخلاص نقاط الضعف ونقاط القوة للمؤسسة من أجل تصحيح الأولى واستغلال الثانية على أكمل وجه.

يعتمد شكل التشخيص على طبيعة الأهداف والحاجة الملحة، والوسائل والموارد المتاحة، وللتشخيص عموما عدة أشكال نذكر أهمها:

أ- التشخيص الإجمالي المعمق (approfondi) Le diagnostic global:

يمثل هذا الشكل النموذج الأساسي لعملية التشخيص، و يتم من خلاله تشخيص المؤسسة من منظور إجمالي، وذلك بتشخيص جميع وظائفها، وتنظيمها، وكذا محيطها، لوضع مقترحات اللازمة لتحسينها.

ب- التشخيص السريع Le diagnostic express:

يكون هذا النوع من التشخيص بهدف تحديد أسباب الصعوبات، ولكن قبل كل شيء صياغة تدابير الإنقاذ السريع وترتيب أولويات الإجراءات الواجب تنفيذها حسب الضرورة والأهمية.

ج- التشخيص الوظيفي Le diagnostic fonctionnel:

ويقصد به أن عملية التحليل والفحص التي يقوم بها المشخص مجزئة تقتصر فقط على وظيفة معينة في المؤسسة، فمثلا هناك تشخيص (المالي، القدرات التقنية، ...).

أولا: التشخيص الاستراتيجي:

يعد التشخيص الاستراتيجي أساس تفسير السلوك الاستراتيجي، المتجسد بالاختيار الاستراتيجي، وما يتبعه من تنفيذ و رقابة استراتيجية، وهو موضوع يتسم بالسعة و الشمول، فهو يشكل إحدى الأركان الأساسية للتسيير الاستراتيجي، وذلك لتخصصه بتقديم وتحديد العناصر الاستراتيجية في المحيط، من فرص متاحة، وتهديدات تحد من قدرة المؤسسة على الاستفادة من هذه الفرص، وموازنتها مع عناصر القوة و الضعف الداخلية بها.

ويركز التشخيص الاستراتيجي على بعدين مكملين، بعد داخلي (التشخيص الداخلي) للمؤسسة، وبعد خارجي (التشخيص الخارجي) خاص بمحيط المؤسسة، وذلك بإعتبار المؤسسة نظام مفتوح على المحيط، و الإستراتيجية تحدد نمط العلاقة بين المؤسسة و المحيط. (Jean-Pierre, Michel, & Jacques, 2000) كما هو موضح في الشكل رقم (01-04) التالي:

الشكل رقم(01-04): أبعاد التشخيص الاستراتيجي

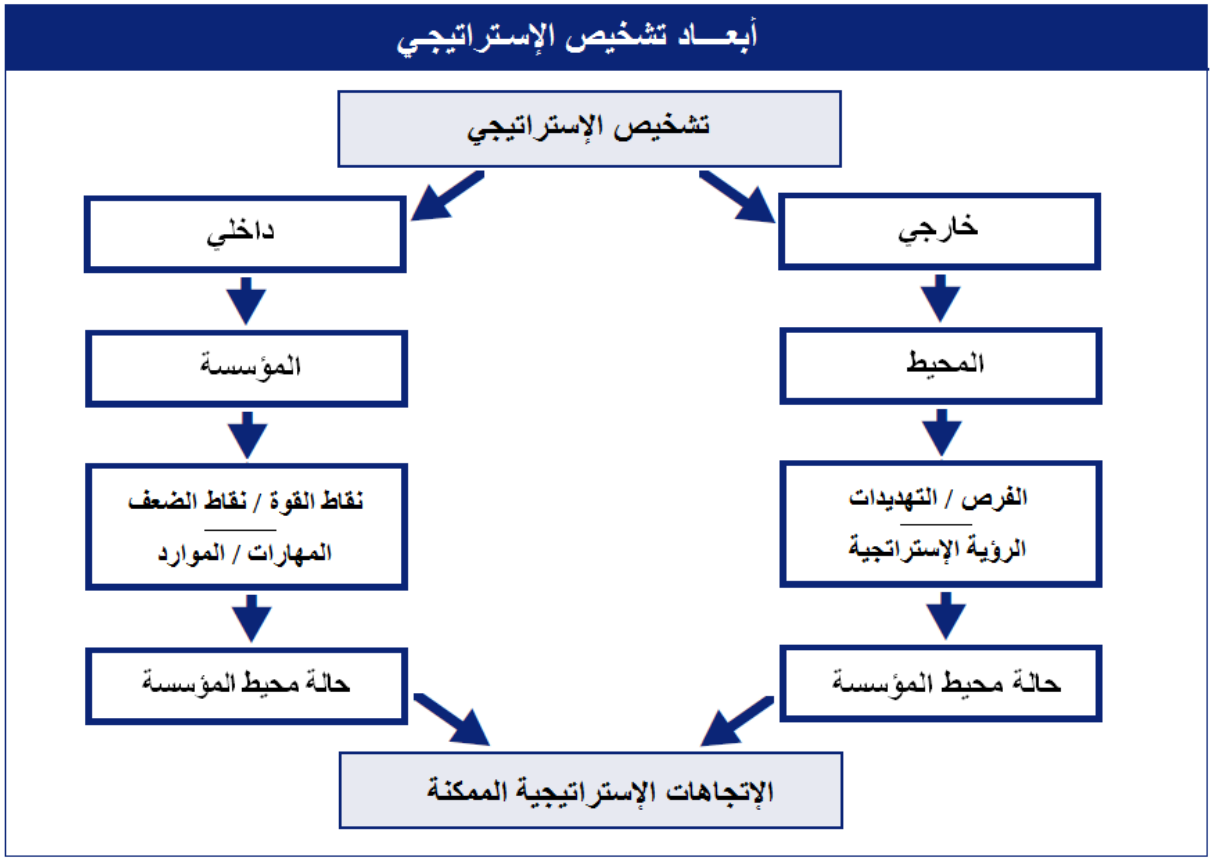

Source : Jean-Pierre, H., Michel, K., & Jacques, O. (2000). Management (Stratégie et Organisation) (éd. 3°édition). Paris: Vuibert. P 66.

ثانيا: التشخيص الاستراتيجي الشامل:

يتمثل التشخيص الاستراتيجي الشامل في تحديد وطرح المشاكل الحقيقية والحلول الواقعية لحلها، هذا التشخيص هو تحليل نظامي Systématique للبيئة التي تعمل فيها المؤسسة وسوقها ومركزها التنافسي، وهو أيضا تحليل معمق وشامل لمختلف الوظائف الداخلية تتألف من التقييم الموضوعي للمهارات و أداء المؤسسة، ويعتبر التشخيص الإستراتيجي الشامل الخطوة الأولى الإجراءات الإستراتيجية للتأهيل PSM، ومنهجية التشخيص الاستراتيجي تكون بطريقة شاملة، لكنها محددة في خمسة عناصر أساسية مرتبطة مع بعضها البعض، وهي ممثلة في الشكل التالي:

الشكل رقم(01-05): خطوات التشخيص الإستراتيجي الشامل

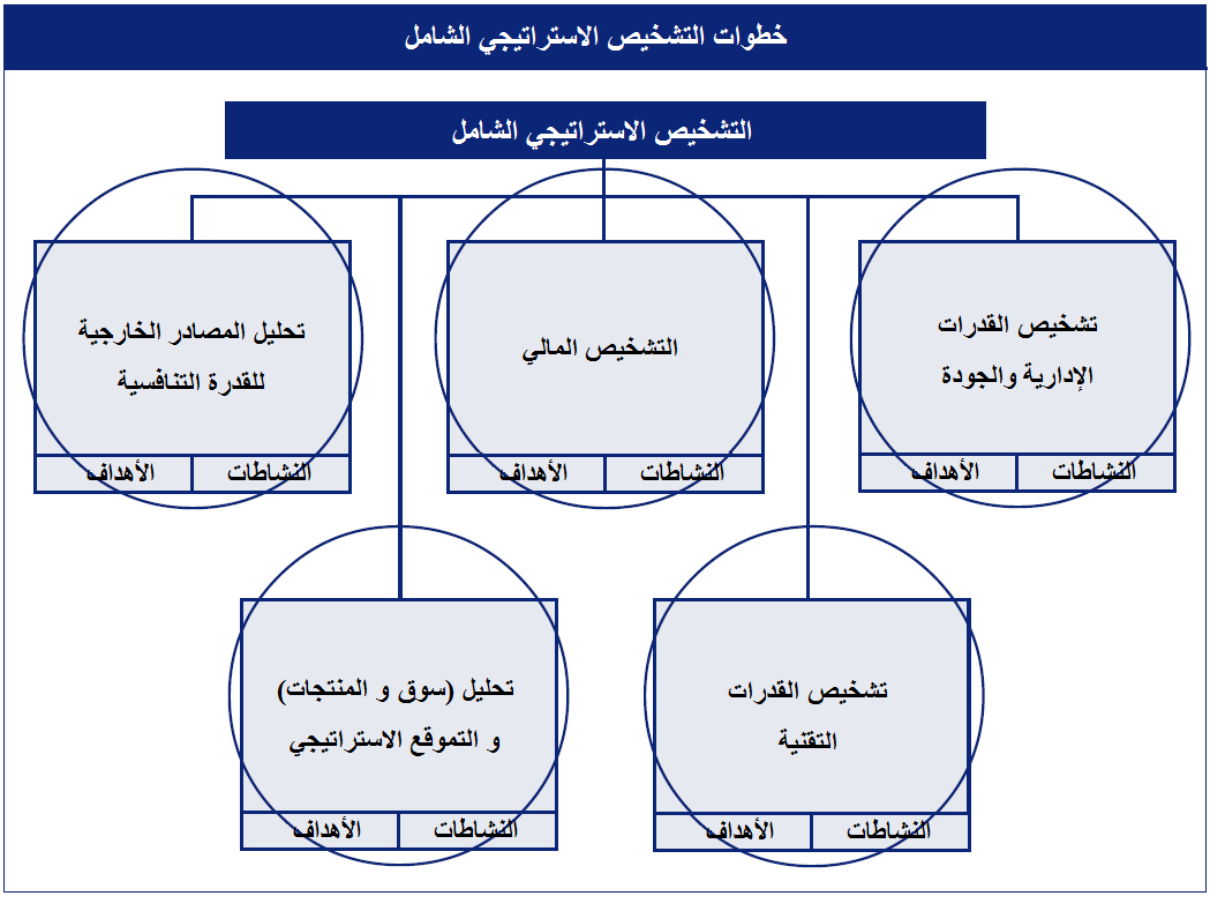

Source : Mohamed, L. D. (2002). op. cit. P 13.

أ- تحليل المصادر الخارجية للقدرة التنافسية (بيئة الأعمال):

إن البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها المؤسسة يمكن أن يكون لها تأثير سلبي أو إيجابي على أدائها، خاصة العوامل التي لها تأثير مباشر على أداء المؤسسة مثل التشريعات النقدية، الجبائية و العمل، توافر البنية التحتية المادية والمؤسسية Institutionnelle، جودة هياكل شهادات التقييس، نقل التكنولوجيا، تراكم المعرفة و تطوير الشراكة والتعاون بين المؤسسات، سوق المقاولاتية، ... الخ، كل هذه العوامل إذا لم يتم تشخيصها وتحليلها بشكل جيد فإنها سوف تعيق عملية التأهيل و نمو المؤسسة في البلدان المتقدمة، وقد أظهرت الدراسات التي أجرتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) في البلدان النامية، و على الرغم من التدابير التي تم تنفيذها، إلا أن بيئة الأعمال لا تزال تتميز بوجود

بعض المعوقات الهيكلية والإخفاقات التنظيمية، ولذلك سيكون من الضروري دمج التشخيص البيئي (المحيط الاقتصادي والاجتماعي، المحيط الصناعي، المحيط التكنولوجي التنافسي) في طريقة التشخيص الاستراتيجي، و الغرض من هذا التشخيص هو تحليل المكونات المختلفة والرئيسية للبيئة، لتحديد العوامل التي تشكل قيودًا وفرصًا، ودراسة تأثيراتها المباشرة أو غير المباشرة على تطوير المؤسسة الصناعية. والشكل رقم (01-06) الموالي يوضح ذلك بالتفصيل:

الشكل رقم(01-06): تحليل المصادر الخارجية للقدرة التنافسية

Source : Mohamed, L. D. (2002). op. cit. P 14.

ب- تحليل السوق و المنتجات والتموقع الاستراتيجي:

يهدف تشخيص أسواق المنتجات والتموقع الاستراتيجي للمؤسسة إلى قياس الأداء التجاري (المبيعات) للمؤسسة، وتشخيص كل مجال من مجالات نشاطاتها (أعمالها) الاستراتيجية، وتقييم السياسة التجارية والاستراتيجيات المنفذة لتحقيق الأهداف المحددة من قبل المؤسسة،

وكل هذا ليس بهدف القيام بدراسة تسويقية ولكن لتحديد العوامل الرئيسية والتوصيات الأساسية التي تحدد نجاح نشاطات المؤسسة في صناعتها، والشكل رقم (01-07) يلخص نهج هذا التشخيص:

الشكل رقم (01-07): تحليل السوق-المنتجات وتحديد الموقع الاستراتيجي

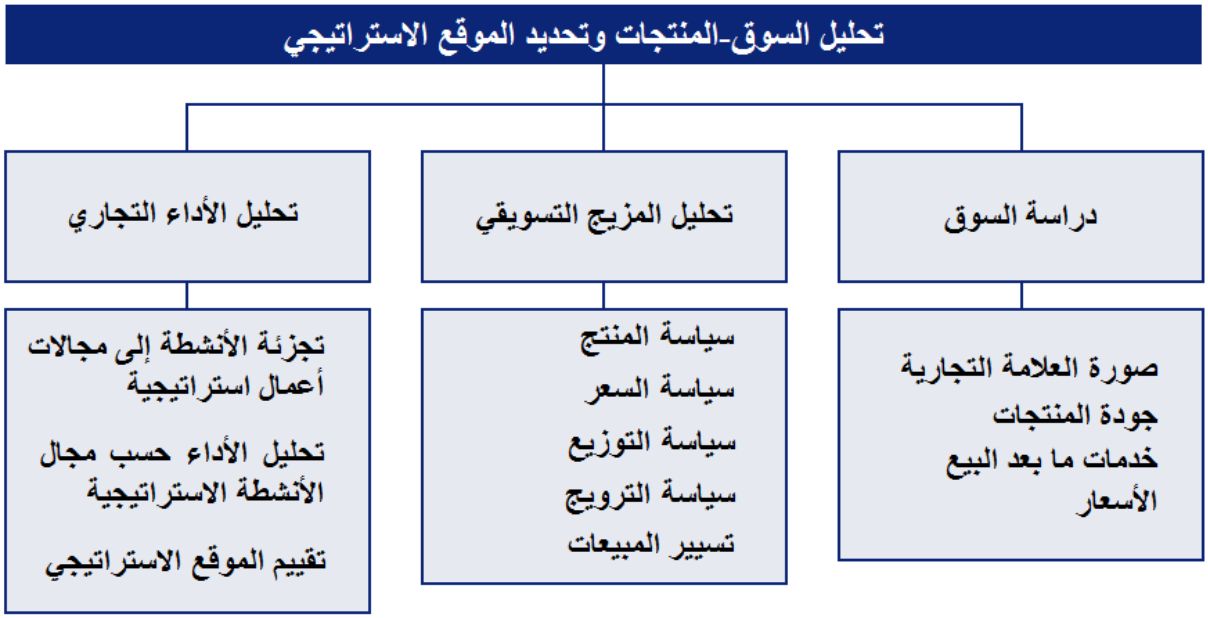

Source : Mohamed, L. D. (2002). op. cit. P 16.

ج- التشخيص المالي:

تعد البيانات المحاسبية والمالية للمؤسسة مصدرًا أساسيًا للمعلومات المفيدة جدًا لتقييم وتقدير الوضع الاقتصادي والمالي للمؤسسة، وبالتالي يجب أن يتضمن أي تشخيص استراتيجي تحليلًا ماليًا شاملًا، بدءًا من تحليل تطور الحالة المالية و وجداول تمويل، والتكاليف وأسعار التكلفة وعناصر حسابات حسابات النتائج المؤسسة، لقياس ربحية المؤسسة وتحليل توازنها المالي. وبالتالي يسمح لنا التشخيص المالي بإعطاء صورة متكاملة وسريعة عن الوضع المالي وكذا سلوك المؤسسة، والشكل رقم (01-08) الموالي يوضح ذلك:

قد يواجه التحليل المالي أنواعاً مختلفة من المشاكل المتعلقة بموثوقية المعلومات المحاسبية وتوافرها وانتظامها واتساقها، وبالتالي فإن المرحلة الأولى من التحليل المالي هو معالجة هذه

المشاكل من خلال تعديل البيانات المحاسبية والبيانات المالية للتوصل إلى فهم أفضل للواقع الاقتصادي للمؤسسة.

الشكل رقم (01-08): التشخيص المالي

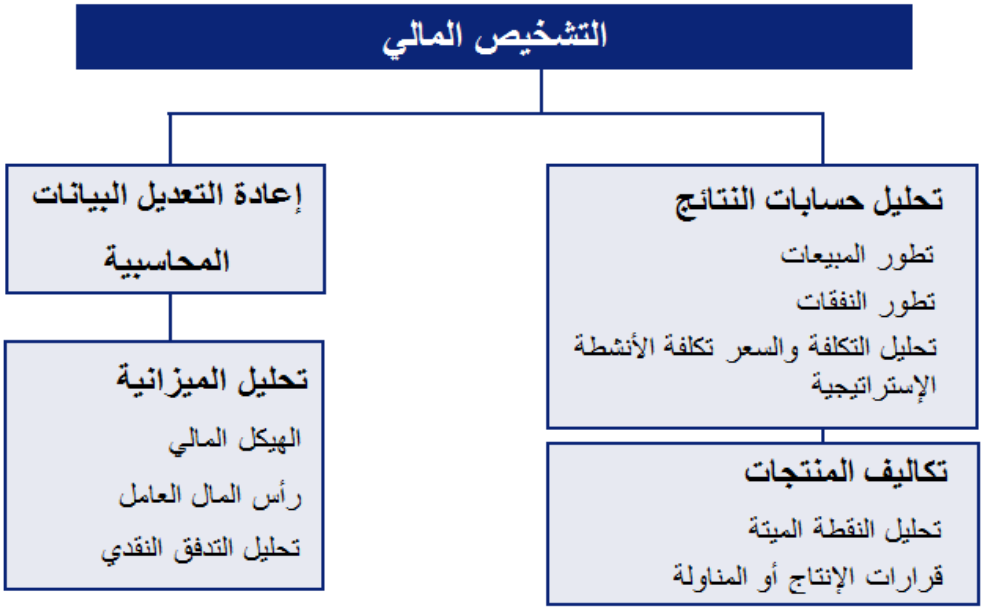

Source : Mohamed, L. D. (2002). op. cit. P 18.

د- تشخيص القدرات التقنية:

في ظل بيئة اقتصادية تتميز بالمنافسة الشديدة و التغيرات التكنولوجية السريعة، يكون الهدف من تشخيص الكفاءات التقنية لتحليل نظام وأدوات الإنتاج في المؤسسة، وتقييم الأداء التقني وتحديد النشاطات التقنية الأساسية، وذلك لتحسين مستوى المؤسسة، والتطوير من تنافسيتها، والشكل رقم (01-09) الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (01-09): تشخيص القدرات التقنية

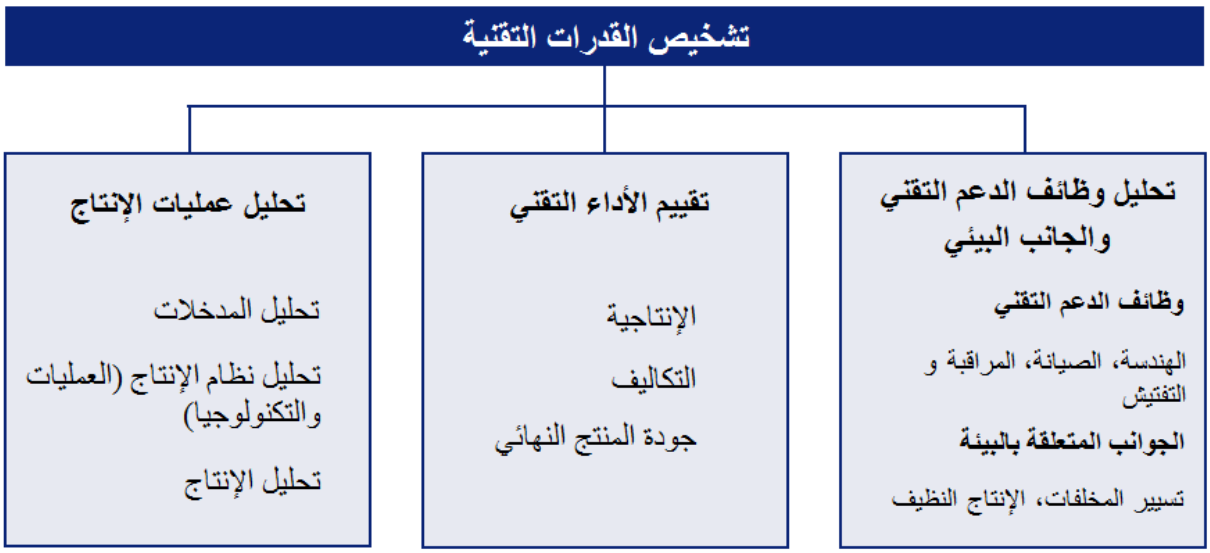

Source : Mohamed, L. D. (2002). op. cit. P 22.

هـ تشخيص القدرات الإدارية و الجودة:

إن معظم الاستطلاعات التي أجريت لتحديد المصدر الدقيق لصعوبات التي تواجهها المؤسسة أبرزت المشاكل الإدارية والتنظيمية كأسباب رئيسية للفشل، لذلك من المهم، في منظور التشخيص الاستراتيجي الشامل، إجراء تشخيص المهارات الإدارية، الذي يهدف إلى تقييم المهارات الإدارية وأداء الإدارة، أيضا دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة والأبعاد الاجتماعية والثقافية وتحديد الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتحسين هذه المهارات. والشكل رقم (01-10) الموالي يوضح ذلك بالتفصيل:

الشكل رقم (01-10): تشخيص القدرات الإدارية و الجودة

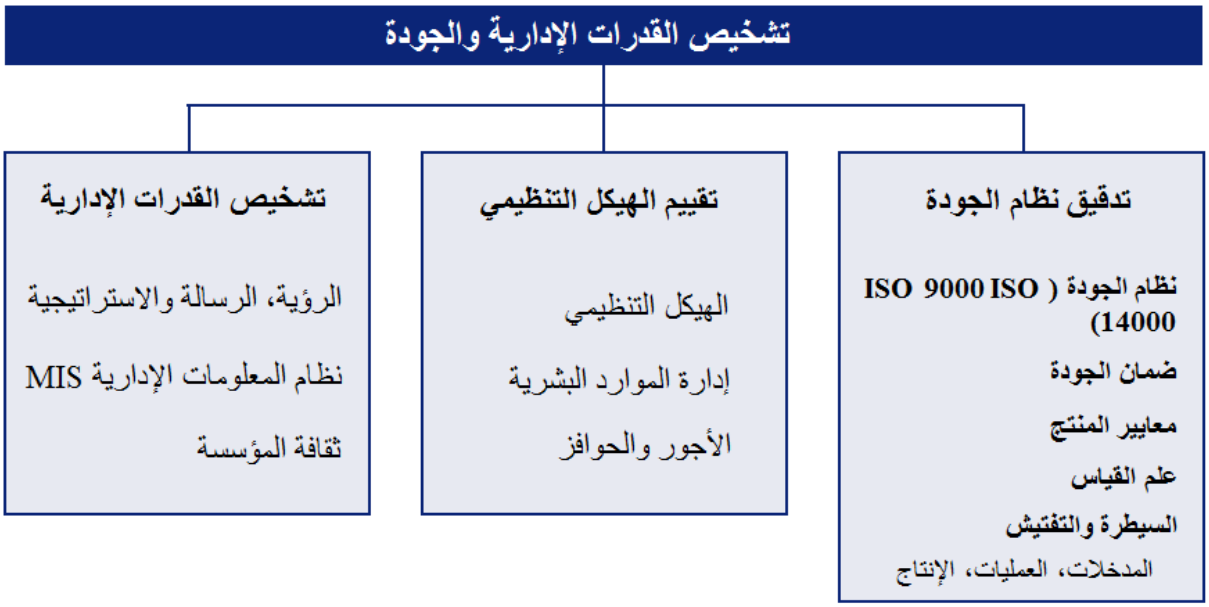

Source : Mohamed, L. D. (2002). op. cit. P 24.

2-2 اختيار إستراتيجية التأهيل المناسبة:

يجب تكييف و إعداد المؤسسة الصناعية في ضل الاقتصاد الجديد الذي يتميز بالعولمة، بحيث أهم المكونات الأساسية لهذا البرنامج هو اختيار وبناء إستراتيجية تتلاءم مع الظروف الجديدة للمنافسة في اقتصاد التجارة الحرة. وتحقيقا لهذه الغاية، اقترحت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) ثلاثة خيارات استراتيجية ممكنة للتأهيل والتي تكون متوافقة ويمكن دمجها، وهي في الأساس ثلاث إستراتيجيات تتمثل في إستراتيجية إعادة التركيز، و إستراتيجية الشراكة والتحالف، وأخيرا إستراتيجية المرونة.

أ- إستراتيجية إعادة التركيز:

يعرف إعادة التركيز الاستراتيجي على أنه التركيز على بعض نشاطات سلسلة القيمة التي تقدم منتجات مرتبطة من حيث التصنيع، البيع، و التوزيع. (خرشي، 2016) و يعرف أيضا على أنه نموذج نمو المؤسسة الكبيرة على المدى الطويل، يتميز بإعادة تعريف محفظة

الأنشطة ومجموعات من الحدود، بمعنى التخفيف من هياكلها، بما يرفع من تناسق ما بين الأنشطة و تحقيق السيطرة على الأسواق، تحت تأثير القيود المالية. (BATSCH, 2003)

هذا الخيار الإستراتيجي يمكن التعبير عنه بالتفكيك العمودي أو/و الأفقي، أخرجة بعض الأنشطة الملحقة و التخلي عن بعض المنتجات المصنفة في خانة الأوزان الميتة (الأنشطة التي تؤول إلى الزوال) Poids morts. كما أن عملية الدعم التنافسي للأنشطة القاعدية تقترح التركيز الكبير لموارد المؤسسة على عدد محدود من المنتجات المصنفة في خانة النجم étoiles (الأنشطة التي تبني عليها المؤسسة نجاحها المستقبلي) المولدة لتدفقات مالية معتبرة و سوق في حالة نمو سريع بقصد تعزيز الأداء و تنافسية الأنشطة المتحكم فيها من طرف المؤسسة و يعبر عنها بتخفيض التكاليف، تحسين الإنتاجية (آثار منحنى التجربة، التحكم التكنولوجي و تخفيض المخزونات) عقلنة الإنتاج، تحسين جودة المنتجات و الإدراك الجيد لحاجات و رغبات الزبائن و تحقيق رقم أعمال كبير بأقل المنتجات. (جودي و بن بريكة، 2014) و بحسب الدراسة التي قام بها Johnson في 1996 حول أسباب و نتائج برامج إعادة التركيز توصل إلى تحديد الأسباب الرئيسية التي تفرض على المؤسسة إعادة تركيز أنشطتها مثل: ميل بعض الصناعات إلى التركز الصناعي أكثر ضمن هيكل الصناعة وهذا ما يشكل تهديد لبعض المؤسسات، ارتفاع شدة المنافسة ضمن هيكل الصناعة، بالإضافة إلى بعض الأسباب الخاصة بالمؤسسة في حد ذاتها كالرغبة في التخلي عن النشاطات غير المرغوبة فيها أو ذات القيمة المنخفضة، ضعف نظام الحوكمة في المؤسسة، ضعف في الصياغة و التنفيذ للاستراتيجية التي تتجاوز الحجم الأمثل للتنويع، الأداء الضعيف للمؤسسات و للوحدات التابعة لها. (خرشي، 2014)

ب- إستراتيجية الشراكة والتحالف:

الشراكة، والتحالف، والاندماجات هي أشكال من التعاون التي تم تطويرها من قبل المؤسسات الأوروبية والآسيوية لمواجهة تحديات السوق الواحد، (Mohamed, 2002) و الحقيقة أن محاولة وضع تعريف محدد للتعاون يعتبر من الأمور الصعبة، و يرجع ذلك إلى

كون أن هذا المفهوم ينطوي على مجموعة كبيرة من العلاقات التعاقدية التي تنشأ بين المؤسسات، لكن مهما كان شكل تلك التعاقدات إلا أنها تتميز بالخصائص التالية:

- إتفاقيات طويلة المدى. (ثابت و جمال الدين، 2002)

- توافق أهداف الشركاء على الأقل في مجال نشاط التعاون.

- الإستقلالية القانونية للشركاء، و بالتالي يتم إستبعاد كل أشكال الاندماج و الإبتلاع.

- إلغاء المنافسة بين الشركاء، و ذلك بإستعبادها نهائيا أو تخفيضها طيلة فترة التعاون.

تعقد المؤسسات الصناعية عقودا وصفقات يعبر عنها بالتحالف الإستراتيجي، الذي تتعدد تعاريفه، حيث هناك من يرى بأنه اتفاق يحدد ويضبط التعاون لأجل طويل بين مؤسستين أو مجموعة مؤسسات مستقلة قانونيا، متنافسة أو ذات قدرات تنافسية مختلفة، تستهدف الحصول على مزايا وأرباح من مشروع مشترك، مع الاحتفاظ باستقلالية القرار خارج إطار التحالف وفي السوق. (Boualem, 1996) ويتداخل مصطلح التحالف الاستراتيجي هو الآخر مع مصطلح الشراكة الذي يقدم من خلالها كل طرف مصادر للطرف الآخر في إطار العلاقة الدائمة، وتفاوتت مفاهيم الشراكة من كاتب لآخر، ويرجع هذا الاختلاف إلى الزاوية التي ينظر إليها كل منهم، فمنهم من رأى أنها وجه جديد للاستثمار الأجنبي المباشر، ومنهم رأى أنها مرحلة من مراحل الاندماج بين المؤسسات ويمكن اعتبارها اتفاقية قائمة على الثقة والتكاملية لأجل تحقيق أرباح إضافية. (بن عزة، 2011) عموما يمكن تعريف الشراكة بأنها إتفاقية تعاون طويلة أو متوسطة المدى، بين مؤسستين أو أكثر مستقلة قانونيا، متنافسة أو غير متنافسة (احتمال تنافسها في المستقبل)، والتي يراد من خلالها جني أرباح مشتركة من خلال مشروع مشترك. (Boualem, 1996)

ج- إستراتيجية المرونة:

إن مرونة الموارد البشرية والمادية هي أيضا خيار استراتيجي اعتمدته مؤخرا معظم المؤسسات في البلدان الصناعية، يمكن أن تلعب المرونة دورًا كبير في عملية التأهيل من حيث التدريب والتطوير العاملين ومن حيث تجديد والتحديث المعدات، لتلبية الطلب الذي هو

أكثر تجانسا و شخصيا، والقدرة على الاستجابة في الوقت المناسب، بحيث يجب على المؤسسة أن تمتلك وتعبئ موارد بشرية ومادية مرنة. (Mohamed, 2002) ويمكن أن نعتبر مرونة المؤسسة مثل "القارب والبحر"، فالقارب وبشكله الهندسي الملائم، والخبرة المتراكمة للطاقم والذي يحاول دائما استباق الأحداث (رياح قوية مثال) من خلال توقع حالة الطقس، يستطيع أن يكون مرونة قادرة على أن تحميه من مخاطر البحر. (MIRAOUI & Hamid, 2004)

يعد (Ansoff) من أوائل الباحثين الذين اعتبروا المرونة كميزة استراتيجية ويؤكد هذا الباحث أن خيار المرونة هو حاجة للانخراط فيما اسماه "مفاجآة الإدارة"، حيث قسم المرونة الى قسمين: مرونة داخلية والتي تخلق من السيولة، ومرونة خارجية والتي تخلق من التنويع. (Paik, 1991) إذ يرى (John & Tomer, 1995) أن المرونة هي عكس الانطواء في نظام مغلق وتعني سرعة التأقلم مع تقلبات البيئة الخارجية. وفي تعريف أخر للمرونة هي قدرة المؤسسة على التأقلم مع تغيرات المحيط الداخلي أو الخارجي، من خلال استخدام مجموعة من المصادر والأدوات التي تمكنها من الحفاظ على موقعها السوقي وتطوير مزايا تنافسية مستدامة، فالمرونة هي: (Bruno, 2006)

- وسيلة لمواجهة عدم التأكد البيئي.

- ترجمة لقدرة المؤسسة على الاستجابة لقواعد لعبة جديدة، من خلال تطوير قدراتها على التعلم التنظيمي انطلاقا من استعمال المعلومات الجديدة.

- تعبر عن مدى اتساع مجال قرارات المؤسسة وسهولة الانتقال من حالة إلى أخرى.

كما يعتبر مفهوم المرونة الاستراتيجية أقرب إلى مفهوم المرونة عموما، حيث يعرفها كل من (Mascarenhas & Aaker) أنها قدرة المؤسسة على التكيف مع تغيرات البيئة والتي تسودها حالة عدم التأكد، إذ تتسم بسرعة وقوعها (بالنظر إلى الوقت المطلوب للاستجابة)، والتي لها أثر ذو معنى على أداء المؤسسة. (Norman & Gary J, 2009) وفي تعريف أخر هي قدرة المؤسسة على التحول من إستراتيجية إلى أخرى بهدف التكيف مع التغيرات البيئية. (بوفاس و ربيع، 2017)

الفصل الأول ـــ

الجدول رقم (01-01): اختيار إستراتيجية التأهيل المناسبة

الإستراتيجية	التأثير على الموارد	التأثير على مزيج المنتجات	القيود/الحدود
إعادة التركيز Recentrage	- التخلص من عناصر الأصول - تعبئة الموارد المالية - تخفيض بعض التكاليف (التخزين، تكاليف اللاجودة) - تسريح بعض الموظفين - إعادة تشكيل بعض هوامش الاستغلال الخاصة بالمنتجات التميز	- التخصص في منتجات التميز - التخلي على المنتجات الغير قادرة على المنافسة الإبتعاد عن التكامل لعمودي و / أو أفقي - تغطية جغرافية واسعة النطاق - تحسين نوعية المنتجات	- صعوبة العثور على المشترين لعناصر الأصول المتخلصة منها -القيود النفسية والبشرية لتنفيذ التدابير الصارمة.
الشراكة والتحالف Partenariat et alliance	- الحد الأدنى من الإحتياجات المالية - تخفيض بعض التكاليف (تخزين، اللاجودة ، مصاريف الشراء أو البيع ، والإعلان) - النقل سريع للمعرفة savoir-faire	- تفضيل التكامل الرأسي و الأفقي - إمكانية زيادة الطاقة الإنتاجية لفتح أسواق جديدة - تحسين الوصول إلى المعلومات التقنية والتجارية	- الحواجز القانونية
المرونة Flexibilité	- المتطلبات المالية لتجديد أو إضافة بعض المعدات، والتدريب، الخ - زيادة القدرة الانتاجية - التنوع وتنقل أكثر للموظفين - تخفيض بعض التكاليف - الأرباح و تحفيز الموظفين (حلقات الجودة)	- خفض زمن الاستجابة فيما يتعلق التغيير في البيئة - التقليل من تنوع المنتجات الوسيطة - تحسين نوعية المنتجات	- وقت تنفيذ طويل نسبيا في أوقات الإجهاد المالي

Source : Mohamed, L. D. (2002). op. cit. P 36.

2-3 صياغة مخطط التأهيل:

إن خطة التأهيل أو كما تسمى أيضا مخطط الأعمال (Business Plan) تشكل التسلسل المنطقي و المتجانس للتشخيص و الخيارات الإستراتيجية، حيث أن التشخيص الإستراتيجي الشامل يسمح بتحديد التفاوت بين أهداف المؤسسة، إمكاناتها وأدائها، وأخيرا لإقتراح حلول عملية وواقعية تهدف إلى التأهيل وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسة. إن حوصلة الخيارات الاستراتيجية تساعد على تطوير خطة شاملة تجمع بين الأهداف التي وضعتها المؤسسة، والوسائل اللازمة وسبل تحقيقها، وعليه فالاستراتيجية المختارة تحدد بشكل خاص الطريقة التي ستلتزم بها المؤسسة من أجل ضمان تأهيليها. (Mohamed, 2002)

في إطار تجربة وخبرة طويلة في العمل في مجال الأعمال الصغيرة ووضع خطط العمل قدم الباحثان (Rich and Gumpert 1985) عرض لخصائص خطة العمل التي يمكن أن تشجع المستثمرين على المساهمة في التمويل ويمكن أن نلخص في أدناه ما يعتبر هيئة أو خطة العمل الناجحة: (طاهر و منصور، 2009)

- أن يكون مرتب على نحو مناسب، ويحتوي على ملخص تنفيذي وقائمة محتويات وفصول

- أن يكون واضح وصحيح ومختصر وواقعي.

- أن يعطي معنى للذي سوف ينجز من قبل المؤسسون والمنظمة وتوقعاتهم للثلاث سنوات أو الخمس سنوات القادمة.

- أن يوضح بصورة كمية ونوعية طبيعة الفوائد التي يحصل عليها المستخدمون لمنتجات وخدمات المنظمة.

- أن يعرض أدلة قوية على إمكانية عرض المنتجات في السوق وكذلك بيع الخدمات.

- يجب أن يوضح، ويبرر مستوى تطوير المنتج الذي سيقدم أن يصف بشكل مناسب من التفصيل عمليات التصنيع الكلف المرتبطة بها.

- أن يحتوي على تنبؤات واسقاطات مالية صادقة، مع معطيات أساسية للتوضيح موثقة.

- أن يوضح ويري كيف يحصل المستثمرين على عوائد خلال الثلاث إلى السبع سنوات مع تقديرات مناسبة لرأس المال.

و حسب المسار الإستراتيجي للتأهيل فإن صياغة مخطط التأهيل هي المرحلة الثالثة من المسار، و مخطط التأهيل هو ملف عرض إقتصادي، تنظيمي ومالي يصف بطريقة واضحة وكاملة طموحات المؤسسة. حيث يقدم مخطط التأهيل فائدة مزدوجة، داخليا يعتبر وسيلة تسيير تهدف إلى تنظيم وتطوير المؤسسة مع الوقت، أما خارجيا فيعتبر وسيلة اتصال و تفاوض. (جـودي و بن بريكــة، 2014)

و يمكن توضيح مخطط التأهيل في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-11): مخطط التأهيل

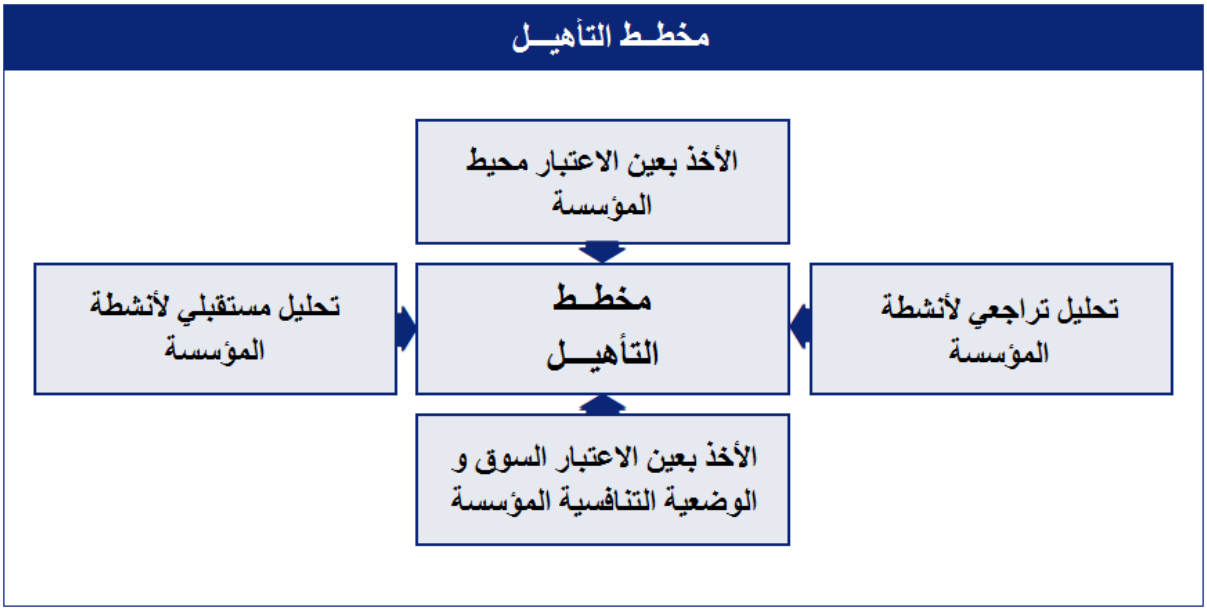

Source : Boumeddane: élaboration d'un plan d'affaires, journées d'études sur la démarche de mise à niveau des entreprises et construction du plan d'affaires, Alger, 22/23 septembre, 2003, P 6

2-4 التنفيذ ومتابعة خطة التأهيل:

هي المرحلة الرابعة و الأخيرة في المسار الإستراتيجي للتأهيل حيث تتضمن مرحلتين متكاملتين و متزامنتين، و هما التنفيذ و المتابعة.

أولا: التنفيذ:

إن نجاح مخطط التأهيل يتطلب من المؤسسة بلوغ الأهداف و النتائج المتوقعة، حيث تبدأ هذه المرحلة من اتخاذ القرار بالتنفيذ من طرف المؤسسة إلى غاية بلوغ هذه الأخيرة لأهدافها، كما أن العمليات التي يجب تنفيذها تختلف من مؤسسة إلى أخرى، حيث تعتبر كل مؤسسة حالة خاصة تخضع إلى منطق خاص، و من بين عمليات التأهيل نجد:

1- تحسين أنظمة التسيير:

في هذا الإطار تمر المؤسسة بمجموعة من العمليات التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار نقاط الضعف المستخلصة من التشخيص الإستراتيجي للمؤسسة، حيث نجد أولا: إعادة تنظيم بنية (هيكلة) المؤسسة من خلال ضغط التكاليف و تحسين الإنتاجية. ثانيا: إعادة تنظيم و تنشيط التسويق و المبيعات و أيضا إدخال نظام تسيير الجودة و الأنظمة المعلوماتية من أجل تسيير الموارد البشرية، المحاسبة، الخزينة و الفوترة. و أخيرا، على المستوى التقني: التحسين و الإدخال التدريجي لأنظمة ووسائل إنتاج مرنة من أجل السماح بالتكيف الفعال مع ردود الأفعال السريعة للمؤسسة اتجاه حالات عدم اليقين و مخاطر المحيط و السوق.

2- تكوين الأفراد:

من الضروري إدماج برامج تكوين وتحسين للموارد البشرية سواء بالنسبة لمدير المؤسسة أو طاقم العمل معه و ذلك من أجل ضمان مرونة و حركية الأفراد، هذه العملية المهمة تستحق الاهتمام الخاص نتيجة لأثرها على إنتاجية المؤسسة و أداءها.

3- إعادة الهيكلة المالية: و تتضمن إصدار موارد مالية داخلية و خارجية بهدف تنفيذ مخطط التأهيل.

ثانيا: المتابعة:

إن وجود المؤسسة في محيط اقتصادي دائم التغيرات يدفعها لليقظة المستمرة و ذلك بإنشاء نظام يقظة لمتابعة سير المؤسسة ووضعيتها في محيطها، ومن أجل ضمان متابعة عملية التأهيل عدة تدابير عملية و غير مكلفة يمكن تطبيقها لهذا الغرض تتمثل في:

- القيام بالتشخيص بصفة دورية، لأن التشخيص يسمح بإعطاء نظرة عن تطور المؤسسة و الصعوبات التي تواجهها.

- تحضير بعض الوثائق بصفة دورية (كل سداسي) مثل الميزانيات، جدول حسابات النتائج، مخطط الخزينة...الخ.

- وضع لوحة قيادة خصوصا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث تحتوي لوحة القيادة التسييرية على المؤشرات المتعلقة بالنتائج التي تسمح بقياس و تقييم الأداء المحقق مقارنة بالتوقعات. (جودي و بن بريكــة، 2014)

3- برامج التأهيل المطبقة في الجزائر:

لقد تم تسطير ثلاث أنواع من برامج التأهيل في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية تتمثل هذه البرامج فيما يلي:

3-1 البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية لوزارة الصناعة: هو البرنامج التجريبي الأول لتأهيل المؤسسات الصناعية شرع في تنفيذه على مدى خمس سنوات إبتداء من 1999 إلى 2004 من قبل وزارة الصناعة في الجزائر بمساعدة منظمة الأمم المتحدة لتطوير الصناعة (ONUDI). (Boudjemaa, 2014)

ويسعى هذا البرنامج إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية منها و الخاصة، التي تشغل أكثر من 20 عاملا لترقية التنافسية الصناعية، من خلال تحسين كفاءات المؤسسات الصناعية و تهيئة محيطها بتكييف جميع مكوناته من أنشطة مالية، مصرفية، إدارية، جبائية، وإجتماعية، ويقدر المبلغ المخصص لتمويل هذا البرنامج بـ 04 مليار دج يخصص منه مبلغ

02 مليار دج لتأهيل المؤسسات أما المبلغ المتبقي فيخصص لتحديث وإعادة تأهيل المناطق الصناعية. (السعيد و مريم، 2014)

فرغم أن تبني هذا البرنامج إرادي من طرف المؤسسة فإنه يشترط في المؤسسة أن تمتلك ثلاث سنوات من النشاط على الأقل ونتيجة إستغلال موجبة لسنتين على الأقل، حيث يتم وضع ملف الإنخراط على مستوى الوزارة، والذي تعلن فيه المؤسسة رغبتها في تبني البرنامج وتوضح نوع الدراسة التي ستقوم بها، والتي تكون إما دراسة عامة و التي تشمل المساعدات المالية المتمثلة في الإستثمارات المادية والمعنوية، أو دراسة مخففة حيث يقتصر البرنامج على المساعدات المعنوية. ومهما كان نوع الدراسة فالمؤسسة لا تدفع سوى 20% من تكاليف الدراسة التشخيصية و الباقي 80% - في حدود 1.5 مليون دينار بالنسبة للدراسة العامة و 0.8 مليون دينار بالنسبة للدراسة المخففة – يقوم صندوق ترقية التنافسية الصناعية بدفعها لمكتب الدراسة الذي تختاره لمؤسسة. أما فيما يخص تمويل عملية التأهيل بعد الدراسة التشخيصية فإن نسب المنح تتمثل 80% من تكلفة الإستثمار المعنوي، 10% من تكلفة الإستثمار المادي سواء ممول بالأموال الخاصة أو بالقروض لكن في حدود 20 مليون دج.

إن تطبيق الإجراءات المتعلقة بالإستثمارت المادية و المعنوية المحددة في مخطط برنامج التأهيل الصناعي لا بد من الإستفاذة من المساعادات المالية تبعا لثلاث أقساط حيث أن القسط الأخير يكون في نهاية تطبيق مخطط التأهيل شرط أن لا يتجاوز العامين بعد القبول. (وافية، 2013)

أهدافه: يهدف هذا البرنامج إلى:

- تشجيع المؤسسات الصناعية من خلال تدابير مالية معينة لتحديث أدوات إنتاجها وخاصة الرفع من المستوى تنافسيتها بوضع أنظمة للإنتاج و التنظيم و التسيير تستجيب للمقاييس و المعايير المعمول بها في القطاع وهذا على مستوى المؤسسة.

- أما على مستوى المحيط المباشر للمؤسسة فقد قامت وزارة الصناعة بتحديد عدة عمليات ارتأت بأنها ذات أولوية وتتمثل في: تأهيل المؤسسات و الإشهاد بالمطابقة وفق المواصفات الدولية، إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاطات، دعم وسائل الضبط (التقييس و الملكية الصناعية، والقياسة القانونية)، تطوير الخدمات التكنولوجية للدعم و الاستشارة لفائدة الصناعة.

إجراءات تأهيل المؤسسات الصناعية: تتمثل إجراءات تأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية في جملة من العمليات نلخصها فيما يلي:

- تقديم المؤسسة لطلب المساعدة: إن المؤسسة التي تطلب مساعدة مالية في إطار صندوق ترقية التنافسية الصناعية تقدم الملف المتكون من الوثائق السابق ذكرها إلى مديرية تأهيل المؤسسات الاقتصادية.

- إجراءات الدراسة العامة أو المخففة: يتم التمييز بين نوعين من الدراسة أو التشخيص وهما:

- دراسة عامة: تشمل المساعدات المالية المتعلقة بالإستثمارات المادية و الغير مادية، وتحقق في أجل أقصاه ثمانية أسابيع ويقوم بهذه الدراسة مكتب دراسات تختاره المؤسسة بكل حرية.

- دراسة مخففة: حيث يكون برنامج التأهيل قصير ومحدود يقتصر على الإستثمارات غير المادية فقط (تكوين، دراسات، مساعدات تقنية، برمجيات،...) وتتم هذه الدراسة في أجل أقصاه أربعة أسابيع.

تقييم الملف: تقوم مديرية تأهيل المؤسسات الإقتصادية بعملية التقييم المالي، كما يتم تقدير حيوية مخطط التأهيل و التأكد من أن الدراسة العامة أو المخففة تعالج القدرة المالية للمؤسسة.

تقديم الملف إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية: بعد قبول مديرية تأهيل لملف المؤسسة الطالبة للإنضمام إلى برنامج التأهيل وذلك بناءا على المعايير السابقة يتم تقديمه إلى اللجنة

الوطنية للتنافسية الصناعية مرفقا بإستمارة قرار ويمكن للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية إتخاذ القرارات التالية:

- قبول الملف وبتالي تتحصل المؤسسة على المساعدات المالية المحددة.

- إرجاء الملف لإعادة التقييم المعمق للملف ومن ثم إعادة دراسته للمرة الثانية من قبل اللجنة أي أن الملف يعاد إلى المؤسسة من أجل دراسة مكملة للنقاط الناقصة.

تنفيذ برنامج التأهيل: يتم تنفيذ برنامج التأهيل من خلال المساعدات المالية ثم متابعة استعمالها. (السعيد و مريم، 2014)

نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية:

بعد عشر سنوات من تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية نجد تأخر وبطء شديد في سير هذا البرنامج وذلك من خلال الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة – مع نهاية 2010 أصبحت وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار بعد دمج وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ولقد تقدمت لها أكثر من 400 مؤسسة عامة وخاصة بطلبات التأهيل إلا أنه تم قبول 160 مؤسسة فقط لإستفائها الشروط منها 60 مؤسسة قد أكملت عمليات برنامج التأهيل و الباقي قيد التنفيذ. فحسب هدف الوزارة عند انطلاق البرنامج هو تأهيل 100 مؤسسة كل عام إلا أنها لم تصل للهدف المرجو. (تجـانــي، 2013)

3-2 برنامج الدعم الأوروبي (EDPME) للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

هو عبارة عن برنامج تعاون ثنائي بين وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية من جهة، و اللجنة الأوروبية من جهة أخرى، وهو خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ويندرج في إطار الإتفاقية المبرمة بين الإتحاد الأوربي و الجزائر، (رحيم و يحي، 2014) يسيره خبراء أوربيين و جزائريين، مدته 5 سنوات 2002-2007 و بغلاف مالي يقدر بـ 63 مليون أورو تساهم المجموعة الأوروبية فيه بمبلغ 57 مليون أورو منها 20

مليون لتغطية ضمان قروض المؤسسات، أما الحكومة الجزائرية فبمبلغ 2.5 مليون أورو. وتقع مسؤولية تطبيق هذا البرنامج على عاتق وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية وممثلية اللجنة الأوروبية المعتمدة لدى الجزائر بالإضافة إلى جمعيات رؤساء المؤسسات المعنية بهذا البرنامج. و الهدف من هذا البرنامج هو تقوية تنافسية المؤسسات الصناعية الخاصة - أو الخدمية المرتبطة بالصناعة- و التي تمتلك أكثر من 20 عاملا.

تتمثل هذه المساعدات في الاستثمارات المعنوية التكوين، الدعم التقني في جميع المجالات (التطوير الاستراتيجي، التسويق، إدارة الأعمال و التنظيم، تسيير الموارد البشرية، الإنتاج المالية و المحاسبة، مراقبة التسيير) وبنسبة 80% تتحملها السلطات المعنية.

يحوي البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على ثلاثة أشكال من المساعدات المالية:

- مساعدات مباشرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (VOLET 1) موجه لـ: التشخيص تبعا لإجراءات برنامج التأهيل، مرافقة البنك من أجل الحصول على القروض الاستثمار، التكوين، المعرفة و المساعدة على البحث عن الشركاء.

- مساعدات للهيئات المالية و البنوك التي ترافق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (VOLET 2) من خلال خبراء، مستشارين، التكوين، مساعدة في احداث وسائل الاقتراض المتطورة ولقد وضع البرنامج في متناول هذا النوع من المؤسسات صندوق ضمان للمساعدات المالية في مخطط تأهيلها.

- مساعدات للهياكل الوسيطية ولخدمات الدعم العمومي و الخاص (VOLET 3) لتعزيز طاقات الجمعيات المهنية وأرباب الأعمال ووضع حيز التطبيق أكبر شبكة وطنية للإعلام من أجل وحول المؤسسات.

وللإشارة فإن عملية تأهيل لهذا البرنامج تمت بالإشراف مع خمس مكاتب جهوية على مستوى الوطن الجزائر، وهران، عنابة، سطيف و غرداية حيث تقوم المكاتب بالإتصال بالمؤسسات وتوعيتها وتنظيم ملتقيات.

نتائج برنامج الدعم الأوروبي (EDPME) للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعات التقليدية:

بعد خمس سنوات من تطبيق برنامج الدعم الأوروبي ميدا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نجد أنه أسرع نوعا ما من البرنامج السابق سواء في فترته الزمنية أو فيما يتعلق بعدد المؤسسات المنخرطة فيه، وذلك من خلال الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك خلال الزيارة الميدانية لها 2008، فلقد تقدمت 685 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة بطلبات الـاهيل إلا أنه تم قبول 445 مؤسسة لاستفائها الشروط، والتي تم القيام بـ 1373 عملية تأهيل لهذه المؤسسات بمعدل ثلاثة عمليات تأهيل لكل مؤسسة.

3-3 البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية:

لقد قامت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية بتجسيد برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تشغل أقل من 20 عاملا، يتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث قدرت الميزانية الخاصة بتمويله 6 مليار دج بمعدل 1 مليار دج سنويا، حيث تم تأسيس الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للإشراف على هذا البرنامج، كما قامت الوزارة بالإستعانة بالمكاتب الجهوية السابقة الذكر للقيام بتحسيس المؤسسات بهذا البرنامج وتنبيه و القيام بتشخيص أولي لها إلا أن المتتبع لسير هذا البرنامج يجد أنه توقف عند هذه الخطوة دون المرور إلى باقي عمليات التأهيل.

عند نهاية برنامج ميدا تم الشروع في تطبيق برنامج آخر بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي، والذي تضمن تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الى جانب ارساء نظام للجودة والقياسة على مستوى تلك المؤسسات.

هذا البرنامج الثاني، خصص لتأهيل 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة صناعية وغير صناعية بمبلغ اجمالي 44 مليون يورو، يساهم الجانب الاوروبي ب 40 مليون يورو، والجانب الجزائري ب 3 مليون يورو و 1 مليون يورو من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحددت فترة هذا البرنامج اربعة (4) سنوات

خلاصة الفصل الأول:

تعرضنا من خلال هذا الفصل الإطار العام للتأهيل حيث ذكرنا أهم التعاريف ذات الصلة بالموضوع وبينا أهداف ودوافع التأهيل بصفة عامة، و من تم تناولنا الإجراءات الاستراتيجية المتبعة لبعث مسار عملية تأهيل المؤسسات، كما بينا أن عملية التأهيل تعتمد على التشخيص الجيد بعتباره أكثر إسهاما في سبيل إنجاح عملية التأهيل، وفهم المؤسسة فهما جيد يمكن من خلاله الوقوف على نقاط قوة المؤسسة ونقاط ضعفها، لدعم الأولى، وتصحيح الثانية، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة والقرارات المناسبة في وقتها المناسب، لتعزيز وتحقيق الأهداف المرجوة من برنامج التأهيل.

مما سبق و بمأن أن دراستنا تتمحور حول تأهيل المؤسسات في الجزائر فقد تم عرض البرامج الوطنية للتأهيل إنطلاقا من سنة 1999 (البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات، برنامج الدعم الأوربي (EDPME) و البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)، وذلك من خلال ذكر شروط الاستفادة من هاته البرامج بالإضافة إلى الهيئات المشرفة على تنفيذها، وبالنظر إلى النتائج نرى أنها تتطلب الكثير من الجهد الإضافي من أجل تطوير المؤسسات الاقتصادية الجزائرية سعيا منها لكسب قدرة تنافسية تجعلها قادرة على الصمود في سوق تنافسية منفتحة على الأسواق العالمية.

الفصل الثاني

تمهيد الفصل الثاني:

من خلال اشكالية البحث المطروحة و التي مفادها تحليل ودراسة الأثار الديناميكية لبرامج التأهيل على فعالية المؤسسات من منظور النمو الإقتصادي بإعتبار هذه الأخيرة قاطرة للنمو فإن تحقيق فعالية هذه المؤسسات يساهم في خلق القيمة المضافة ومن تم مستوى الناتج الإجمالي الخام و بالتالي المساهمة في زيادة النمو الإقتصادي و باعتبار النمو الاقتصادي اهم الأهداف المرجوة من برامج تأهيل المؤسسات وجب علينا أن نتعرض لماهيته و مداخله لأن موضوع النمو الإقتصادي من أكثر اهتمامات السياسة الإقتصادية وصانعي قرارها في أي دولة، حيث أنه من جهة يعكس حقيقة الأداء الإقتصادي بصفة عامة ومن ثم يبرز الوضعية الإقتصادية، ومن جهة أخرى يعبر من خلاله عن مستوى رفاهية أفراد المجتمع، لذلك أصبح لزاما تعظيم معدلاته أو الحفاظ عليها في مستويات مقبولة من خلال معرفة مسبباته و تحديد أهم العوامل المؤثرة فيه، وذلك للوصول إلى صياغة وتحديد الدوال ذات المقدرة التفسيرية لطبيعة و إتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى.

مما سبق، وعلى هذا الأساس يتعين على الباحث من منطلق التحليل أن يعرض بشكل عام الإطار النظري الخاص بمختلف الجوانب المتعلقة بالنمو الإقتصادي، ومن تم عرض أهم النظريات و النماذج التي تستند عليها التيارات الفكرية و النظريات الإقتصادية الأكثر شيوعا من التقليدية وصولا إلى أهم ما جاء به الأدب الإقتصادي الحديث في مجال النمو، ومنه سنتطرق في الفصل الثاني إلى العناصر التالية:

1- مدخل إلى النمو الإقتصادي: يتناول مفهوم النمو الإقتصادي وقياسه، كذلك عناصر، خصائص و أنواع النمو الإقتصادي.
2- مقاييس النمو الإقتصادي: تم التعرض فيه إلى كل من معايير الدخل، الاجتماعية و هيكلية.
3- التأصيل النظري للنمو في الفكر الإقتصادي: تم التعرض فيه إلى التطور التاريخي للنظريات الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي.

1- مدخل إلى النمو الإقتصادي:

1-1 تعريف النمو الإقتصادي وقياسه:

أولا: تعريف النمو الإقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الألية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها. (موريس، 1979)

هناك اتفاق بين الإقتصاديين حول صعوبة تحديد معنى للنمو الاقتصادي، سواء من حيث مداه الزمني أو من حيث خضوع للتغيير مع كل تقدم فني أو تكنولوجي، أو مع تغير في المحيط الإجتماعي و الإقتصادي و السياسي السائد، فهو ليس هدفا يتحرك فحسب وإنما هو هدف يتحرك بشكل لايمكن التكهن به. (رجاء و .صباح، 2013) لذلك يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، كما يعرف كذلك بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، أي أنه زيادة الدخل لدولة معين. ويضيف بعض الكتاب إلى هذا التعريف شرط استمرار هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن، وذلك للتمييز بين النمو والتوسع الاقتصادي (Expansion économique) الذي يتم لفترة قصيرة نسبيا (سيدي محمود، 1995). و يتحقق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة قدرة الاقتصاد على إنتاج البضائع والخدمات، وكلما كان معدل النمو أكبر من معدل النمو السكاني كان ذلك أفضل؛ لأن ذلك سيؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد. (عمر، 2005) ومن الممكن أن ينمو الاقتصاد دون أن يكون هناك أي تنمية حقيقية وذلك بانحصاره في قطاع محدود ومنعزل عن بقية الاقتصاد القومي، كما أن الدخل المتحقق من هذا القطاع قد تستحوذ عليه فئة قليلة من السكان أو يتسرب إلى الخارج. (حربي، 1992)

وحسب Schumpeter فإن " النمو الاقتصادي هو تغير تدريجي منتظم يحدث على المدى الطويل نتيجة للزيادة الكمية في الموارد". (محمد و سهير، 1999) و يقصد بالنمو الاقتصادي حسب أوجست سوانينبيرج : "الزيادة في الدخل الوطني أو نمو إجمالي الناتج المحلي لدولة ما، ويعد نمو إجمالي الناتج المحلي أمرا أساسياً لتحسين مستوى المعيشة، الذي يتم قياسه بواسطة إجمالي الناتج المحلي للفرد، بالإضافة إلى ذلك، يعد النمو الاقتصادي دليلا عاما على نجاح النشاط الاقتصادي لأية دولة. (أوجست، 2008)

وحسب DIEMER يعرف النمو الاقتصادي بأنه: "زيادة مستدامة في الحجم، مصحوبة بتغييرات هيكلية، بالشكل الذي يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة. كما يعتبر هذا المؤشر دليل على حجم التغير في الاقتصاد، وغالبا ما تستخدم المجاميع الاقتصادية لقياس النمو الاقتصادي مثل: الناتج المحلي الإجمالي، والناتج الوطني الإجمالي.

أما Brue & Mcconnell ويعرف النمو الاقتصادي ايضا على انه تغيير في منحنى الانتاج الذي ينتج عن الزيادة في الموارد او تحسين التكنولوجيا لزيادة الناتج الحقيقي (الناتج القومي الاجمالي) او الناتج الحقيقي لكل فرد. (خلود و محمد، 2013)

ومن وجهة نظر .A. Samuelson Paul فالنمو الاقتصادي هو التوسع و الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج الوطني المحتمل للبلد. بصيغة أخرى يحدث النمو الاقتصادي في حالة تحرك وانتقال حدود إمكانيات الإنتاج المحتملة لبلد ما صوب الخارج. وتربط النمو الاقتصادي علاقة وطيدة بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج، الذي يحدد المعدل الذي تكون عنده المستويات المعيشية للبلد مرتفعة. (Paul A & William, 2010)

و يعرفه " Jean Rivoir ": إن النمو الاقتصادي هو التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الانتاج و الرفاهية، بحيث الوضع الذي يصل اليه الاقتصاد هو في اتجاه واحد وهو الزيادة في الرفاهية الاقتصادية. (Rivoir, 1994)

و يعرف Jean Arrous النمو الاقتصادي بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين، وهو يعد بمثابة مجموع القيم المضافة إلى

كافة وحدات الإنتاج (Jean A. , 1999) ، كما يعرف S.KUNZET الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 النُّمو الاقتصادي بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيديولوجي المطلوب لها".

من هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات، منها (Todaro, 2003):

- التركيز على النُّمو طويل الأجل، وبالتالي على النُّمو المستدام وليس العابر.
- دور التقانة المركزية في النُّمو طويل الأجل.
- ضرورة وجود تكيف مؤسسي وأيديولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النُّمو.

لا يقتصر مفهوم النمو الاقتصادي على الزيادة في اجمالي الناتج المحلي فقط بل يتعداه الى الزيادة أيضا في نصيب الفرد من الدخل القومي، اذ لابد ان يفوق معدل نمو الدخل القومي معدل نمو السكان. فاذا كان هذا الاخير في بلد ما يفوق الناتج فانه لا تحدث أي زيادة في نصيب الفرد من الدخل وحتى وان كانت هناك زيادة في الناتج فإنها لا تساهم في تحسن المستوى المعيشي للأفراد، بحيث:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي– معدل نمو السكان

لا بد أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست مجرد زيادة نقدية، كما يجب أن تفوق هذه الزيادة معدل التضخم، وعلى ذلك فان: (السيد محمد و علي، 2008)

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي– معدل التضخم

وبالتالي لن يكون هناك نمو إلا إذا كانت القيمة السابقة موجبة.

ولكن يمكن أن تكون القيمة موجبة، ومع ذلك لا يكون هناك نمو في الدخل الفردي الحقيقي، وهذا في حالة ما إذا كان معدل نمو السكان يفوق معدل نمو الدخل الكلي، باعتبار أن الدخل

الفردي هو حاصل قسمة الدخل الكلي على عدد السكان. و بالتالي إذا زاد عدد السكان والدخل الحقيقي بنفس النسبة، فإن الدخل الفردي يبقى ثابتًا، أما إذا زاد عدد السكان بنسبة أكبر فإن الدخل الفردي الحقيقي سينخفض؛ بينما إذا زاد الدخل الوطني بنسبة أكبر من نسبة زيادة السكان فإن الدخل الفردي الحقيقي سيرتفع، وتنعكس النتيجة في جميع الحالات على المستوى المعيشي. وعليه فإن: (عطية، 2003)

$$\text{معدل النمو الإقتصادي} = \frac{\text{معدل النمو الإقتصادي الحقيقي}}{\text{معدل النمو السكاني}}$$

ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي PIB أحسن مؤشر بالنسبة للإقتصاديين لتقدير نمو و تطور النشاط الإنتاجي، الذي يقييس قيمة السلع و الخدمات المنتجة داخل الوطن خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون السنة أو ثلاثة أشهر كما هو الحال اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية، (Burda & Wyplosz, 2003) وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها (عطية، 2003) فالناتج المحلي الإجمالي يقدر بالقيمة الإسمية (بالأسعار الجارية) أو بالقيمة الحقيقية (بالأسعار الثابثة)، وهو يساوي القيمة المضافة الكلية لجميع المؤسسات الحاضرة في إقتصاد ما لدولة ما، كما يعكس في نفس الوقت الدخل الكلي لمجموع الأفراد داخل المجتمع بالإضافة إلى قيمة الإنفاق الكلي للحصول على السلع و الخدمات. (Burda & Wyplosz, 2003)

ولفهم حقيقة النمو الاقتصادي والمفاهيم المرتبطة به يجب التطرق الى التنمية الاقتصادية ومحاولة الفصل بين النمو والتنمية الاقتصادية وعزل كل منها عن الآخر لإعطاء مفهوم أدق الوضوح للنمو الاقتصادي مفهومًا كميًّا يعبِر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل. (كرم، 1980) وبحسب Kaldor Nicolas فالتنمية هي مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير لتغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي تهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي على فترة ممتدّة من الزّمن، وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد. (وجدي، 1973)

ويذهب فرانسوا بيرو François Perroux إلى تعريف التنمية على أنها التنسيق بين المتغيرات الفكرية والاجتماعية للسكان، تجعلهم قادرين على زيادة الناتج الحقيقي بطريقة مستمرة ودائمة؛ وذلك لأنه مهما كان النظام الاقتصادي المُطبق، فإن النمو- الذي هو ضروري للتنمية- المُتصل أو الدائم والحقيقي في هذه الاقتصاديات تعوقه عديد من السمات الفكرية والاجتماعية للسكان. (حمداني، 2008) ويوضح الجدول الموالي أهم أوجه الاختلاف والتشابه بين المصطلحين:

الجدول رقم (02-02): أوجه الاختلاف والتشابه بين النمو و التنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في إنتاج السلع والخدمات.	تتجاوز التنمية الاقتصادية هذا إلى أن تشمل التغير في بنية النواتج وتخصيص المدخلات حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة، أي تغير القدرات الوظيفية بالتنسيق مع القدرات المادية.
يتعلق النمو الاقتصادي بالجانب الكمي للنشاط الاقتصادي (زيادة كمية المخرجات).	تتجاوز التنمية الجانب الكمي لأن تشمل التغيرات النوعية التي تحدث في الاقتصاد والمجتمع.
يرافق النمو تغيير لعدد من الظواهر، لكنه ضئيل ولا يعتد به.	يرافق التنمية الاقتصادية تغيير كبير وعميق يتناول الجوانب الهيكلية والوظيفية الاقتصادية، كون أنها تفترض تطويرا فعالا وواعيا من خلال إجراء تغييرات في التنظيمات البنيوية للاقتصاد.
مفهوم النمو أقل شمولا من مفهوم التنمية الاقتصادية.	التنمية الاقتصادية تشمل النمو وما يحدث في جميع جوانب الحياة الاقتصادية على مختلف صورها وأشكالها لتحدث فيها تغييرات عميقة وجذرية شاملة أي أن مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر شمولا من مفهوم النمو.
من الممكن التفكير في النمو الاقتصادي بدون التنمية الاقتصادية.	من المستحيل التفكير في التنمية الاقتصادية بدون النمو، حيث أن التغير في الوظيفة يتوجب التغير في الحجم.
يفترض كلا المفهومين حدوث تغير في خط مستقيم يمكن تمييزه عما كان وما سيكون، وهذا التغيير قد يكون ايجابيا نحو الأفضل والتحسين المستمر.	

Source : Alina-Petronela Haller, **Concepts Of Economic Growth And Development Challenges Of Crisis And Of Knowledge**, Economy Transdisciplinarity Cognition Journal, Vol 15, Issue 1/2012, Romania, p 66.

ثانيا: قياس النمو الإقتصادي:

إن النمو الإقتصادي هو مؤشر عن واقع الأداء الإقتصادي، حيث من خلاله تتبين العلاقة بين مدخلات و مخرجات الإقتصاد، ومن هذا الأساس تنطلق أهمية قياس النمو الإقتصادي (DAVID & RUDIGER, 2002)، حيث أن دراسة دور الدخل القومي هو في صميم دراسات النمو الاقتصادي حيث عادة نستعمل معيارين أساسيين لقياس هذا الدخل.

أ. الناتج الوطني الخام:

هو قيمة مجموع السلع و الخدمات النهائية المنتجة في سنة معينة و تستثنى السلع الوسيطية (السلع المستخدمة في إنتاج سلع أخرى)، و هو يأخذ في الحسبان إنتاج المواطنين المقيمين، بما في ذلك قيمة السلع و الخدمات المنتجة من قبل أولئك الذين يقيمون خارج البلاد و هو الأكثر شيوعا في حساب الدخل أي عوامل إنتاج ذات جنسية مقيمة سواء موجودة في الإقتصاد المحلي أو في الخارج.

ب. الناتج الداخلي الخام:

يشبه الناتج المحلي الخام إن لم يكن ذلك بإدراج جميع الإنتاج داخل البلاد حيث وضعت أصولها من قبل مقيمين أجانب و لكن باستثناء قيمة الإنتاج من المواطنين الذين يعيشون في الخارج، أي من طرف عوامل إنتاج مقيمة و التي تتكون من عوامل وطنية و أخرى خارجية. (Dwight H, Steven, David L, & Bruno, 2008)

1-2 عناصر النمو الإقتصادي:

إن معرفة وتحديد مصادر النمو الاقتصادي وكيفية التحكم فيها، يعتبر أحد أهم أهداف النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي والتي سيتم شرح البعض منها لاحقا، حيث كما هو معلوم أن العملية الانتاجية في أي اقتصاد تعتمد على استعمال عوامل الانتاج وهي العمل، و رأس المال ويستطيع أي مجتمع أن يزيد من حجم الانتاج والذي هو حاصل المزج بين العناصر السابقة الذكر عن طريق زيادة الموارد المستخدمة (المدخلات)، أو بتحسين هذه انتاجية هذه الموارد عن طريق تحسين نوعية العمالة (رفع مستوى التعليم والتكوين) أو

تطوير تقنيات الانتاج، وبذلك يمكن القول أنه لكي يتم الانتاج ويتحقق نمو اقتصادي في بلد ما، يجب أن تتوفر عناصر أساسية وهي: (عبد الحفيظي، 2014)

- **العمل:**

يعتبر أحد أهم عوامل الانتاج، ويطلق مصطلح العمل على مجموع القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها في انتاج السلع والخدمات، ويرتبط حجم اليد العاملة بعدد السكان الناشطين في البلد، وكذا بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، حيث أن انتاجية عنصر العمل تتحدد بدرجة كبيرة حسب العمر و مستوى التعليم والتدريب والخبرة. حيث كلما زاد مستوى التعليم و التأهيل زادت انتاجية عنصر العمل الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الانتاج رغم بقاء عدد العاملين وساعات العمل ثابتة.

و تقاس انتاجية عنصر العمل عن طريق قسمة الانتاج الكلي المحقق على عدد وحدات العمل أو ساعات العمل المستعملة في الانتاج، ومنه فإن زيادة في الانتاج من خلال عنصر العمل تؤدي إلى نمو اقتصادي

- **رأس المال:**

في فجر المدينة الحديثة إكتشاف الانسان أنه و يمكن أن ينتج ببعض الأدوات أكثر مما ينتج بدونها، والواقع أنه لايزال من الصحيح القول بأن المزيد والمزيد من الأدوات المعاونة في الانتاج، تميل إلى أن تؤدي إلى المزيد والمزيد من الناتج من السلع والخدمات، وعلى

ذلك فإن الأثر على الناتج الفردي من التراكم ال الرأسمالي فحسب، قد أصبح ملحوظا إلى الحد الذي أُعتبر معه في وقت ما أن ال الرأس المال المادي هو المصدر الوحيد للنمو الاقتصادي

ومنه يمكن تعريف رأس المال على أنه مجموع الاستثمارات والتجهيزات التي يملكها الاقتصاد في لحظة زمنية معينة، ويتم تمويل رأس المال أساسا من خلال الادخار الذي يمول الاستثمار والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الناتج والدخل ما يزيد قدرة التكوين الرأسمالي في الاقتصاد

- **التقدم التقني:**

يقصد بالتقدم التقني بالمعرفة الجديدة والابتكارات الحديثة والتي يمكن أن تسهم في نمو الخل القومي، ورؤية ذلك تتضح لو افترضنا أن جزء من موارد المجتمع الموجهة لإنتاج السلع الرأسمالية يكفي بالكاد لإحلال رأس المال عندما يتعرض للبلى والتقادم، و إذا تم احلال رأس المال القديم برأسمال جديد وانما بنفس الشكل والنوعية، فإن رصيد رأس المال الحقيقي في المجتمع يضل ثابتا ولا تتحقق أية زيادة في الدخل القومي،

ونفترض الآن أن ثمة نموا في المعرفة الفنية بحيث أنه كلما بليت أو تقادمت المعدات الرأسمالية المستخدمة، فإن معدات جديدة مختلفة عنها وأكثر انتاجية منها تحل مكانها، في مثل هذه الحالة فإن الدخل القومي سوف ينمو بسبب تقدم المعرفة التقنية لا بسبب تراكم المزيد من رأس المال، وهنا فإن هذا النوع من الزيادة في الدخل يأتي من خلال المعرفة الفنية داخل المجتمع، أو من خلال استيراد هذه المعرفة من الخارج

والى حد ما فإن الدول الأقل تقدما يمكن أن تأخذ بتلك الأساليب الفنية في الانتاج التي كانت من قبل متبعة في الخارج (الدول الأكثر تقدما)، أما الدول الأكثر تقدما فإنه و يتعين عليها المضي في اجراء البحوث بغية ابتكار أساليب أخرى أكثر تطورا. ومع ذلك فالدليل القائم حاليا ما يسمى بالفجوة التكنولوجية إنما يوحي بأن هناك مجالا للابتكار يتجاوز مجرد نقل الانجازات الأجنبية في حقل التكنولوجيا

1-3 أنواع النمو الإقتصادي:

أ- النمو حسب السرعة:

حسب المعدل الذي يتحقق به النمو الاقتصادي فإن هذا الأخير يكون إما ثابتا أو متزايد أو متناقصا. حيث يكون النمو ثابتا أو منتظما إذ كان يتحقق بمعدل ثابت في كل فترة، ويكن متزايدا إذا كان يتحقق بمعدل متزايد من فترة لأخرى ويكون متناقصا إذا كان يتحقق بمعدل متناقص من فترة لأخرى. الشكل التالي (Gilbert, 1973) يوضح لنا هذه الأنواع الثلاثة للنمو الاقتصادي

الشكل رقم (02-12): منحنى النمو الاقتصادي بأنواعه الثلاثة

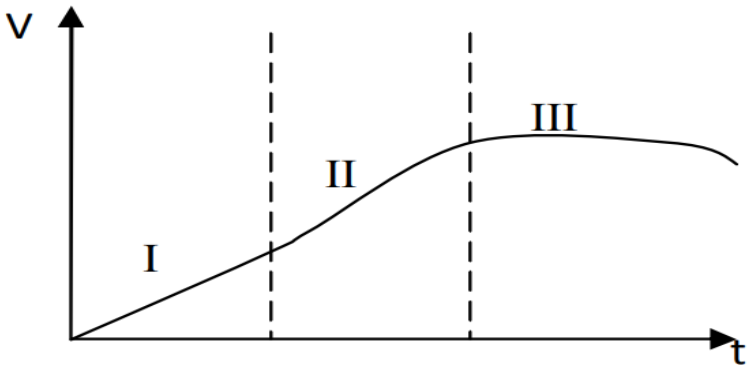

Source: Gilbert, B. (1973). *Progrès économique dans le tiers monde : Population active, productivité, croissance et développement.* Paris: Cahiers de l'institut International d'études Social. Libraire social et économique.P45

حيث يكون النمو متزايدا في الجزء الأول (المنطقةI) ،ثابتا في الجزء الأوسط (المنطقة II) ومتناقصا في الجزء الأعلى (III).

ب- النمو حسب الطبيعة و المصدر:

نميز حسب طبيعة النمو ومصدره بين النمو الأسي، النمو التوسعي، النمو المكثف، النمو الليبرالي والنمو التدخلي، ويعبر النمو الأسي عن تطور المتغير حسب متتالية هندسية، ويصف النمو التوسعي زيادة الإنتاج نتيجة لزيادة عوامل الإنتاج من عمل ورأسمال، بينما يعبر النمو المكثف عن زيادة الإنتاج نتيجة لاستعمال أمثل لعوامل الإنتاج دون زيادة كمياتها. وينتج النمو الليبرالي أو الحر عن قوى السوق، الأسعار وكل التبادلات التي تخضع لقانون العرض والطلب، أما النمو التدخلي فيقوده ويحرك تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية

ج- النمو المتوازن و الغير المتوازن:

يعبر النمو المتوازن عن تطور كل القطاعات في نفس الوقت في مسار منتظم ينعكس في ارتفاع الناتج (تحقيق النمو الاقتصادي)، زيادة التوظيف (التخفيف من البطالة)، غياب أي ضغط تضخمي (تحقيق استقرار الأسعار) واحترام التوازنات الخارجية. (عبدالمطلب،

2003) المربع السحري الذي يعبر عن أهداف السياسة الاقتصادية للحكومة يوضح هذا النوع من النمو وهو المربع الذي قدمه كالدور موضحا فيه الأهداف الاقتصادية الأربعة والتي تحاول السياسة الاقتصادية تحقيقها في نفس الوقت من أجل الوصول إلى النمو المتوازن.(Bliek, 2002)

الشكل رقم (02-13): المربع السحري لأهداف السياسة الاقتصادية

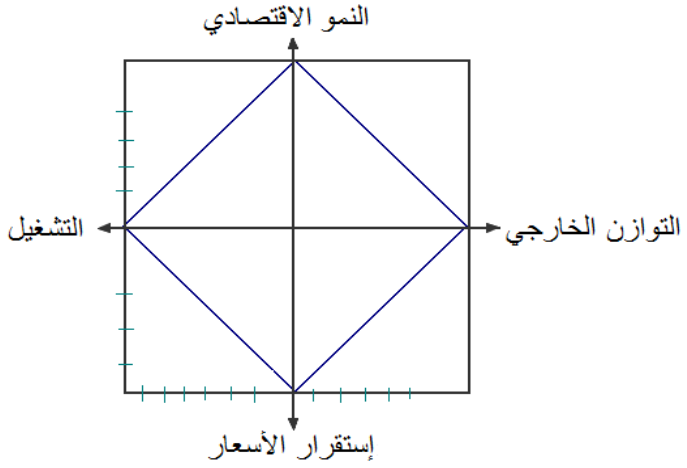

Source: Bliek, G. (2002). La macroéconomie en fiche. Paris : Ed Ellipses.

ويختلف النمو المتوازن عن النمو غير المتوازن من حيث أن الأول ينطلق من قطاع مفضل لينتشر بعد ذلك في باقي ميادين النشاط الاقتصادي أما الثاني في قطاع واحد دون أن تمتد آثاره للقطاعات الأخرى

د- النمو الخارجي، النمو الداخلي والنمو نصف الداخلي:

يتميز النمو الخارجي بكونه ينتج عن عوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها، وقد اعتبرت نماذج النمو النيوكلاسيكية كنماذج للنمو الخارجي لأنها كانت ترى في محددات النمو كالنمو الديمغرافي والتطور التقني، عوامل خارجية لا تخضع لأي تحكم اختيار اقتصادي. التطورات الحديثة لنظريات النمو أو ما يسمى بنماذج النمو الداخلي، والني سنتطرق لها في الفصول الآتية جعلت من عوامل النمو التي اعتمدت عليها، متغيرات داخلية تخضع للنشاط الاقتصادي الاختياري، من ذلك النماذج التي اعتمدت على التطور التقني واعتبرته متغيرا داخليا ينتج عن نشاط البحث والتطور (Romer 1990) أو التعلم بالممارسة

(Romer1986)، والنماذج التي اعتمدت على رأس مال العمومي (Barro 1990) أو التي اعتمدت على رأس المال البشري (Lucas1988) والتي اعتبرت كلها هذه العوامل متغيرات داخلية وحسب Bliek Gabriel فإن النمو الداخلي هو النمو الذي ينتج عن ترابط مختلف الأعوان مما يسمح بإدخال التطور التقني. (Mekkaoui, 2004)

وهناك من يصنف أنواع النمو الاقتصادي إلى ثلاثة أنواع كما يلي:

- **النمو التلقائي:** يقصد به ذلك النمو الذي يتحقق بصورة عفوية تلقائية دون إتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي الشامل في تحقيقه.
- **النمو المخطط:** فهو ذلك النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع واحتياجاته وهو ما يسمى التخطيط القومي الشامل لكافة القطاعات، وهناك دور مركزي اختياري للحكومة، وهذا النوع من النمو عرفته الدول الاشتراكية حيث ينمو الاقتصاد القومي وفقا لخطة قومية تتحدد فيها أهداف متناسقة وأولويات معينة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، مع اختيار الوسائل الملائمة التي تحقق تلك الأهداف، حيث يقوم إطار هذا النمو على أساس سيادة الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الإنتاج والتخطيط الاقتصادي الاجتماعي الشامل للاقتصاد القومي وتوزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع بين الاستخدامات المختلفة لإنتاج السلع والخدمات التي تلبي الحاجات الفردية والاجتماعية أي إشباع احتياجات جميع أفراد المجتمع.
- **النمو العابر:** وهذا النوع من النمو لا يملك صفة الثبات والاستمرارية، لأنه يحدث استجابة لعوامل طارئة وعادة ما تكون خارجية ما تلبث أن تزول، ويزول معها النمو الذي أحدثته ويسود هذه الحالة غالبية الدول النامية كالدول العربية النفطية بارتفاع أسعار النفط ثم انخفاضها مما يؤدي إلى ارتفاع استثماراتها وقدوم العمالة إليها ثم سرعان ما تنخفض الصادرات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط. (حربي م.، 2014)

1-4 خصائص النمو الإقتصادي:

بالاعتماد على التعريف الذي وضعه "Kuznets "الخاص بالنمو الاقتصادي والذي مؤداه أنه قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، والتي تحدث زيادة متنامية في القدرة الإنتاجية، تكون مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يتطلبها هذا الأمر، فإن للنمو الاقتصادي ست خصائص تتميز بها المجتمعات المتقدمة وهي:

أولا- المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج: حيث أن البلدان المتقدمة حاليا وعبر تاريخها الاقتصادي الممتد من سنة 1770 إلى وقتنا الحالي حققت معدلات مرتفعة من النمو السكاني و نصيب الفرد من الناتج، فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج لهذه الدول نحو 2%، و1% للنمو السكاني، أو 3% لنمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، وهذا مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية.

ثانيا- المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج: حيث أكدت الدراسات التي أعدها البنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، ذلك لأنها توضح كفاءة استخدام كل مدخلات دالة الإنتاج بغض النظر عن نمو هذه المدخلات، بما يؤدي إلى زيادة المخرجات دون الزيادة في مدخلات العمل ورأس المال. كما لوحظ خلال فترة النمو الحديث زيادة كبيرة في الإنتاجية، تراوحت بين 50% و75% للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج.

ثالثا- المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي: تتميز البلدان المتقدمة الحديثة بالمعدل المرتفع للتغيري القطاعي والهيكلي الملازم لعملية النمو، ما نتج عنه التحول التدرجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الصناعية، ثم التحول من الصناعة إلى الخدمات، مما أنتج تطور الشركات الأسرية والشخصية إلى المنظمات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات، ثم أعقب ذلك تحول القوى المهنية من الأنشطة التقليدية إلى الحضرية ولم تعد متمركزة فيها. فمثال كان إجمالي قوة العمل الملتحقة بالقطاع الزراعي في

الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1846 حوالي 5,53 % وانخفضت بحلول عام 1960 إلى 7 % فقط.

رابعا- المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي: عادة ما يصاحب التغيير الهيكلي للاقتصاد تغيرات في الإيديولوجيات والمؤسسات الاجتماعية، والتي يطلق عليها التحول الحضري أو الحداثة، حيث أوضح "Myrdal "أنها تمس الجوانب التالية:

(أ) الرشاد: حيث لا بد أن يؤدي التحول الاقتصادي إلى مزيد من تحديث طريقة التفكير والعمل والإنتاج والاستهلاك لكافة الأنشطة بما في ذلك التقليدية منها، فلا يمكن الحصول على مواد جديدة بوجود عقلية قدمية جامدة، فالمجتمع الحديث الذي يطبق الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة في شتى مجالات الحياة لا يحتاج فقط إلى امتلاك الأدوات الخاصة بذلك، وإنما أيضا إلى تفكري حديث.

(ب) التخطيط الاقتصادي: حيث لا بد للوصول إلى المراحل المتقدمة للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية من وجود تخطيط اقتصادي سليم، والذي يشترط فيه تحديد الأهداف السياسية الحكومية المرتبطة بالتنمية المستقبلية للبلد، وتحديد الاستراتيجية التنموية التي تجسد الأهداف وتحولها إلى واقع يومي ملموس (باستخدام واستغلال الوسائل الضرورية التي تنفذها) وتشمل الاقتصاد بأكمله دون تهميش أو استصغار قطاع معني، باستخدام نموذج من نماذج الاقتصاد الكلي وتحديد المدة الزمنية المستهدفة مع مراعاة وضع خطط تكميلية يتم الاستنجاد بها في حال تعثر البرنامج التنموي لسبب أو لآخر.

(ج) التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة: حيث لا بد أن تتحقق عدالة توزيعية بين الطبقات الاجتماعية وتقل الفوارق في توزيع الثروة والدخل، وترتفع مستويات المعيشة وتتكافأ الفرص بين شرائح المجتمع.

(د) تحسين المؤسسات والاتجاهات: إذ من الضروري أن تتحسن كفاءة المؤسسات لزيادة كفاءة وفعالية العمال وتشجيع المنافسة ليتحقق الحراك الاجتماعي وتتشجع المشروعات الفردية، مما يساعد على رفع الإنتاجية بأقصى صورة ممكنة. كما أن تحسين الاتجاهات

الذي يفرضه التحديث يعمل على غرس طل العليا والكفاءة والذكاء والحفاظ على الوقت، والالتزام والأمانة، والقيادة والتعاون، والاعتماد على الذات، والاستقامة والنزاهة وبعد النظر.

خامسا- الهيمنة الدولية: عرفت المجتمعات المتقدمة بميلها التاريخي للسيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة وفتح الأسواق المربحة أمام منتجاتها الصناعية في المستعمرات السابقة –وهي في أغلبها بلدان نامية- مما أدى بتجدد الاستعمار من خلال القوى التكنولوجية الحديثة المحتكرة لديها، خاصة المواصلات والاتصالات، مما فتح المجال للسيطرة الاقتصادية والسياسية مجددا على البلدان النامية والضعيفة.

سادسا- الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي العالمي: حيث أنه بالرغم من المكاسب التي حققها الناتج العاملي منذ قرنين من الزمن، فإن ذلك لم يشمل كل سكان العالم، فالتوسع في النمو الاقتصادي العالمي الحديث حققه أقل من ربع سكان العالم بما يعادل 80% من الناتج العالمي، وأن علاقات القوة بين الدول المتقدمة والنامية غير المتكافئة تزيد من تعميق الفجوة بينهما عبر الزمن، وأصبحت احتمالات اللحاق شبه مستحيلة، لأن البلدان المتقدمة تتحول من الصناعات الألية إلى الهندسية والدقيقة، وهي تحتكرها حتى فيما بينها. (ميشيل، 2006)

2- مقاييس النمو الإقتصادي:

على الرغم من وجود فروق واضحة بين كل من النمو و التنمية و التقدم، فإنها كثيرا ما تستخدم كمرادفات بسبب ما تشمله من عناصر مشتركة، و عند البحث عن الوسائل التي عن طريقها نتعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو أو تنمية نجد أنه ثلاث معايير رئيسية لقياس النمو و هي: (اسماعيل، 2012)

2-1 معايير الدخل: تعتمد هذه المعايير في مجملها على "الدخل" سواء في شكله الاسمي او الحقيقي و الذي يستخدم لقياس النمو و درجة التقدم الاقتصادي من بلد لآخر، و من معاييره نجد:

أ. معيار الدخل القومي الكلي: حيث يعتمد هذا المعيار من اسمه على مقارنة مدى تقدم الدول بين بعضها البعض قياسا بالدخل القومي الفعلي المحقق في كل دورة اقتصادية، فاذا ما حققت دولة كقطر مثلا دخلا سنويا يعادل 65 مليار دولار مقارنة بالبحرين التي لم تحقق الا 46 مليار دولار لنفس السنة، فإننا نقول ان "قطر" أكثر تقدما من "البحرين" وفقا للمعيار.

هذا المعيار لقي بعض المعارضة من طرف أوساط اقتصادية، ذلك لكون زيادة حجم الدخل القومي يجب ان يرافقها معرفة بعدد سكان الدول محل المقارنة، اضافة الى الهجرات التي تتم منها و اليها.

ب. معيار الدخل القومي الكلي المتوقع: يمكن تعديل المعيار السابق الى معيار ثان هو الدخل القومي الكلي المتوقع الذي يأخذ بعين الاعتبار الموارد الكامنة للدولة و امكانياتها المختلفة و لذلك يوصي بعض الاقتصاديين بالأخذ بهذا المعيار.

ج. معيار متوسط الدخل: يعتبر هذا المقياس أفضل المقياسين السابقين لكونه يأخذ بعين الاعتبار حجم الدخل و عدد السكان معا و يمثل متوسط الدخل الفردي حجم الدخل القومي الى اجمالي عدد السكان (أي: عدد السكان/الدخل القومي=متوسط دخل الفرد)، و مع هذا المقياس تعرض لجملة من المشاكل يمكن ايجازها فيما يلي:

نظرا لضعف الأنظمة الاحصائية في الدول النامية، لذلك فإن هناك تشكيك في احصاءاتها الرسمية التي تعطي قيما غير دقيقة لعدد السكان و حجم الدخل، و هذا ما يعني الخطأ في تقييم متوسط دخل الفرد. في حساب هذا المتوسط يظهر الخلاف عند حسابة من حيث أنه يحسب لمجمل عدد السكان أم يختص فقط بالسكان العاملين، و قد حسم أمر ذلك بأنه حسابه بالنسبة لمجمل السكان يكون مفيدا من نواحي الاستهلاك، أما إذا خص بالسكان العاملين فإنه سيكون مفيدا من نواحي الانتاج.

و هنا يجب الاشارة إلى أنه يمكن أن ينتج لنا نوعين من المعدلات، معدل النمو الاقتصادي البسيط و الذي يحسب وفق العلاقة التالية:

$$TC = \frac{Yr_t - Yr_{t-1}}{Yr_t}$$

حيث : Yr_{t-1} : الدخل الحقيقي في الفترة السابقة، Yr_t : الدخل الحقيقي في الفترة التالية، TC : يمثل معدل النمو.

أما معدل النمو الاقتصادي المركب، فيحسب وفق العلاقة التالية:

$$Yr_n = Y_{r0}(1+TC)^n \Rightarrow TC = \sqrt[n]{Yr_n / Yr_0} - 1$$

حيث: Yr_{t-1} : الدخل الحقيقي في الفترة n، Yr_t : الدخل الحقيقي في فترة الأساس، TC : معدل النمو، n عدد السنوات.

- **معادلة سنجر(Singer) للنمو الاقتصادي:**

وضعت هذه المعادلة من طرف الاستاذ "سينجر" سنة 1952، و هي نتيجة توصل اليها بمساعدة أعمال بعض الاقتصاديين مثل هيكس، هارو- دومار، و تعطى هذه المعادلة وفق العلاقة التالية: $D = SP - R$

حيث: D :تمثل معدل النمو السنوي لدخل الفرد، P :تمثل إنتاجية رأس المال، S:تمثل معدل الادخار الصافي، R:تمثل معدل نمو السكان السنوي.

وقد افترض "سينجر" قيما لهذه المتغيرات حيث:

R=1.25%، P=0.2%، S=6% غير أن هذه التقديرات تعرضت لمجموعة انتقادات يمكن ايجازها على النحو التالي:

- أن نسبة الادخار الصافي من الدخل القومي 6% تعتبر مقبولة وقت صياغة "سينجر" لمعادلته، أما في الوقت الحاضر فان الدول النامية في مقدورها ادخار نسبة أكبر.

- قدر الأستاذ "سينجر" معدل النمو السكاني ب 1.25%و هذا الرقم أقل كثيرا من المعدلات السائدة في الدول النامية، إذ يقدر بحوالي 2.3% في الدول النامية عامة...
- قدر "سينجر" إنتاجية الاستثمارات السائدة بـ 0.2 % و هي نسبة منخفضة و تقل كثيرا عن المحقق في معظم الدول النامية.

2-2 المعايير الاجتماعية:

يقصد بها العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع و ما يعتريها من تغيرات فهناك الجوانب الصحية و الجوانب الخاصة بالتغذية، وكذلك الجوانب التعليمية و الثقافية.

لقد أظهرت الدراسات أن هناك علاقة طردية و مؤكدة بين ثلاثية: الغذاء، الصحة، التعليم. و بين معدلات نمو الناتج القومي، أي النمو الاقتصادي في المجتمع و أن العامل الممتع بصحة جيدة و قسط ما من التدريب و التعليم و التثقيف ينتج أكثر لأنه يعمل بجهد أوفر و لفترة أطول و بدقة أفضل، و أن الطالب الموفور بالصحة و العافية تتوفر لديه قدرة أكبر على التعليم و التحصيل...و التفكير، وأن الانفاق على الصحة يوفر في الموارد الموجهة للإنفاق على إنجاب و تنشئة و تربية الأطفال يموتون قبل أن يبلغوا عمر الانتاج .

و لأن ثلاثية: الغذاء الصحة التعليم تتعلق بالحاجات الأساسية للفرد و بتوفيرها له نضمن تقدم المجتمع حسب بعض و جهات النظر، لذلك يمكن استخلاص معايير منها يمكن توضيحها على النحو التالي:

- **معايير صحية:**

حيث يمكن أن يستخدم فيها كل المقاييس التي تقيس لنا مدى التقدم الصحي لبلد ما مثل:

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان أو عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان.
- معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد.
- عدد الأفراد لكل طبيب، و عدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات و هكذا...

و يمكن استعمال هذه المعايير و غيرها بإيجاد "عتبة" معينة تتم المقارنة من خلالها، حيث تكون هذه "العتبة" مأخوذة عن هيئة غالبا ما تكون دولية كالمنظمة العالمية للصحة WHO. فلو اعتبرنا مثلا ان "المنظمة العالمية للصحة" حددت معدل توقع الحياة (متوسط عمر الفرد) بـ 70 سنة و قارنا ذلك ببلدين (A) و (B) يكون فيهما متوسط عمر الفرد هو 67 سنة و 72 سنة على التوالي فإنه يمكننا أن نستنتج:

- أن البلد (B) أكثر تقدما في الرعاية الصحية من البلد (A).

- أن البلد (A) هو بلد متخلف (أو نامي) في المجال الصحي، أما البلد (B) فهو متقدم في المجال الصحي مقارنة بمتوسط العمر العالمي للفرد المحدد من منظمة الصحة العالمية.

➢ **معايير تعليمية:** نظرا لأهمية التعليم و دوره في تكوين رأس المال البشري الذي أصبح من أهم عوامل النمو الاقتصادي، لذا وضعت معايير لقياسه و التي من خلالها نقيس درجة تقدم أو تخلف أي بلد معين و من بين المعايير التعليمية الأكثر استخداما نجد:

- نسبة الذين يعرفون القراءة و الكتابة من أفراد المجتمع.

- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي، و كذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.

- نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله الى اجمالي الناتج المحلي و كذلك الى اجمالي الانفاق الحكومي. و هكذا...

و بنفس طريقة المعايير الصحية فإنه يكفينا معرفة عتبة معينة تحددها هيئة من الهيئات الدولية في الغالب، لها صلة بالجانب التعليمي كمنظمة التربية و الثقافة و العلوم اليونيسكو "UNESCO" مثلا.

فلو كان هناك 70% من الذين يعرفون القراءة و الكتابة من أفراد المجتمع كنسبة متوسطة حددتها" اليونيسكو" عالميا وهي العتبة التي تفرق بين الدول التي تدخل في نطاق الدول المتقدمة و الدول التي تدخل في نطاق الدول - المتخلفة و قارنا جلك بدولتين (A) و (B) حيث كانت قيمة هذه النسبة عندها لنفس السنة: 44% و 85%على التوالي فإننا نقول:

- أن البلد (A) أكثر تخلفا في المجال التعليمي من البلد (B).

- إن البلد(A) بلد متخلف في المجال التعليمي، نظرا لأن 44 فرد فقط من كل 100 متعلمين يعرفون القراءة و الكتابة، و هذا عكس البلد (B) الذي تجاوز هذه القيمة.

➢ **معايير التغذية:** يعتبر الغذاء حاجة أساسية لأفراد المجتمع فسوء التغذية يؤدي الى انخفاض مستوى الصحة و هذا بدوره يؤدي الى انخفاض القدرة على العمل، فتنخفض انتاجية الفرد، مما يؤدي الى انخفاض دخله، فتسوء تغذيته أكثر و هكذا، لذلك فان اتخاذ معايير لقياسه يعتبر جزءاً من قياس التنمية، و من معايير التنمية المستعملة للتعرف على سوء التغذية أو نقصها نجد:

- متوسط نصيب الفرد اليومي على السعرات الحرارية.

- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية الى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

بنفس طريقة النوعين السابقين فانه، اذا ما حددت هيئة دولية متخصصة في الغذاء كمنظمة الغذاء و الزراعة العالمية FAO أن متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية هو 3500 حريرة، و وجد بلدان (A) و (B) حيث أن نصيب كل فرد فيها هو 2650 و 5700 حريرة على التوالي، لذلك يمكن القول:

- أن البلد (A) يعاني أفراده من سوء التغذية في المتوسط من أفراد البلد (B).

- أن البلد (A) بلد متخلف غذائياً عن المستوى العالمي في حين أن البلد (B) يعتبر متقدماً.

نقد: على الرغم من أهمية المعايير الاجتماعية في كونها تتبع مشكلات الأفراد و حاجاتهم الأساسية التي بتلبيتها يمكن أن تسهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد في اطار علاقة ذات تغذية مرتدة كما تسمح بالمقارنة بين الدول و الهيئات الدولية، الا أن ما يؤخذ عليها أنه من الصعب أن يتم جمعها معا لتعطي مدلولا عاما كليا عن الرفاهية المادية على المستوى القومي.

2-3 المعايير الهيكلية:

مع ما حصل في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، من حصول الدول النامية على استقلالها السياسي ثم سعيها الى اتباع استراتيجيات تعتمد على الصناعة كإحلال الواردات و التصنيع

بغرض التصدير- و هي التي كانت في الغالب مجتمعات زراعية - توجه دول العالم الى الاهتمام أكثر بقطاع الخدمات حتى أضحت إيراداته أكبر من ايرادات الصناعة، كل ذلك أحدث تغييرات هيكلية في البنى الاقتصادية للدول المتقدمة و النامية على حد السواء، مما غير من الأهمية النسبية لقطاعاتها الاقتصادية المختلفة و أثر ذلك في: هيكل صادراتها و وارداتها، فرص العمل المختلفة فيها، توزيع سكانها من الحضر و الريف، هذه المتغيرات اتخذت كمعايير لقياس درجة النمو بلد عن بلد آخر فاستخدمت:

- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية الى اجمالي الصادرات.
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي الى اجمالي العمالة.
- نسبة الإنتاج الصناعي الى الناتج المحلي.

من هنا أصبح بالإمكان مقارنة الدول بين بعضها البعض فبلد ككوريا الجنوبية يمكن اعتباره بلد صناعي(متقدم) أكثر من الهند لان نسبة الانتاج الصناعي الى الناتج المحلي فيه سنة 1986 بلغت 68% مقارنة بالهند التي كانت نسبتها في حدود 19%، و اذا ما كان هناك نسبة متوسطة محددة من هيئة دولية يمكن استعمالها للمقارنة بين الدول.

3- التأصيل النظري للنمو في الفكر الإقتصادي:

3-1 النظرية الكلاسيكية في النمو الإقتصادي:

يعتبر الاقتصاديين الكلاسيك من الأوائل الذين تطرقوا لهذا الموضوع، وفيما يلي أفكار كل من Smith Adam، Ricardo، Malthus، بالإضافة إلى النظرية الماركسية.

➢ نظرية Smith Adam في النمو الاقتصادي (1723- 1790)

تمثل أفكار (Adam Smith) بداية التفكير الاقتصادي المنظم و المتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة، ويعتبر (Smith) بأن العمل مصدر لثروة الأمم، وتقسيمه هو وسيلة لزيادة إنتاجيته، وبتالي ثروة الأمة كما قد اهتم (Smith) بتحديد العوامل التي تحقق النمو، ومن أكبر مساهمته فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل و التخصص، حيث أن تقسيم أكبر للعمل يولد إنتاجية عمل أكبر لكل الشركات. (القريشي،

2007) إلا أن دراساته في النمو لم تكن متخصصة وقائمة بذاتها وإنما كانت ضمن دراساته العديدة في الاقتصاد السياسي في كتابه "ثروة الأمم" (نامق، 1966)

كما يؤكد Smith أن الادخار عامل مهم في تراكم رأس المال، حيث يعتبر هذا الأخير عامل مهم في النمو الإقتصادي، فالتراكم يأتي عن طريق الادخار وبالتالي الاستثمار، ولهذا لا يمكن حصول تراكم رأس مالي وتنمية دون وجود إدخارات. (القريشي، 2007) كما توجد حدود و قيود لهذه العملية التراكمية، و يحدث ذلك عندما يصل الاقتصاد إلى الحدود التي يسمح بها الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة، هذا فضلا عن مناخ الدولة و موقعها بالنسبة للدول الأخرى. و يلاحظ أن سميث لم يكن في غاية الدقة في شرح كيفية الوصول إلى حالة الركود هذه إلا أن العامل الذي يوقف عملية النمو في النهاية هو في رأيه ندرة الموارد الطبيعية. فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي و نمو السكان فإنه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية، و تتناقص معدلات دخول رأس مال حتى تتلاشى المحفزات و الوسائل لتراكم رأس مال جديد. (الليثي، 1974)

وباختصار تتمثل أهم الأفكار التي جاء بها Smith في النمو الاقتصادي فيما يلي: (فايز، 1985)

1- الإنتاج الكلي في المجتمع يعتمد على عناصر الإنتاج وهي العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية (الأرض)، التقدم الفني وتوافر البيئة الدافعة للنمو في المجتمع.

2 - يمثل تراكم رأس المال أساس نظرية Smith في النمو الاقتصادي.

3 - التخصص وتقسيم العمل سيعملان على زيادة الكفاءة الإنتاجية للعامل ويتوقف نجاح ذلك على سعة السوق.

4 - يأتي القطاع الصناعي في مقدمة القطاعات التي ترفع من معدل النمو الاقتصادي نتيجة لقدرة هذا القطاع على تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل، وبالتالي تحقيق الأرباح التي هي مصدر الاستثمارات.

5 - يرى Smith أن النمو الاقتصادي في المجتمع (الصعود التراكمي للمجتمع) لن يستمر طويلا نتيجة لبطء معدل التقدم التقني، الذي يعتمد على تراكم رأس المال، وسبب ذلك هو انخفاض الأرباح نتيجة لزيادة الأجور ومحدودية الموارد، اللذان سيعملان على توقف الصعود التراكمي للمجتمع، ويبدأ الاتجاه نحو الهبوط التراكمي الذي يعتبر مرحلة من مراحل السكون يستأنف بعدها المجتمع مرحلة الصعود التراكمي مرة أخرى.

وعلى الرغم من أن تحليل Smith Adam لموضوع النمو الاقتصادي لم يتسم بالدقة إلا أنه أعطى للفكر الاقتصادي أول نموذج لنمو اقتصادي حركي. كما أن الأفكار الرئيسية التي تعتمد عليها نظريته في النمو وهي التراكم الرأسمالي، نمو السكان وإنتاجية العمل لازالت حتى الآن تعتمد عليها النظريات الحديثة.

➢ نظرية Ricardo في النمو الاقتصادي (1772- 1823)

وافق دافيد ريكاردو في كتابه "مبادئ الاقتصادي السياسي والضريبة" آدم سميث في رؤيته للنمو الاقتصادي الذي كان عبارة عن تحديد مصادر النمو الاقتصادي إلا أن ريكاردو فضل دراسة النظام الرأسمالي من جهة أخرى وهي تأثير توزيع الدخل السنوي بين مختلف أقسام المجتمع وكان هدفه توضيح حدود للنمو الاقتصادي على المدى الطول. (شعباني، 1997)

ومن هنا فإن "ريكاردو" يرى بأن "المسار الطبيعي للأحداث" في الإقتصاد سوف يتوقف عند مرحلة معينة تمثل ما يسمى بـ"الحالة المستقرة للإقتصاد"، والتي يكون عندها مستوى الربحية عند الصفر مما يعني تحقق معدل نمو مساو للصفر. ويفسر ريكاردو ذلك من خلال الإشارة إلى أنه نتيجة لندرة الأراضي الخصبة كلما تزايد حجم عنصر العمل إلى رأس المال فإن الإنتاجية تنخفض بشكل يؤدي إلى انخفاض في الربحية بشكل تدريجي إلى غاية الوصول إلى مستوى معين من حجم عنصر العمل لرأس المال يكون عنده مستوى الربحية مساويا . للصفر وبالتالي توقف معدل النمو. (Neri, 2003)

ومن خلال تحليله لعملية النمو، قسم Ricardo المجتمع إلى ثلاث طبقات، الأولى ملاك الأراضي، الثانية العمال والثالثة الطبقة الرأسمالية. هذه الأخيرة، حسب Ricardo هي الطبقة المنتجة والتي تعتبر ضرورية لعملية النمو الاقتصادي، لأنها تستهلك جزء قليل من دخلها الذي يأتي من الأرباح والباقي يتحول إلى مدخرات التي تعتبر هي الأساس لتراكم رأس المال. (فايز، 1985)

ومنه فإن Ricardo يرى أن رأس المال هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، وفيما يخص التقدم التكنولوجي فإنه يرى أن ظهور الاختراعات والتجديدات الآلية الصناعية يؤدي إلى نقص الطلب مؤقتا على العمال مما يؤدي إلى انخفاض أجورهم، فتميل الأرباح إلى الارتفاع وبالتالي يزيد معدل التجميع الرأسمالي، كما يؤكد Ricardo أن الضرائب عامل هام في تمويل النمو الاقتصادي، إلا أنه يحذر من زيادة معدلاتها على أرباح الرأسماليين حتى لا يكون ذلك معوق لتيار النمو الاقتصادي. (نامق، 1966)

وبما أن الأرباح حسب Ricardo هي المحرك الرئيسي للنشاط والنمو الاقتصادي، فإن انخفاضها يؤدي إلى تأثر التكوين الرأسمالي في النشاط الصناعي الذي يؤدي في النهاية إلى حالة من الركود الاقتصادي. (يسري، 1998)

➢ نظرية Malthus في النمو الاقتصادي (1766-1834)

اشتهر روبرت مالتوس بمقالته عن مبادئ علم السكان سنة 1798م، حيث تقوم فكرته الأساسية في هذا الكتاب على أن أعداد السكان في العالم تميل إلى الزيادة بينما كميات الطعام تقل، (G, J, & Guillaume, 2006) ولقد سيطرت نظرية السكان على تحليلاته وأفكاره عن النمو الاقتصادي في المجتمع الذي رأى أنه لن يدوم طويلا. فمع تزايد عدد السكان وتقلص المساحات الأرضية القابلة للإنتاج سوف تنخفض إنتاجية العمل وتنخفض معها أجور العمال، إلى أن تصل هذه الأجور إلى حد الكفاف، أي إلى الحد الأدنى للمعيشة، حيث أن أي زيادة في السكان بعد ذلك تؤدي إلى تدهور الحالة الصحية للسكان نتيجة لسوء التغذية وانتشار الأمراض ثم ارتفاع معدل الوفيات. (نزار، 2001) كما كان يعتقد أن الحروب و

الأمراض ستفتك بالأعداد الزائدة من البشر ما لم يتم تحديد النسل. (G, J, & Guillaume, 2006)

و يرى "مالتوس" أن السبيل الوحيد لتجنب هذا الوضع الذي يعكس الانخفاض المزمن ففي مستويات المعيشة أو الفقر المطلق هو القيد المعنوي الذي يدفع الناس إلى تقليل العدد "الذرية" على ذلك نستطيع اعتبار "مالتوس" هو رائد فكرة تحديد النسل أو ذرية في العصر الحديث و لقد أخذ الاقتصاديون المحدثون فكرة "مالتوس" هذه و أطلقوا عليها اصطلاح "المصيدة السكانية" (حسن و محمود، 2006)

غير أن تحليلاته لم تتحقق على المستوى العالمي رغم اقترابها من الأوضاع السائدة في البلدان المتخلفة نتيجة ظهور وسائل حديثة يمكن من خلالها السيطرة على حجم السكان، كذا ارتفاع الإنتاج الغذائي بمعدلات تفوق تلك التي عرفها نمو السكان بسبب التقدم التكنولوجي. (مدحت و سهير، 1999)

و في كتابه الثاني الذي نشره سنة 1820 حول "مبادئ الاقتصاد السياسي" أكد على أهمية الطلب على الإنتاج لتحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي بين مالتوس أن النمو السكاني ورأس المال وخصوبة الأرض والتقدم التقني كل هذه العوامل ليست كافية لتزايد الثروة إلا بالطلب الفردي، ولقد وجدت هذه النظرية صدها في الاقتصاد الجزئي بحيث لا يمكن أن يحدد سعر المنتج إلا بمواجهة الطلب بالعرض وبالتالي فإن النمو الاقتصادي مرتبط بالشرط التقنية للإنتاج (العرض) والظروف الاجتماعية للمستهلكين (الطلب). (Tlili & Rami, 2009)

ولقد قسم Malthus الاقتصاد إلى قطاعين زراعي وصناعي، هذا الأخير الذي يرى Malthus أن النمو الاقتصادي ينتج عنه (أي القطاع الصناعي). حيث أنه يتمتع بتزايد في الغلة، نتيجة وجود الفرص المربحة لرؤوس الأموال وسهولة استخدام التقدم التقني .فيه في حين يتميز القطاع الزراعي بتناقص الغلة نتيجة محدودية الأراضي وتفاوت خصوبتها ونقص إمكانية دخال التقدم التقني. (ناصر، 2001) لذلك فهو يرى أنه يجب إعطاء أهمية أكبر للقطاع الصناعي لتفادي تباطؤ معدل التكوين الرأسمالي وتحقيق نمو اقتصادي أحسن. كما يركز Malthus على أهمية الطلب الفعال على المنتجات في زيادة الإنتاج وتطوره.

حيث أنه رفض قانون ساي للأسواق الذي ينص على أن "العرض يخلق الطلب المساوي له والذي يعني أن الادخار هو عبارة عن طلب على السلع الرأسمالية (أي الادخار=الاستثمار). لكن Malthus أوضح أن الادخار يعني عدم الاستهلاك وبالتالي قلة الطلب وانخفاض الأرباح ثم قلة الاستثمار ولذلك نادى بالميل الأمثل للادخار. (فايز، 1985)

وفي الأخير يمكن ملاحظة أن Malthus قد اغفل دور رأس المال في العملية الإنتاجية رغم ماله من أهمية في رفع معدلات النمو، والذي لا يمكن إغفاله هو أن Malthus أكد على أهمية النمو المتوازن بين الصناعة والزراعة وفي هذا يقول: "إن الدول ذات الإمكانيات الزراعية الكبيرة والمستغلة والتي يوجد بها قطاع صناعي وتجاري فتي، ويتوافر بها عدد ملائم من السكان في كل قطاع هي الدول التي ستسير قدما في طريق النمو دون أن تخشى شيئا". (نامق، 1966)

➢ نظرية Marx في النمو الاقتصادي (1717- 1783)

ركز كارل ماركس في كتابه "رأس المال" على نقد النظام الرأسمالي، ويتمثل مغزى الرأسمالية من وجهة نظره في حركيتها الشديدة وفي تناقض مبادئه بحيث أوضح استحالة استمرارية هذه الحركية وأكد على أن هذه التناقضات ستؤدي بالنظام الرأسمالي إلى أزمات الكساد وبالتالي انهياره. (جورج، 1997)

إذ يؤكد على ان السبب الرئيس في حدوث الأزمة وجود تناقض في الإنتاج الرأسمالي الناتج من التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج، ولم تنف النظرية الماركسية وجود تناقض بين الإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد الرأسمالي بل حاولت أن تضع هذا التناقض في موقعه المناسب في تفسير الدورة الاقتصادية، و تعد هذه النظرية من نظريات النقص في الاستهلاك Theory of under consumption إذ كان ماركس ذو إيمان راسخ بان الرأسمالي يستطيع بحكم امتلاكه لوسائل الإنتاج أن يستغل العمال ويسلب جزء من إنتاجهم على شكل فائض القيمة (add value) مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعمال بحيث تصبح اقل من قدراتهم الإنتاجية فيشترون اقل مما ينتجون، وبما إن أعداد الرأسماليين قليلة قياسا بأعداد العمال في النشاط الاقتصادي فان تراكم فائض القيمة

يدفع الرأسمالي لاستخدامه في شراء المزيد من وسائل الإنتاج وهذا يمنحه الفرصة في الاستغناء عن عدد من العمال (بتعويضهم بالآلات والمكائن الأكثر تطورا) وتظهر البطالة بين صفوف العمال ويضطر بعض الرأسماليين الضعفاء منهم في السوق إلى مغادرة العملية الإنتاجية والانخراط في صفوف العمال والنتيجة هي انخفاض عدد الرأسماليين وزيادة البطالة وضعف القدرة الشرائية ومن ثم حدوث الأزمة الاقتصادية. (رجاء خ.، 2012)

وقد قامت النظرية الماركسية للنمو الاقتصادي على مجموعة من الفرض تيا تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع، وكذا على نوع الابتكار والاختراع السائدين، وعلى طريقة تراكم رأس المال، إلى جانب فرضيات تتصل بمعدلات الأجور والأرباح السائدة (فرضيات تتعلق بالطابع الحركي الذي يسود المجتمع سواء كان إقطاعيا أو رأسماليا صناعيا).

ويرى Marx أن المقياس السليم لسلوك الأفراد هو طريقة الإنتاج السائدة أي هناك تنظيم معين للإنتاج في المجتمع يتضمن: (نامق، 1966)

1 - تنظيم العمل عن طريق التعاون والتقسيم المثمر بين المهارات العمالية، وعن طريق الوضع القانوني للعمال من حيث الحرية والاسترقاق.

2 - البيئة الجغرافية والمعرفة بطرق استخدام موارد الثروة الموجودة.

3 - الوسائل العلمية الفنية المطبقة في الإنتاج وحالة العلم بوجه عام.

وما يعاب على Marx هو إهماله لدور الطلب في تحديد القيمة المضافة، وتحديده للعمل فقط كمحدد للقيمة، كما أن الواقع ينفي ما ذهب إليه Marx في أن أجور العمال تتجه نحو الانخفاض، بل العكس نجد الأجور في ارتفاع لفترات طويلة في الدول الرأسمالية المتقدمة دون أن يؤثر ذلك على فائض القيمة المحقق، كما أن التنبؤ الماركسي بزوال الرأسمالية كان عكسيا .

3-2 النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي

أ- تحليلات كينز في النمو الاقتصادي

ظهرت أفكار الاقتصادي كينز John Maynard Keynes (1883-1946) من خلال كتابه الشهير "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود"، والذي صدر في عام 1936، والذي تضمنه نقدا شديدا للنظرية الكلاسيكية، وتطلب الأمر حينئذ تدخل الدولة واتسع دورها في الحياة الاقتصادية، وبالتالي تغيرت النظرة إلى النفقات العامة تغيرا جذريا فقد تم تزايد الاهتمام بها ليس فقط من حيث الحجم وإنما أيضا من حيث مكوناتها وأهدافها ومعايير تحديدها ونوعيتها، وخاصة دورها الكبير في إحداث النمو الاقتصادي. (بن عزة، 2013)

بظهور الكينيزية رفعت القضية السكانية إلى مستوى أخر من التحليل و هو البحث عن الأسباب المؤدية للبطالة وقضية العمالة والتشغيل و انخفاض مستويات الدخل، فأصبحت المشكلة منحصرة في تدبير الوسائل اللازمة لتحقيق العمالة الكاملة و المحافظة على استقرار مستويات الدخول و التوظف عند مستوى التشغيل الكامل، (رمزي، 1984) فمن أجل تحقيق زيادات كبيرة في الدخل و التشغيل لابد من ضخ دفعات أكبر من الاستثمارات و ربط معدل النمو بالناتج الإجمالي، كما أدمج كينز متغيرات تتسم بالديناميكية كنمو السكان و التقدم التكنولوجي، ما يظهر أن كينز لم يحدد الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي بل ترك مواضيع النمو و التنمية لمن يعرفون بالنيوكينزين كأمثال هارود و دومار و اهتم أكثر بالاستقرار الاقتصادي. (القريشي، 2007)

اهتم كينز بالشروط اللازمة لنمو الاقتصاد القومي، واعتبر أن الطلب الفعال في مقدمة الشروط اللازمة للنمو، ويشير الطلب الفعال في التحليل الكينزي إلى ذلك الجزء من الدخل القومي الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم، وقد حدد هذا النموذج العلاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل القومي، وعرف هذه العلاقة بالمضاعف، وحدد هذه العلاقة بالصيغة التالية:

$$M = \frac{1}{1-MPC} = \frac{1}{MPS}$$

حيث M المضاعف

MPC : الميل الحدي للاستهلاك.

MPS : الميل الحدي للادخار.

كما بين التحليل الكينزي أن المضاعف هو عبارة عن مقلوب الميل الحدي للادخار.

$$M = \frac{1}{1-MPC}$$ وأن: MPS = 1 - MPC

فإن:

$$MPC = \frac{1}{1-M}$$

وبمعنى آخر هناك ارتباط بين المضاعف والميل الحدي للاستهلاك، وتتحدد آلية النمو بأن الدخل القومي يتكون من مجموع الدخول الفردية، كما أن الاستثمار في إطار عملية النمو يتحول إلى دخول فردية أيضا تنفق، ويتحول جزء منها إلى دخول جديدة وهكذا، وتكون حصيلة هذه العملية أن الزيادة النقدية في الدخل القومي تكون أكثر من الاستثمارات التي بدأت بها عملية النمو، ولذا يقيم ادخار الجزء الآخر من الدخل ولا يسهم في زيادة الدخل القومي، بما يشير هذا التحليل إلى أن الدخل النقدي سوف يزداد بمقدار الاستثمارات الموظفة مضروبا بالمضاعف، ويتحدد الأخير بقيمة الميل الحدي للاستهلاك، إذ كلما ارتفعت قيمته زادت قيمة المضاعف.

وتتطلب هذه الآلية توفر طاقات إنتاجية في النشاط الاقتصادي غير مستغلة وكذلك وجود قوة عاملة غير موظفة، ثم سيادة سعر للفائدة يشجع حالة الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية القومية. (سالم، 2000)

تتميز نظرية كينز بكونها نظرية عامة تبحث كيفية تحديد مستوى الدخل و الإنتاج و الاستخدام في اقتصاد نقدي، و تؤكد على الاستهلاك و الاستثمار و الادخار و على العوامل النقدية و أهمها سعر الفائدة و على التوقعات كعوامل استراتيجية هامة في تحديد المستوى المذكور، و تأتي عمومية النظرية من بحثها لجميع مستويات الاستخدام بما فيها مستوى الاستخدام التام الذي ترى أنه حالة كلاسيكية خاصة فقط، و أكد كينز أن الاستثمار هو عامل حاسم في تحديد حجم الإنتاج و الاستخدام فهو عامل استراتيجي مهم في مواجهة أي نقص محتمل في الطلب الفعال في السوق و أكد على دور التوقعات في التأثير على حجم الاستخدام و الإنتاج و الدخل، حيث ترتكز أهمية نظرية كينز على النقاط التالية:

- أنها تحلل الدخل و الاستخدام عن طريق الطلب الكلي الفعال و تبرهن أن هذا الطلب قد يكون كافيا لتصفية السوق من الإنتاج الكلي، و أن مستوى التوازن للدخل الوطني يتحدد من خلال مضاعف الاستثمار، و أن المستوى التوازين الاقتصادي للاستخدام و الإنتاج و الدخل قد يكون في أي مستوى من الاستخدام التام.

- تؤكد النظرية على جمود الأجور في الوضع المؤسسي السائد المتمثل في التشريعات الحكومية التي تحدد الأجور و في التقلبات التي تمنع تخفيض الأجور حتى في أقصى الظروف الاقتصادية غير الملائمة، فكينز يقلل من أهمية سياسة مرونة الأجور و الأسعار كعوامل مهمة في توجيه النشاط الاقتصادي.

- ضرورة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي لإعادة الاقتصاد إلى وضعه الصحيح، و ذلك عكس ما اعتقده الكلاسيكيون في أن الاقتصاد ينظم نفسو بنفسه تلقائيا، فالبطالة ستبقى كمشكلة في الأجل الطويل ما لم تلعب الحكومة دورا كبيرا في الاقتصاد الوطني. (ضياء، 2007)

ب- نموذج Domar - Harrod في النمو الاقتصادي

قام كل من روي هارود وافسي دومار بنشر نماذج رياضية للنمو الاقتصادي لمعالجة مسألة استمرارية النمو، (فريدريك، 2002) حيث يبين نموذج هارود- دومار كيفية زيادة معدل

النمو، حسب هذا الأخير فإن الحصول على هذه الزيادة في معدل النمو يتم إما عن طريق تخفيض معامل (رأس المال/الدخل)، و إما بزيادة الاستثمار(نسبة الادخار إلى الدخل)، وبتالي فإن هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض و الطلب. (حسين، 2000)

و من خصوصيات هذا النموذج أنه يهمل كل من الجانب النقدي والمالي، بالإضافة أن نموذج "هارود" والذي يقترب من نموذج "دومار"، (Gilbert A.-F. , 1991) فمن ناحية دومار طوره لتوضيح العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، ولكن نموذج هارود قد استعمل على نطاق واسع في البلدان النامية لبساطته في توضيح العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال (القريشي م.، 2010). لذلك عادة ما نتكلم عن نموذج هارود دومار، وهذا رغم أن تحليل دومار يركز على صعوبة الحصول على التوازن في سوق السلع، ويهمل شروط التوازن في سوق العمل، أما تحليل هارود هو أكثر تكاملا، وذلك كونه يأخذ بعين الاعتبار شروط التوازن في كلا السوقين و العقبات في الحصول على التوازن الآني فيهما، (Gilbert B. , 1973) وبالرغم من اختلاف النموذجين في بعض التفاصيل إلا أنهما استخدما نفس الافتراضات لذلك توصلا لنفس النتيجة. (الحبيب، 1985)

- **نمـوذج Harrod في النمو الاقتصـادي**

لقد ذهب Harrod في تحليله لمشكلة النمو الاقتصادي بدرجة أبعد من كينز، وكان ذلك عام 1939 في مقال له في النظرية الحركية .

لقد افترض Harrod اقتصادا ينتج ناتجا حقيقيا X، باستخدام كل من رأس المال K والعمل L، والزيادة في السلع الرأسمالية هي الاستثمار ($\Delta K=I$)، والذي سيتعادل مع الادخار S، ويمكن كتابة معدل نمو الإنتاج كالتالي: (نايهانز، 1997)

$$Y = \frac{\Delta X}{X} = \frac{\Delta K / X}{\Delta K / \Delta X} = \frac{S / X}{I / \Delta X} = \frac{s}{a}$$

حيـث:

s الميل المتوسط للادخار،

a المعجل[2] الذي يصل بين الاستثمار والزيادة في الإنتاج.

فإذا اتجه رأس المال نحو النمو بنفس المعدل (الإنتاج مثلا)، فإن المعجل يمكن تفسيره أيضا كالمعامل المتوسط لرأس المال للإنتاج.

$$a = \Delta K / \Delta X = K / X$$

فمعادلة Harrod تحدد المدخرات المطلوبة لتحقيق معدل محدد للنمو.

وقد ركز Harrod على الشروط الضرورية المحافظة على تساوي الادخار بالاستثمار، كما عالج العامل الأساسي في عملية النمو وهو الإنفاق الاستثماري الجاري، وتجاوز به مع التغير الذي يطرأ على الإنتاج أو على مستوى الدخل الفردي، أي تحديد ما إذا كان معدل نمو الدخل في الماضي القريب مرتفعا بالقدر الكافي لإحداث إنفاق استثماري قادر على امتصاص الادخار الحاصل في الفترة الجارية. (بيترسون، 1968)

ويفترض Harrod عدة معدلات للنمو عند المقارنة بينها يمكن تحديد الشروط التي تمكن من تحقيق معدل ثابت ومستقر من النمو الاقتصادي وهذه المعدلات هي:

1 - المعدل المرغوب للنمو، هو المعدل الشامل الذي إذا تحقق سيترك رجال الأعمال في حالة نفسية يكونون فيها على استعداد للقيام بتقدم مشابه.

ويمكن التعبير عنه بالمعادلة:

$$g_w = S / V = n$$

حيـث :

g_w معدل النمو المرغوب،

s معدل الادخار المحلي الإجمالي،

v نسبة رأس المال،

n نسبة النمو الطبيعي للقوة العاملة.

2-المعدل الفعلـي للنمو، هو التغير المئوي اللاحق في الناتج بين فترة الدخل الحالية وفترة الدخل السابقة ويمكن التعبير عنه كما يلي: $$g_t = \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيــث:

g t تمثل المعدل الفعلي للنمو.

Y الدخل الوطني.

Δ Y التغير في الدخل.

3 - العلاقـة بيـن معدل النمو المرغـوب والفعلـي

أ - إذا كان معدل النمو الفعلي > المعدل المرغوب. هذا يعني أن الاستثمار المتوقع يفوق الاستثمار المتحقق (الفعلي) في الفترة الجارية للدخل (الاقتصاد يعاني من نقص جزئي في رأسمال).

ب - إذا كان المعدل الفعلي للنمو < المعدل المرغوب. هذا يعني أن الاستثمار الفعلي يفوق الاستثمار المتوقع (ميل الاقتصاد نحو الركود). (بنابي، 2008)

أكد Domar(1947) على أن الاستثمار يمارس تأثيرين على الاقتصاد من خلال الطلب والعرض، فمن خلال الطلب يحدد الاستثمار حجم الدخل وبالتالي الطلب الكلي عن طريق أثر المضاعف، وفي جانب العرض يزيد الاستثمار من القدرات الانتاجية وبالتالي يرفع من رأس المال. (Muet, 1994) يعتمد نموذج Domar للنمو الاقتصادي على الافتراضات التالية:

ومن أهم الافتراضات التي بني عليها نموذج هارود – دومار: (القريشي م.، 2007)

أ- ثبات الميل الحدي للاستهلاك.

ب- الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار.

ج - ثبات المستوى العام للأسعار بمعنى أن الدخل النقدي هو الدخل الحقيقي.

د- الاقتصاد مغلق.

ه - ثبات معامل (رأس المال | الناتج) أو (k/y).

و- عدم وجود فجوة بين الادخار والاستثمار.

ز - أن الأسعار تبقى ثابتة وكذلك أسعار الفائدة.

و في هذا الصدد يقول دومار:" إذا استثمر أكثر اليوم من أجل تحقيق التوازن بين الطلب والقدرات الانتاجية فإنه يجب الاستثمار أكثر في الغد نتيجة الزيادة في القدرة الإنتاجية التي تم خلقها عن طريق الاستثمار" ، حسب هذا النموذج ومن أجل الحفاظ على مستوى التوازن بين نمو العرض ونمو الطلب فإنه يجب أن ينمو حجم الطلب (وبالنتيجة رأس المال والإنتاج) بمعدل ثابت يساوي معدل الادخار على معدل رأس المال (كما يوضحه الشكل)، هذا التحليل قاد دومار إلى القول بأن النمو الاقتصادي بطبيعته نمو غير مستقر. (Muet, 1994)

ويهدف نموذج Domar إلى توضيح معدل الزيادة في الاستثمار حتى يمكن للدخل أن ينمو بشكل يعادل الزيادة في القدرة الإنتاجية، بحيث يظل الاستخدام كاملا باعتبار أن الاستثمار يزيد من القدرة الإنتاجية ويخلق الدخل

دالة إنتاج المؤسسة عند Domar تكون مرتبطة بعنصري العمل ورأس المال، أين Ys هي كمية العرض، v وحدة رأس المال، وبالتالي الدالة تكون كما يلي:

$$Y_s = \min\left(\frac{K}{v}, \frac{L}{v}\right)$$

وتكون:

$$\Delta Y_s = \frac{K}{v}$$

التغير في الإنتاج يكون مشروط بتغير رأس المال، وبالتالي الاستثمار حيث:

$$\Delta Y_s = \frac{\Delta K}{v} = \frac{1}{v}$$

هذا التحليل الأولي يظهر لنا أن الاستثمار الجديد يسمح بتغيير العرض نسبيا($\frac{1}{v}$ بالتقريب).

تغير الاستثمار يحدث مضاعف يزيد الدخل والطلب الكلي. نسمي c الميل الحدي للاستهلاك، وs الميل الحدي للإدخار.

$$Multiplica\ teur = \frac{1}{1-c} = \frac{1}{s}$$

هذه العلاقة تدل أنه إذا ارتفع الاستثمار بكمية معطاة، الدخل والطلب يزيد بكمية ($\frac{1}{S}$).

وبالتالي لدينا: $\Delta Y_d = \frac{\Delta I}{s}$

إذا أخذنا وضعية التوازن أين عرض السلع والخدمات يساوي الطلب عليها ($Y_d = Y_s$)، النمو المتوازن للاقتصاد يفترض أن هاتين المركبتان تنموان بنفس الريتم.

المعادلتان تعطيان:

$$\Delta Y_s = \frac{1}{v} = \frac{\Delta I}{s} = \Delta Y_d$$

$$\frac{\Delta I}{I} = \frac{s}{v}$$

الجزء الأيسر للمعادلة يوضح معدل نمو الاستثمار، والجزء الأيمن يعبر عن دخل الميل الحدي للادخار(s) ومعامل رأس المال(v)، ويفترض أن يكونا ثابتين و خارجيين (Exogènes) في النموذج.

ومن خلال تحليل Domar يتبين أن الاستثمار إذا لم يكن كافيا، فإن ذلك يؤدي إلى ظهور البطالة، وإذا حدث الاستثمار في السنة الأولى، فمن الضروري وضع استثمار أكبر في السنة الثانية حتى يزيد الطلب. حيث تستعمل القدرة الإنتاجية التي تم توسيعها لتفادي وجود فائض في تراكم رأس المال، وإلا فإن الفائض سيؤدي إلى هبوط الاستثمار ومن ثم إلى كساد اقتصادي .

وبالنسبة لـ Harrod-Domar الاقتصاد ينمو بطريقة متوازنة بدون ضغط تضخمي ولا بطالة. حيث يكون الاقتصاد يتميز بمعدل ادخار صغير يفصل بين الضغط التضخمي والكساد، أي أن النمو يكون على حد الموسى "Le fil du rasoir " .

وبصفة عامة فإن نموذج Domar-Harrod للنمو الاقتصادي يتمثل في دالة إنتاج لا مجال فيها للإحلال بين عاملي رأس المال والعمل وتأخذ الشكل التالي:

$$Y = Min(vK, bL)$$

حيث:

K: رأس المال

L: العمل

v: وحدة رأس المال

b: وحدة العمل

لقد حاول Domar-Harrod الإجابة عن السؤال، متى يكون الاقتصاد الوطني قادرا على تحقيق النمو عند معدل ثابت؟

وقد وصلا إلى إجابة هي أن معدل الادخار الوطني يجب أن يتساوى مع حاصل ضرب معامل رأس المال الناتج ومعدل نمو القوة العاملة (الفعالة) في هذه الحالة يمكن للاقتصاد أن يحافظ على التوازن بين رصيده من الأرض والمعدات وعرض العمل ومن ثم يمكن للنمو أن يستمر دون ظهور نقص في العمل ولا فائض فيه . (بنابي، 2008)

3-3 النمـاذج النيوكـلاسيكية في النمو الاقتصـادي:

تعد النماذج النيوكلاسيكية من النماذج الأساسية في نظرية النمو، نظرا لأهمية الأفكار التي جاءت من طرف اقتصاديين هذه المدرسة مثل Solow(1956)، Swan، Ramsey(1965)، Koopmans (1965)، Domar & Harrod وغيرهم، و السمة الأساسية لهذا النموذج هي خاصية التقارب (Convergence) : كلما كان مستوى البدء للناتج المحلي الإجمالي الفعلي للفرد أقل كلما كان معدل النمو المتنبأ به أعلى .

وتكون درجة التقارب حسب مستوى الاستقرار لرأس المال والناتج للعامل الواحد، هذا المستوى الذي يعتمد في النموذج النيوكلاسيكي على الميل إلى الادخار، ومعدل نمو السكان، ووضع دالة الإنتاج. ولتفصيل أكثر في النماذج النيوكلاسيكية المتعلقة بالنمو الاقتصادي سنتعرض في هذا المبحث لأهمها. (بنابي، 2008)

➢ نمـوذج Solow في النمو الاقتصـادي

قدم روبرت سولو في العام 1956 نموذجا مبسطا للنمو، (باقر، 2015) وقد قام بنشر بحثه تحت عنوان "مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي" تناول فيها بناء نموذجه للنمو على المدى الطويل، وكان هدفه الأساسي في بناء هذا النموذج هو الإجابة على السؤال التالي: لماذا هناك بلدان غنية جداً وبلدان أخرى فقيرة؟ وماهي أسباب هذه الفروقات؟ (DAVID & RUDIGER, 2002)

استند فيه الى فروض المدرسة النيوكلاسيكية وأهم فرضية تميزه عن نموذج هارود دومار هو امكانية الاحلال بين عناصر الانتاج خصوصا العمل ورأس المال، لأنه عندما يكون هناك معامل احلال فني خاصة $(\frac{K}{L})$ يصبح بالإمكان تعديل مسار النمو عبر الزمن باتجاه التوازن. اعتمد سولو على دالة الانتاج كوب دوغلاس لغرض وضع اطار تحليلي لأسباب النمو وحركته عبر الزمن، ثم اضاف في العام 1957 أفكارا جديدة في هذا المجال إذ أشار الى أن معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي يحدث بفعل مجموعة من معدلات النمو في

عوامل أخرى للإنتاج تتعدى رأس المال المادي ورأس المال البشري وهي التقدم التقني. (باقر، 2015) قدم "سولو" نموذجه على أساس عدة فرضيات نذكرها فيما يلي:

- الفرضية الأهم في هذا النموذج والتي تميزه عن نموذج "هارود ـ دومار" هي إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، خاصة العمل ورأس المال، فعن طريق المعاملات الفنية للإنتاج أي النسبة $(\frac{K}{L})$ يمكن تعديل ممر النمو عبر الزمن نحو التوازن، وأخذ كدالة لذلك دالة "كوب دوغلاس" ذات غلة الحجم الثابتة :

$$Y = F(K, L) = K^{\alpha} L^{1-\alpha} .....(1)$$

والشكل (02-14) يمثل دالة الإنتاج الفردية من نوع كوب دوغلاس ذات غلة حجم ثابتة:

الشكل رقم (02-14): دالة الإنتاج الفردية من نوع كوب دوغلاس ذات غلة حجم ثابتة

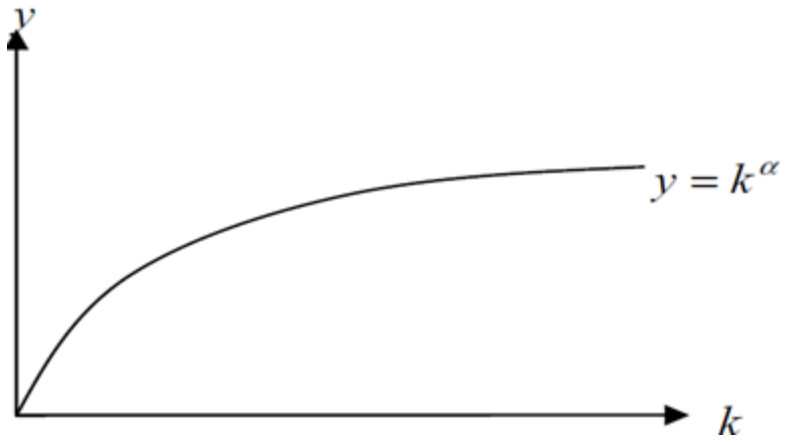

المصدر: باقر علوش جعفر، و عبد اللطيف تركي ارشد. (2015). قياس الاثر النقدي لإجراءات السياسة المالية(الهيمنة المالية) في الاقتصاد العراقي باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للمدة (1980_ 2015). *واسط للعلوم الانسانية، 14*، 37-60.

- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد.
- الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه.
- الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز أي:

$$C = cY \Rightarrow S = (1 - c)Y = sY$$

- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة (أي عندما ينمو السكان بالمعدل n فإن عرض العمل L هو الآخر ينمو بنفس المعدل n) ونكتب حينئذ:

$$\frac{d \log L}{dt} = \frac{\frac{dL}{L}}{dt} = \frac{L}{dt} = n \quad .....(2)$$

- سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال.
- هناك مرونة في الأسعار والأجور، وأن عوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما. (البشير و دحمان، 2008)

وعند مفاضلة الصيغة $Y_t = A_t * f(K_t, L_t)$ مع الزمن نحصل على معدلات النمو وكالتالي:

$$\frac{\partial Y}{\partial t} = Y^* \qquad \frac{\partial A}{\partial t} = A^* \qquad \frac{\partial L}{\partial t} = L^* \qquad \frac{\partial K}{\partial t} = K^*$$

و أن:

$$\frac{Y^*}{Y} = \frac{A^*}{A} + \frac{Af_K * K}{Y} * \frac{K^*}{K} + \frac{Af_L * L}{Y} * \frac{L^*}{L}$$

نعلم أن (Af_L) هو مشتقة الدالة الاصلية الى العمل ويمثل الانتاجية الحدية للعمل (MPL) وأن (Af_K) تمثل الانتاجية الحدية لرأس المال (MPK) وأن حصة رأس المال (a) والعمل (B) من الناتج يتمثلان بالمرونة الجزئية لكل منهما أي أن $a = \frac{Af_L}{Y} * L \quad and \quad B = \frac{Af_K}{Y} * K$:

وبافتراض أن حصة عائد رأس المال هي مكملة لحصة عائد العمل في ظل ظروف ثبات غلة عائد الحجم أي أن دالة الانتاج مقيدة بالقيد $(a + B = 1)$ لهذا تكون $(B = 1 - a)$ أي أن معدل نمو الناتج سيكون: (باقر، 2015)

$$\frac{Y^*}{Y} = \frac{A^*}{A} + a\frac{K^*}{K} + (1-a)\frac{L^*}{L}$$

وباستخدام مفكوك تايلور يمكن كتابة المعادلة:

$$Y_t^* = A_t^* + aK_t^* + (1-a)L_t^*$$
$$\therefore A_t^* = Y_t^* - aK_t^* - (1-a)L_t^*$$

وفي هذه المعادلة يسمى (A^*_t) بواقي سولو ويوضح الفرق بين معدل نمو الناتج (Y_t^*) والوسط الحسابي لمعدلات نمو رأس المال المادي ورأس المال البشري مرجحين بنسبة مساهمة كل منهما في الناتج . أي ان النمو في الناتج الكلي والذي يسمى Total Factor Productivity (TFP) سيتم توزيعه على المعدلات الترجيحية للنمو في عوامل الانتاج (L,K) كمتغيرات داخلة في النموذج وعلى النمو في التقدم التقني كمتغير خارجي.

علما أن رصيد رأس المال وفق نموذج سولو يستخدم على اساس التراكم وفق الصيغة التالية:

$$K_t = I_t + (1-\delta)K_{t-1}$$

حيث :- $I_t =$ اجمالي تكوين رأس المال .... $\delta =$ معدل اهلاك رأس المال.

يلاحظ ان النماذج السابقة خاصة نموذج سولو المبسط وكذلك هارود دومار عجزت عن تفسير حقيقة نمو الدخل الفردي لأنه في المدى الطويل وعند وصول الاقتصاد الى حالة الاستقرار يتوقف نمو دخل الفرد ويكون ثابتا عند حالة التوازن، لهذا تم اللجوء الى ادخال مفهوم التقدم التقني (A) والذي ينظر اليه على أنه مساهمة خارجية داعمة للناتج المحلي ويزيد من كفاءة عوامل الانتاج وهناك عدة تأثيرات للتقدم التقني: (باقر، 2015)

1 - التقدم التقني الذي يدعم انتاجية العمل وهو الذي يسمى من وجهة نظر هارود التقدم الحيادي وتكون صيغة ادخاله على دالة الانتاج $Y = f(K, AL)$.

2 - التقدم التقني الذي يدعم انتاجية رأس المال ويسمى حياديا من وجه نظر سولو وصيغته الدالية $Y = f(AK, L)$.

3 - التقدم التقني الذي يدعم انتاجية كل من العمل ورأس المال ويسمى حياديا من وجهة نظر هيكس وتكون صيغته الدالية $Y = A.f(K,L)$.

3-4 النظريات الحديثة لنمو الاقتصادي (نموذج النمو الداخلي):

➢ نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد (AK):

يعتبر نموذج AK أحد أول نماذج النمو الداخلي وأكثرها بساطة والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور وانعكاسات على النمو في المدى الطويل.

عندما نحلل نماذج النمو النيوكلاسيكية نجد أن المشكل فيها يتمثل في انخفاض النمو على المدى الطويل وذلك –كما سبق وأن ذكرنا- يرجع إلى تناقص الإنتاجية الحدية وخاصة إنتاجية رأس المال، فنماذج النمو الداخلي وعلى رأسها نموذج AK جاءت لتعالج هذا المشكل أي مشكل تناقص المردودية الحدية لرأس المال، وعليه لتفادي هذا المشكل يفترض نموذج AK إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية أي أن $\alpha = 1$ ودالة الإنتاج المعتمدة في نموذج AK تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي:

$$Y = AK.....(1)$$

حيث A معامل ثابت، أما K فتمثل رصيد رأس المال، وهذه الدالة تقودنا إلى وضع أين يكون فيها العائد ثابت. و تراكم رأس المال يكتب على الشكل المعطى في نموذج "سولو" أي أن:

$$\dot{K} = sY - \delta K.....(2)$$

مع افتراض أن عدد السكان ثابت أي:

$$\dot{L} = nL = 0$$

من (1) و (2) يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta \ldots\ldots\ldots (3)$$

أو:

$$\frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta \ldots\ldots\ldots (4)$$

أو:

$$\frac{\dot{K}}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta \ldots\ldots\ldots (5)$$

فتمثل Y حجم الإنتاج، أما K فتمثل رأس المال الموسع والذي يتضمن رأس المال العيني (الآلات والمعدات) ورأس المال البشري أي العمالة، ويعبر s عن معدل الادخار، أما A فهي متغيرة ثابتة وموجبة تعبر عن التكنولوجيا السائدة، وعليه وبالعودة إلى نموذج "سولو" مع مراعاة فرضيات نموذج AK فإننا نستطيع رسم الشكل (02-15):

الشكل رقم (02-15): نموذج AK

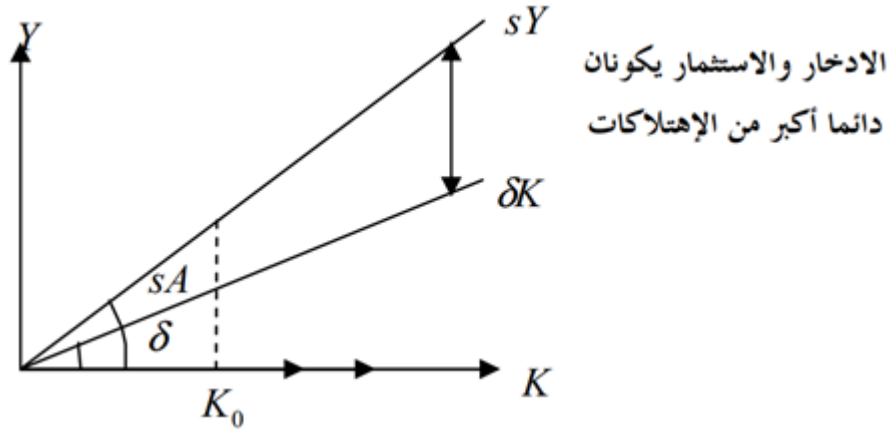

المصدر: البشير عبد الكريم - دحمان بواعلي سمير.(2008). قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي -حالة الاقتصاد الجزائري-. ورقة بحثية مقدمة إلى منتدى الاقتصاديين المغاربة حول: تطورات نظريات النمو الاقتصادي.

إن الخط δK يبين مبلغ الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، أما المنحنى sY فيعطينا الاستثمار بدلالة رصيد رأس المال، وبما أن Y في هذا النموذج خطي في K فهذا المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم وهي أحد خصائص نموذج AK.

لنفترض أن اقتصاداً ما يبدأ من النقطة K0. ففي حالة نموذج "سولو" الذي رأيناه سابقاً كان تراكم رأس المال خاضعاً للمردودات المتناقصة $(\alpha \prec 1)$، أي أن كل وحدة جديدة في رأس المال تكون إنتاجيتها أقل من سابقتها، فالاستثمار الكلي ينتهي بالوصول إلى مستوى δ مع توقف تراكم رأس المال الفردي k، أما في هذا النموذج (نموذج AK) فيتميز تراكم رأس المال بمردودات ثابتة، أي أن الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال تساوي التي قبلها والتي بعدها، وتكون دائماً مساوية لـ A ، حيث: $\frac{\dot{K}}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta$ و $A = \frac{Y}{K}$

وبالتالي:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta = g_y$$

و من المعادلتين نستنتج أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، و (g_y) لاقتصادٍ ما هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار(الادخار) ونتيجة لذلك فإن أي سياسة من شأنها أن تزيد في معدل الاستثمار فسيكون لها أثر دائم على معدل النمو الاقتصادي. (البشير و دحمان، 2008)

➢ نموذج النمو الداخلي لـ Paul Romer:

ينطلق "رومار" من أن الأفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية القابلة للتنافس، فالمعارف والأفكار تعتبر غير قابلة للتنافس –يمكن استخدام نفس المعرفة عدة مرات من طرف عدد من الأعوان الاقتصادية في نفس الوقت دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها، كما يتم انتقال المعارف والمعلومات بتكلفة مباشرة شبه معدومة –التكلفة الحدية للمعلومة معدومة- ، وتكون المعلومة كذلك حصرية جزئياً أي لايمكن للمالك أن يراقب استعمالها من طرف

متعاملين اقتصاديين آخرين إلا جزئياً، وبالتالي لا يمكن افتراض منافسة في الأسعار بين الآخذين للمعرفة، وعوضاً عن ذلك فإنه يجب أن يكون التوازن في حالة المنافسة الاحتكارية لا المنافسة التامة كما تفعل النظرية النيوكلاسيكية.

يمكن أن تكون التكلفة الأولية للإنتاج مرتفعة جداً ولكن الوحدات الآتية نحصل عليها بسهولة أكثر وذلك بنسخ الوحدة الأولى، هذا ما يجعل اقتصاد الأفكار مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالمردودات ذات غلة الحجم المتزايدة وبالمنافسة غير التامة . ويمكن تفسير نموذج "رومار" كما يلي.

افتراضات النموذج:

- في هذا النموذج الرقي التقني داخلي المنشأ وينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.
- يبحث النموذج في تفسير كيف ولماذا البلدان الأكثر تقدماً تعرف نمواً مسانداً –مضاعفاً.
- الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير (R&D)هو أساس التفسير.
- دالة الإنتاج التي تكون النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن وهي على الشكل التالي:

$$Y = K^{\alpha}(AL_Y)^{1-\alpha}$$

$$(0 \prec \alpha \prec 1)$$

حيث:

A: رصيد الأفكار.

K: رصيد رأس المال.

إن مردودية Y هي ذات غلة حجم ثابتة في L_Y و K ، ولكن عندما يتم اعتبار A عامل إنتاج تصبح دالة الإنتاج المعطاة ذات غلة حجم متزايدة، ويتراكم K مثل نموذج "سولو" (بتحويل

الاستهلاك الحالي إلى فترة أخرى أي الادخار) بمعدل ثابت s ،ويهتلك بمعدل خارجي المنشأ δ وعليه نكتب:

$$\dot{K} = sY - \delta K$$

إن العمل العائد إلى اليد العاملة بنسبة خارجية المنشأ ثابتة n حيث: $\frac{\dot{L}}{L} = n$

في نموذج "سولو" كان A خارجي المنشأ ويتزايد بمعدل ثابت، أما في نموذج "رومار" فـ A يكون داخلي المنشأ، حيث A_t هو رصيد أو مخزون المعارف المتراكمة عبر التاريخ حتى اللحظة (t)، و $\dot{A}$ هو عدد الأفكار الجديدة في كل لحظة والتي تساوي عدد الأشخاص الباحثين عن الأفكار الجديدة L_A مضروباً في المعدل الذي يجد به الأشخاص هذه الأفكار(γ)، وعليه نكتب المعادلة التالية:

$$\dot{A} = \gamma . L_A$$

إذن:

$$L = L_A - L_y$$

حيث: L_Y الإنتاج المباشر و L_A إنتاج الأفكار أو التكوين.

يمكننا افتراض أن:

$$\gamma = b . A^{\rho}$$

وهذا الافتراض استمد من الملاحظة الواقعية حيث: b و ρ ثوابت، فعندما يكون $(\rho \succ 0)$ فإن إنتاجية البحث ترتفع مع رصيد المعارف والأفكار المكتشفة، أما عندما يكون $(\rho \prec 0)$ فإن الأفكار الجديدة تصبح أكثر فأكثر صعبة الاكتشاف.

فإذا فرضنا أن عدد الاكتشافات يرتفع مع عدد الباحثين يكون لدينا:

$$L_A = L_A^{\lambda} (0 \prec \lambda \prec 1)$$

حيث يكون عدد الاكتشافات يساوي عدد الباحثين عندما يكون معامل الإهتلاك المعرفي λ يساوي الواحد، ومنه فإن التغير المعرفي يأخذ الشكل التالي:

$$\dot{A} = b.A^{\rho}.L_A^{\lambda}$$

حيث نلاحظ أنه بأخذ كل باحث على حدى فإن (γ) يعتبر ثابت (مردودات ثابتة) أما على المستوى الكلي فإن γ(ρ) يتغير متأثراً بنشاط المجموعة (ظهور الآثار الجانبية Externalities) وفي نفس السياق يتم معاملة A^{ρ} بطريقة خارجية المنشأ من طرف الأفراد مع أنه داخلي المنشأ من طرف المجموعة. (البشير و دحمان، 2008)

➢ نموذج لوكاس Lucas Model:

يعتبر نموذج لوكاس (Robert Lucas 1988) من النماذج الحديثة التي اعتمد فيها على أهمية رأس المال البشري هذا النموذج يشابه نموذج سولو في كثير من خصائصه لكن هنا يلعب رأس المال البشري الدور الذي يلعبه التقدم التقني عند سولو.

ركز Lucas على رأس المال البشري (h) بناءً على افتراضه الاساسي من أن الاقتصاد الوطني يتكون من قطاعين رئيسيين يهتم احدهما في انتاج السلع والخدمات وتوزيعها بينما يهتم الاخر بتكوين وتأهيل رأس المال البشري وهذا الاخير يتراكم عبر الزمن وفق المعادلة التالية :

$$h^* = B(1-u_t)h$$

حيث أن :

- المدة الزمنية (الدليل الزمني)

- معامل يمثل المدة الزمنية اللازمة للحصول على المعارف، أي مدة تكوين وتأهيل رأس المال البشري. وأن تراكم رأس المال البشري

- معامل يمثل مقدار الفعالية أو حصة رأس المال البشري من الناتج .

لهذا تكون دالة الانتاج عند (Lucas) كالتالي:

$$Y = K^{B}(hL)^{1-B}$$

وهنا نلمس أن نموذج (Lucas) يختلف عن نموذج سولو فقط في استبدال (h) وهي تراكم رأس المال البشري بدلا من (A) التقدم التقني عند سولو، مع تركيز (Lucas) على أن معامل الحصول على المعارف يلعب دورا مهما في زيادة النمو الاقتصادي فكلما ازداد هذا المعامل كلما ساعد على زيادة كفاءة رأس المال البشري $(1-u_t)$ ومن ثم النمو الاقتصادي وهنا يقترب من افكار رومار (Romer) الذي يعزي استمرار النمو في الأجل الطويل الى المعارف والابتكار. (باقر، 2015)

خلاصة الفصل الثاني:

يعبر النمو الإقتصادي عن المقدرة الإقتصادية للبلد، فهو مؤشر يعكس إتجاه تطور النشاط الإقتصادي، وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط به ولو بشكل نسبي، ومن ثم فهو يعكس إلى حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة، كما أن هناك عدة محددات وعوامل يتحدد على أساسها معدل النمو الاقتصادي، أهمها كمية ونوعية الموارد البشرية و الطبيعية، تراكم رأس المال، فعالية المؤسسات الإقتصادية باعتبارها خالقة للقيمة المضافة، معدل التقدم التقني، التخصص وغيرها.

وعليه، اختلفت الرؤى في المدارس الفكرية المختلفة عن كيفية تفسير عملية النمو، ولقد اهتم الفكر الكلاسيكي بعملية النمو، واتجه إلى البحث عن أسباب النمو الطويل الأجل، فمنهم من إلى تقسيم العمل (A. Smith) ومنه من رده إلى أرباح الرأسماليين (Ricardo) في حين ذهب البعض إلى اعتبار القطاع الصناعي أهم مورد للثروة (Malthus)، أما بنسبة للنظرية الماركسية فكانت فكرة فائض القيمة الأساس لعملية النمو.

في حين ترجم الاقتصاديون النيوكلاسيك أفكارهم فيما يخص النمو الاقتصادي في شكل نماذج، حيث أهتم (Harrod) و (Domar) بالإحلال بين رأس المال و العمل، ثم جاءت نماذج النمو الداخلي التي أرجعت النمو الاقتصادي إلى أسباب وعناصر داخلية كرأسمال البشري عند (LUCAS) والمعرفة عند (Romer).

الفصل الثالث

تمهيد الفصل الثالث:

بعد حصر الإطار النظري للدراسة، يأتي دور تقديم وتحليل الدراسات السابقة التي تطرقت للموضوع من أجل بناء بحثي رصين، و التمهيد للدراسة الحالية من خلال تبيان الفجوة العلمية مع بلورة مشكلة البحث وتحديد أبعادها، وذلك بإعتبار أن المعرفة تراكمية تنطلق من جهود الباحثين السابقين.

وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية و الأجنبية، وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الإستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها (الأهداف، الإجراءات المنهجية، النتائج). مع تقديم تعليقا عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية. ويود الباحث أن يشير إلى أن الدراسات التي سوف يتم استعراضها جاءت لبحث أثر العلاقة ما بين برامج التأهيل على النمو الإقتصادي، من خلال تبني مدخل أن هذا الأخير لا يتأتى إلى بتحقيق فعالية للمؤسسات وبالنظر لخصوصية الإقتصاد الجزائري في العشرين سنة الأخيرة من خلال تبنيه إستراتيجية إعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كقاطرة لتحقيق النمو بعيد عن إستراتجية المجمعات الصناعية أو المؤسسات الكبيرة، وبمأن هذه الأخيرة تتطلب مرافقة وبرامج تأهيل لتصل إلى خلق القيمة المضافة ومن تم تحقيق نسب نمو، لقد تم تقسيم هذا الفصل على النحو الأتي:

1- استعراض الدراسات السابقة.

2- أوجه الإتفاق و الإختلاف بين الدراسات السابقة و البحث الحالي.

3- الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية.

1- استعراض الدراسات السابقة:

1- 1 الدراسات العربية:

دراسة (YACOUB, 2008) بعنوان:

" LE PROGRAMME DE MISE A NIVEAU DE L'INDUSTRIE UN MOYEN EFFICACE DE LA POLITIQUE INDUSTRIELLE TUNISIENNE ? "

هدفت الدراسة إلى تقديم تقييم لمدى فعالية برامج التأهيل باعتبارها وسيلة رئيسية للسياسة الصناعية التونسية الحالية، وقد تم جمع البيانات اللازمة للدراسة من خلال إستبانة تم توزيعها على عينة من الشركات الصناعية التونسية التي استكملت بالفعل خطة التأهيل والبالغ عددها (104)، أظهرت النتائج بأن هنالك تأثيرات إيجابية، في حين بلغ معدل الفعالية العام بنسبة للأهداف (تطور الإنتاجية، خلق فرص العمل، تحسين القدرة التنافسية) %. 55.77

كذلك دراسة (AZOUAOU, 2009) بعنوان:

" LA COMPETITIVITE ET LA MISE A NIVEAU DES PME MAGHREBINES: ANALYSE A PARTIR D'UNE APPROCHE MULTIDIMENSIONNELLE "

هدفت إلى تبيان هندسة برامج التأهيل في دول المغرب العربي ومدى الإختلاف في الهياكل و أدوار الحكومات التي يمكن أن تفسر إلى حد كبير الفروق الملحوظة في تقدم تنفيذ هذه البرامج، وكذا من حيث نتائج هذه الأخيرة، وخلصت الدراسة إلى القيام بمقارنة مرجعية لبرامج التأهيل المختلفة في بلدان المغرب العربي سواء في التنفيذ أو في النتائج، بحيث نجد بأن أفضلها تونس و المغرب ثم تأتي الجزائر رغم مساهمتها في خلق فرص عمل و القيمة وهو ما يتطلب بدل جهد أكبر لتعزيز التنافسية الإقتصادية، وإقترحت الباحثة بالعمل على نطاق إقليمي لدعم المؤسسات للحصول على أفضل النتائج.

دراسة (بن نافلة و قلش، 2009) بعنوان:

"دور تنمية الموارد البشرية في تأهيل المؤسسات في ظل إقتصاد المعرفة" حاولت هذه الدراسة تبيان دور تنمية الموارد البشرية في عملية تأهيل المؤسسات، حيث إستخلصت

الدراسة ضرورة تنمية وتطوير المورد البشري الأمر الذي يؤدي إلى تحسين مؤشرات الأداء كالإنتاجية والربحية والقيمة المضافة للمؤسسة، من أجل تعزيز تنافسيتها وتدعيم مركزها التنافسي في ظل إقتصاد المعرفة.

دراسة (بزازي، 2013) بعنوان: "البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001 - 2014"، تهدف هذه الدراسة إلى معالجة و تحليل أثر مجموعة البرامج التنموية المتمثلة في برامج دعم الإنعاش الإقتصادي و البرامج التكميلي للنمو، برامج توطيد النمو الإقتصادي في تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، وخلصت نتائج هذه الدراسة بأن البرامج التنموية كان لها أثار إيجابية على التنمية الإقتصادية و الإجتماعية للجزائر كزيادة معدل النمو وإنخفاض معدل البطالة من 27.3% سنة 2001 إلى 9.7% سنة2011، كذلك تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل ملحوظ إذ انتقل من 245348 مؤسسة سنة 2001 إلى 659309 مؤسسة سنة 2011.

دراسة (حسين، 2013) بعنوان: "قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي"، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم سياسات تأهيل المؤسسات المطبقة من طرف دول المغرب العربي، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال بناء قاعدة البيانات في ظل الإحصائيات المتوفرة لكل من الجزائر و تونس، المغرب على إمتداد الفترة 1995-2012، وقد توصل الباحث إلى أهم النتائج التالية:

- ضعف أداء الجهات المكلفة بالإشراف وتسيير برامج التأهيل وعدم إشراكها لجهات أخرى كالجمعيات المهنية المتخصصة بشكل فعال كي تساعد في التسريع بولوج المؤسسات في عملية التأهيل (حالة المغرب والجزائر)، لخلق نوع من المنافسة بين الهيئات ذات الصلة ببرامج التأهيل.

- غياب لقاعدة بيانات وإحصائيات رسمية دقيقة حول برامج التأهيل(حالة الجزائر)، والتي تعيق كل محاولات التقييم الجادة الرامية لمساعدة وتوجيه السلطات العمومية المكلفة بوضع إستراتيجية التأهيل وتنفيذها.

- ضعف المساعدات المالية يؤدي إلى عزوف المؤسسات عن الإقدام على عمليات التأهيل كونها لا تساعدها في التخفيف من العبىء المالي المتراكم لهذه المؤسسات.

- ضعف الروابط بين المؤسسات والبنوك، هذه الأخيرة التي لا زالت لم تقم بدورها الحقيقي في تمويل الاستثمار وإنشاء مؤسسات بسبب عدم وجود ضمانات كافية.

دراسة (Ghomari & BERRACHED, 2014) بعنوان:

"UPGRADE IN THE MENA REGION: CASES OF ALGERIA, EGYPT, MOROCCO AND TUNISIA "

حاولت هذه الدراسة من خلال عرض مختلف تجارب تأهيل المؤسسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA ونخص بالذكر كل من الجزائر، تونس، المغرب و مصر. تم ذلك بإبراز كيفية إقدام كل دولة على تبني إستراتجية برنامج التأهيل، كما تم التعرض إلى إحصائيات المتعلقة بالمبالغ المرصودة لعملية التأهيل و مساهمات المنظمات المرافقة للإرتقاء بالقدرة التنافسية للمؤسسات في سياق بيئة تنافسية بشكل متزايد، توصلت الدراسة إلى نجاح برنامج الترقية التونسي إلى حد كبير نتيجة مشاركة الحكومة وأهمية التي تعطى للتدريب المهني، أيضا بنسبة للبرنامج المصري الذي يعتبر أكثر تنظيما من خلال تحكم الحكومة وتدخل الاتحاد الأوروبي مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI، على العكس من ذلك بطء برنامج التأهيل المغربي بالتركيز على مشاكل السوق.

دراسة (Mokhefi & Al, 2014) بعنوان:

" LA MISE A NIVEAU DES PME ALGERIENNES : UN LEVIER DE COMPETITIVITE DES ENTREPRISES"

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين برنامج التأهيل وأثره في القدرة التنافسية للمؤسسات من وجهة نظر الخبراء، أبرزت الدراسة من خلال المعطيات النظرية إلى أن بالرغم من مجموعة البرامج الرامية إلى تأهيل المؤسسات لتحسين القدرة التنافسية، إلى أنه كانت النتائج عكس الأهداف المرجوة على صعيد المنافسة الخارجية بحيث لم تتعدى نسبة الصادرات خارج المحروقات 03% وعلى صعيد الداخلي نسبة نمو الصناعة الوطنية لم تتعدى 05%.

دراسة (Boudjemaa & Amroune, 2014) بعنوان:

"IMPACT DES PROGRAMMES DE MISE À NIVEAU SUR LA PERFORMANCE DE LA PME DANS UN ENVIRONNEMENT OUVERT ET INTENSE : CAS DE L'ALGÉRIE"

إن الهدف من هذ البحث هو قياس مدى تأثير برامج التأهيل على الأداء والبحث عن عوامل النجاح الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تم جمع المعطيات عن طريق إستبانة وعدد قليل من المقابلات، يستند البحث على منهج كمي بإستعمال المعادلات البنائية SEM للتحقق من فرضيات الدراسة حيث بلغ عدد المستجوبين 1014 مؤسسة، بينت النتائج وجود علاقة معنوية بين برامج التأهيل وتحسين أداء المؤسسات من خلال تأكيد الفرضية الأولى و الثانية، وبفعل تأثير الوسيط لعوامل (متغيرات) البيئة المحيطة من خلال تأكيد الفرضية الثالثة و الرابعة جزئيا.

دراسة (حسين و دريس، 2014) بعنوان: "حوكمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و متطلبات تأهيلها للاندماج في الاقتصاد العالمي"، تعالج هذه الدراسة إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، وهذا بالإعتماد على نظام الحوكمة كأسلوب عملي أعطى الكثير من النتائج الجيدة بالنسبة للمؤسسات ذات الحجم الكبير، خاصة في ظل ما تشهده الجزائر من انفتاح على الإقتصاد العالمي و الإقليمي، وخلصت نتائج هذا البحث إلى أنه على الرغم من الأرقام المحققة و المعلنة حول قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، إلى أنه لايزال يعاني من صعوبات وتعقيدات، أبرزها هيمنة القطاع الغير الرسمي، كذلك ضعف السوق المالية ونقص فعاليتها بالجزائر.

أما دراسة (Hakimi & Hamdi, 2015) بعنوان:

"HOW CORRUPTION AFFECT GROWTH IN MENA REGION? FRESH EVIDENCE FROM A PANEL COINTEGRATION ANALYSIS"

تهدف هذه إلى تحليل آثار الفساد على الاستثمار والنمو في 15 بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) خلال الفترة الممتدة من1985 إلى 2013، و بإستخدام مؤشر الفساد الخاص بدليل المخاطر الدولية (ICRG) تم إجراء تحليل التكامل المشترك

للبانل واجراءات تحليل السببية لـ Granger لاكتشاف العلاقات الديناميكية بين المتغيرات، أظهرت النتائج الرئيسية لهذه الورقة أن الفساد يشكل عقبة خطيرة أمام النمو الاقتصادي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يؤثر على الأنشطة الاستثمارية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة (Azouaou, 2015) بعنوان:

"IMPACT DE LA STRATEGIE DE MISE A NIVEAU SUR LES RESSOURCES HUMAINES : CAS DES PME ALGERIENNES"

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير من خلال نموذج قياسي (économétrique) أثر انضمام المؤسسات لبرامج التأهيل على تحسين مختلف مؤشرات الموارد البشرية (RH)، تم ذلك بإجراء دراسة ميدانية حول عينة من المؤسسات صغيرة ومتوسطة في الجزائر و المقدرة بـ 40 مؤسسة أنهت برنامج التأهيل، أظهرت نتائج التقديرات التي تمت من خلال تحليل أحادي المتغيرات إلى أن متابعة برنامج الترقية له تأثير إيجابي على جميع مؤشرات الموارد البشرية المختارة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع معاملات التأهيل كبيرة باستثناء مؤشر الإنتاجية القيمة، وعليه نستنتج أن إطلاق ومتابعة برنامج التأهيل من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان له في الواقع تأثير إيجابي على تحسين مؤشرات الموارد البشرية المختلفة.

أما دراسة (Bouchikhi & ALL, 2016) بعنوان:

" LA CONTRIBUTION DES PME A LA CROISSANCE ECONOMIQUE HORS HYDROCARBURES EN ALGERIE"

هدفت إلى تبيان مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الإقتصادي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2001-2013)، وقد اعتمدت الدراسة على تحليل الإنحدار المتعدد، وتوصلت الدراسة إلى أنه رغم كل الجهود المبدولة من طرف الدولة لتنويع القطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خارج المحروقات فالنتائج المحققة تعتبر ضعيفة، فضلا عن أن برامج التأهيل واجهت قيود مختلفة، لكن برغم من هذا أشارت نتائج

الدراسة بأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي بمثابة المشغل (المحرك) للنمو الإقتصادي.

دراسة (Boudjemaa A. , 2017) بعنوان:

"SUCCESS FACTORS OF UPGRADE PROGRAMS OF SMES IN A CHANGING ENVIRONMENT, RESOURCES DEPENDENCY PERSPECTIVE: THE CASE OF ALGERIA"

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة أهم عوامل النجاح الرئيسية أو المفتاحية لبرامج التأهيل في الجزائر، كذلك إكتشاف بعد تكييف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME في البلدان النامية و الناشئة، تصنف هذه الدراسة ضمن خانة الدراسات النظرية البحثة، والتي من خلالها تم إستعراض أدبيات الدراسة لمختلف تجارب الدول النامية و الناشئة بإستخدام نظرية التبعية (La théorie de la dependence) لشرح الإطار النظري، وبشكل عام توصلت الدراسة إلى تحديد عوامل نجاح المختلفة لرفع من مستوى برامج التأهيل، وذلك من خلال نموذج نظري يمكن تطبيقه على جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، بما في ذلك البلدان التي نفذت برامج التنمية.

أيضا دراسة (Hossein & ALL, 2017) بعنوان:

" IMPACT OF ECONOMIC TRANSPARENCY ON ECONOMIC GROWTH IN THE MIDDLE EAST COUNTRIES"

تهدف إلى إظهار كيف يؤثر متغير الشفافية على التقدم الاقتصادي، إذ تمت مناقشة العلاقة بين مؤشر إدراك الفساد ورأس المال البشري ورأس المال المادي والقوى العاملة مع النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط (14 دولة) خلال السنوات الـ 13 الماضية (2003-2015)، أظهرت نتائج الدراسة أن العلاقة بين الشفافية والنمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط هي علاقة مباشرة وهامة، كما أن العلاقة بين تكوين رأس المال الإجمالي ومشاركة القوة العاملة هي علاقة مباشرة وهامة مع النمو الاقتصادي لهذه البلدان.

أما دراسة (غربي و دادن، 2017) هدفت إلى إبرز مدى تأثير برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني خلال الفترة (1999-2015)، وقد

اعتمدت الدراسة على تحليل بعض تقارير مؤشرات تنافسية الدول ومؤشرات الاقتصاد الكلي، وتوصلت الدراسة إلى أنه رغم كل الجهود المبدولة و البرامج المختلفة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومحاولات تحسين مناخ الإستثمار وبيئة الأعمال في الجزائر، إلى أنها لم تعطي النتائج المرجوة منها مما جعلها أثرها متواضع على رفع تنافسية الإقتصاد الوطني.

دراسة (جودي، 2017) بعنوان: استراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي – دراسة حالة الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد إستراتيجية التأهيل، تم ذلك بإجراء دراسة كيفية تمثلت في دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-بسكرة، كذلك دراسة كمية تأكيدية من خلال تصميم استبيان تناول متغيرات الدراسة موجه لمكاتب الدراسات و الاستشارة في الجزائر والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنخرطة في برنامج ميدا بولاية بسكرة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن إستراتيجية التأهيل تسمح بتحسين أداء وتنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع وجود المنهجية الدائرية أداء - تنافسية و التي تسمح بتدارك الفجوة الإستراتيجية، غير أن الاندماج في الاقتصاد التنافسي يتطلب تأهيل المؤسسة و محيطها، هذا الأخير الذي يؤثر على تنافسية المؤسسة و اندماجها في الاقتصاد التنافسي.

دراسة (Nassima & All, 2017) بعنوان:

"ANALYSE DE L'IMPACT DES PROGRAMMES DE MISE A NIVEAU SUR LA COMPETITIVITE DES ENTREPRISES ALGERIENNES"

إن الهدف من هذه الدراسة هو قياس أثر برامج التأهيل على القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية، حيث تم جمع البيانات اللازمة للدراسة لعينة مكونة من 67 مؤسسة، خلال الفترة الممتدة من 1997-2008. وتحقيقا لهذه الغاية، تم تحديد و بناء نموذج رياضي قياسي لبيانات بانل، أظهرت نتائج تقديرات النموذج المقترح بشكل عام بأن التأهيل له تأثير سلبي على القدرة التنافسية للمؤسسات محل الدراسة.

دراسة (غدير أحمد، 2017) بعنوان: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة - الوادي-غرداية)، هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تبيان متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر للرفع من تنافسيتها، باعتبار هذا القطاع محورا أساسيا و محركا اقتصاديا فعالا في الاقتصاد الوطني، و اعتمدت هذه الدراسة على التحليل الوصفي لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر، كما تضمنت الأطروحة دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية.

وقد توصلت الدراسة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة تعاني العديد من المعوقات والمشاكل والتي تجعلها غير قادرة على المنافسة، كما أسفرت نتائج الدراسة الميدانية، أن هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين المشاكل المتعلقة بالتخطيط والتنظيم، وكذا التموين بالمواد الأولية على تنافسية المؤسسات محل الدراسة.

دراسة (Bouri & All, 2017) بعنوان:

"L'IMPACT DE LA MISE A NIVEAU SUR LA SITUATION ECONOMIQUE DES PME DE LA WILAYA D'ORAN"

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير عملية التأهيل على تعزيز المكانة الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) بعد أن أنهت عملية التأهيل، تم ذلك بإجراء دراسة ميدانية حول عينة من المؤسسات الصناعية في ولاية وهران و المقدرة بـ 20 مؤسسة إستفادت من برنامج (EDPME)، إذ تم إجراء تحليل مقارنة بين بيانات المالية والاقتصادية لهذه الأخيرة و التي تم مسحها قبل وبعد تنفيذ برنامج التأهيل (أي سنة 2005 و 2009)، أظهرت نتائج بوضوح نمو عاما قوي لرأس المال بلغ نسبة 267.51٪ بعد تنفيذ عملية التأهيل، كذلك سجلت الاستثمارات بدورها زيادة واضحة في القيمة المحاسبية الصافية بمعدل نمو بلغ 223.50٪، أيضا نلاحظ ارتفاع حقيقي في معدل القيمة المضافة بنسبة 1.91٪، وبخلاف ذلك تسجيل إنخفاض في معدل الربح الصافي.

دراسة (Kansab, 2016) بعنوان:

"L'IMPACT DE LA MISE A NIVEAU SUR LES PERFORMANCES DES PME ALGERIENNES"

يتركز الهدف من هذا البحث في المقام الأول على دراسة وتحليل الأنشطة الغير مادية للتأهيل وأثرها على تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم ذلك بإجراء الدراسة الميدانية على مؤسسة IMMO TOUR المختصة في قطاع البناء والتشييد (Secteur BTPH)، توصلت نتائج البحث إلى تأكيد ان المساهمة الحقيقة للأنشطة الغير مادية التي تعتبر قاعدة لامتلاك اقتصاد المعرفة و الذكاء الاقتصادي من خلال التكوين و التعليم التنظيمي والابتكار، إذ تعمل على تحسين الأداء و القدرة التنافسية للشركات بالدرجة الاولى. وبالتوازي مع ذلك، يجب اتخاذ إجراءات لتحسين مناخ الأعمال على وجه السرعة الذي بدوره يساعد المؤسسات على تحقيق النتائج المرجوة.

1- 2 الدراسات الأجنبية:

دراسة (Olawale & Garwe, 2010) بعنوان:

"OBSTACLES TO THE GROWTH OF NEW SMES IN SOUTH AFRICA: A PRINCIPAL COMPONENT ANALYSIS APPROACH"

تبحث هذه الدراسة إلى تحليل ومعرفة أهم العقبات سواء الداخلية أو الخارجية التي تعترض نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة في جنوب أفريقيا باستخدام التحليل في مكونات أساسيةACP ، وذلك بعتبار هذه المؤسسات جزء هام في حل مشاكل التنمية في جنوب إفريقيا، إلا أن نسبة الفشل المقدرة لهذه المؤسسات بحسب الباحثين وصلت إلى (75%) وهو واحد من بين أعلى المعدلات في العالم، قام الباحثان بإجراء دراسة ميدانية لـ 100 مؤسسة صغيرة و متوسطة بإجراء إستطلاع بإعداد إستبانة مطورة حدد فيها 30 متغيرا كعقبات تحول دون تنمية هذه المؤسسات، توصلت الدراسة إلى نتائج مفاده إختزال متغيرات الدراسة في شكل 05 عوامل (مكونات) أساسية تم ترتيبها بحسب التأثير، إذ نجد في المقدمة المشاكل المالية للمؤسسات (مشكل داخلي)، يليها المشاكل الإقتصادية في البلد

(مشكل خارجي)، ثم يليها مشكل السوق (مشكل خارجي)، التسيير العام للمؤسسات (مشكل داخلي)، البنية التحتية (مشكل خارجي).

أما دراسة (Matejovski & all, 2014) بعنوان:

" THE DYNAMIC EFFECTS OF ENTREPRENEURSHIP ON REGIONAL ECONOMIC GROWTH: EVIDENCE FROM CANADA"

تهدف إلى قياس مدى تأثير المقاولاتية (ريادة الأعمال) على النمو الاقتصادي الإقليمي، بنسبة للمقاطعات الكندية خلال الفترة الممتدة من1987 إلى 2007، يستند البحث على منهج كمي بإستعمال نماذج قياسية في خطوتين لتقدير، أشارت النتائج إلى أن المقاولاتية المقاسة من خلال معدل التشغيل (العمالة) الذاتي يلعب دورا محوريا في تحديد التنمية الإقليمية في كندا، كذلك أشارت الخطوة الثانية من التقدير بإستخدام نموذج ديناميكي VAR بأن تأثيرات النمو الإقليمية على المدى الطويل ناتجة عن الصدمات السياسات التي تؤثر على المقاولاتية.

دراسة (Maclennan & al, 2015) بعنوان:

"EXPORT PERFORMANCE IN EMERGING MARKETS: UPGRADING EVIDENCE FROM A CLUSTER IN BRAZIL"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أكثر أنواع برامج التأهيل (تأهيل العمليات، تأهيل المنتج، تأهيل الوظيفي) المؤثرة في أداء التصدير للمؤسسات، تم ذلك بإجراء دراسة ميدانية حول عينة من المؤسسات و المقدرة بـ 32 مؤسسة في البرازيل والناشطة في صناعة الحجر، والتي بدورها أفرزت نتائج معنوية تثبت صحة الفرضيات، وذلك بوجود علاقة إيجابية بين متغيرات نموذج الدراسة.

كما تطرقت دراسة (Audretsch & ALL, 2015) و المعنونة بـ:

" ENTREPRENEURSHIP AND ECONOMIC DEVELOPMENT IN CITIES"

إلى تحليل العلاقة بين إنشاء مؤسسات جديدة و التنمية الإقتصادية حضرية، باستخدام بانل مكون من 127 مدينة أوروبية خلال الفترة (1994-2009)، تم ذلك بإجراء دراسة قياسية بتحليل آثار خلق مؤسسات جديدة على التنمية الاقتصادية الحضرية المعبر عنها بالناتج

المحلي الإجمالي للفرد الواحد، أظهرت النتائج التجريبية بأن هنالك تأثيرات إيجابية مباشرة وغير مباشرة (بنسبة للمدن الكبيرة) ذات دلالة إحصائية بين خلق المؤسسات (الأعمال) الجديدة و تحسين التنمية الاقتصادية بشكل كبير.

دراسة (Saon & A, 2016) بعنوان:

"UPGRADING IN THE INDIAN GARMENT INDUSTRY: A STUDY OF THREE CLUSTERS"

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل عملية تأهيل صناعة الألبسة في الهند من خلال دراسة استقصائية لـ 100 مؤسسة ممثلة في ثلاثة عناقيد (تجمعات) صناعية متمركزة في العاصمة دلهي ،مومباي وتيروبور سنة 2012، في حين كان تأهيل المؤسسات متعلق بـ المنتج، العمليات، الوظيفة، توصلت الدراسة إلى تبيان أكثر نسبة كانت لتأهيل العمليات بـ65% تليها تأهيل الوظيفي بـ46% و تأهيل المنتوج بـ41.%

2- أوجه الإتفاق و الإختلاف بين الدراسات السابقة و البحث الحالي:

تعددت الدراسات و البحوث المحلية والعربية والدولية التي تناولت موضوع تأهيل المؤسسات و النمو الإقتصادي، كما اختلفت نتائجها باختلاف التجارب الاقتصادية لهذه الدول، و من خلال استعراض الدراسات السابقة وبحسب إطلاعنا نجد أن القليل منها حاول الربط بينهما، إذ نجد بأن معظم الدراسات التجريبية تتفق على قياس أثر برامج التأهيل على أداء المؤسسات أو على القدرة التنافسية، في حين نجد أيضا بعض الدراسات التي ارتكزت على توضيح إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتوضيح تجارب تأهيل المؤسسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA، أما بخصوص الشق الثاني من الدراسة و المتمثل في المتغير التابع (النمو الإقتصادي) أكدت الكثير من الدراسات السابقة بوجود العديد من المحددات التي تؤثر فيه من بينها متغير الشفافية و آثار الفساد مثل دراسة كل من (Hossein & ALL, 2017) و (Hakimi & Hamdi, 2015)، أما دراسة (Audretsch & ALL, 2015) و (Bouchikhi & ALL, 2016) فقد بينت أن هنالك تأثيرات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خلق مؤسسات جديدة على النمو الإقتصادي و تحسين التنمية على حد سواء.

وفي نفس السياق إختلفت نتائج دراسة (غربي و دادن، 2017) و التي عالجت العلاقة بين تأهيل المؤسسات و النمو الإقتصادي عن دراسة (بزازي، 2013) والتي خلصت نتائجها بأن البرامج التنموية كان لها أثار إيجابية على التنمية الإقتصادية و الإجتماعية للجزائر.

كما تباينت هذه الدراسات في إستخدامها لمنهجية البحث حيث تم إستخدام المنهج الوصفي مثل دراسة (حسين و دريس، 2014) و (جودي، 2017)، و المنهج المقارن مثل دراسة (AZOUAOU, 2009) و (حسين ي.، 2013)، وكذلك الأدوات المستخدمة في الدراسة حيث تم إستخدام إستبانة مثل دراسة (Saon & A, 2016) و (Olawale & Garwe, 2010). و المقابلات و الزيارات الميدانية مثل دراسة (Kansab, 2016).

3- الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية:

من خلال هذا الاستعراض المرجعي لأوجه الاتفاق و الاختلاف بين الدراسات السابقة نستنتج بأن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيس وهدفها العام إلى أنها تختلف عنها من حيث سياق دراستها، حيث اهتمت الدراسة الحالية بإدخال عنصر التأثيرات الحركية (الديناميكية) لبرامج التأهيل على النمو الإقتصادي و ومحاولة ربط المستوى الجزئي-القطاعي-الكلي، و بالتالي تتمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة:

1. تضمنت هذه الدراسة نموذج قياسي ديناميكي مستند إلى منهجية نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة ARDL للتكامل المشترك. إذ يتم تقدير نموذج ECM الذي يلتقط ديناميكية المدى القصير (علاقة قصيرة الأجل) بين المتغيرات المفسرة و المتغير التابع، وذلك نظرا لطبيعة إشكالية البحث.

2. محاولة دراسة المحددات المؤثرة في النمو الإقتصادي على المدى الطويل والقصير، خاصة في ظل البرامج التنموية المتبعة في الجزائر منذ 2001، وبالنظر إلى برامج التأهيل.

3. إضافة بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية الأخرى لنموذجي النمو الإقتصادي في الجزائر و المتمثلة بـ (مؤشر مدركات الفساد في الجزائر، معدل التشغيل في الجزائر) و التي

قد تساهم في تحسين النتائج القياسية، إذ ترتبط إرتباطا وثيقا بإشكالات و صعوبات تطبيق برامج تأهيل المؤسسات.

4. إستخدمت هذه الدراسة نموذجين قياسيين مختلفين بحيث يقيس النموذج الأول النمو الإقتصادي (متغير تابع)، أما النموذج الثاني فيقيس النمو الإقتصادي خارج المحروقات لضمان تشخيص الواقع بدقة.

خلاصة الفصل الثالث:

حاولنا في هذا الفصل تقديم ومراجعة بعض من البحوث و الدراسات السابقة وهذا في حدود علمنا و التي عالجت كل من برامج تأهيل المؤسسات و النمو الإقتصادي، حيث تنوعت الدراسات التي تم الاطلاع عليها في طريقة معالجة الموضوع، إلا أنه وحسب إطلاعنا على الدراسات السابقة وجدنا عدد محدود من الدراسات التي تناولت موضوع أثر تأهيل المؤسسات على نمو الإقتصادي، فضلا عن إنعدام دراسات متعلقة بقياس أثر العلاقة الديناميكية بينهما بصفة عامة، وفي الجزائر بصفة خاصة.

بناءا على ما سبق، سنحاول من خلال الجزء التطبيقي من الأطروحة قياس أثر العلاقة الديناميكية بين جانبي تأهيل المؤسسات و النمو الإقتصادي بأخذ حالة الجزائر، ونعني بذلك القيام بدراسة قياسية، ولعل هذا ما يميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة.

الفصل الرابع

تمهيد الفصل الرابع:

تسعى هذه الدراسة ضمن السياق الرامي إلى تقصي الأثر الديناميكي لتأهيل المؤسسات على النمو الإقتصادي، إذ يتضمن هذا الفصل عرضا لمنهجية بحث متكاملة تتناسب مع فرضيات الدراسة من أجل حل الإشكالية المطروحة، وذلك من خلال استعراض جميع المراحل التي تم اتباعها من أجل تحقيق أهداف الدراسة.

يتناول هذا الفصل معلومات عن مجتمع وعينة الدراسة، متغيراتها المستقلة والتابعة ذات الصلة بالدارسة، كما يتضمن أيضا مصادر جمع البيانات وبالإضافة إلى الفترة الزمنية المعتمدة لأغراض الدراسة، فضلا عن تحليل السلاسل الزمنية، وكذلك الإطار القياسي و الأسلوب الإحصائي المتبع في تحليل البيانات وتقدير معادلة الدراسة، ولقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى العناصر التالية:

1- منهجية الدراسة المستخدمة في التقدير: يتناول تقديم حول نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة ARDL، مميزاته، وإجراءات تطبيقه.

2- المتغيرات و المؤشرات المستعملة في الدراسة: تم التعرض فيه متغيرات الدراسة وتحليل البياني لسلاسل الزمنية، بالإضافة إلى إختبار دالة الإرتباط الذاتي لها.

3- النموذج القياسي للدراسة و توصيفه: محاولة بناء النموذج القياسي للدراسة و إختيار الصيغة الرياضية المناسبة.

1– منهجية الدراسة المستخدمة في التقدير:

1–1 تقديم نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة ARDL:

في إطار العلاقات الاقتصادية، قد نجد بعض التأثير الناتج في طبيعة هذه العلاقات، ففي نماذج السلاسل الزمنية توجد فترة معينة قد تكون طويلة نسبيا تؤثر في متجه المتغير، فالتعديل في المتغير التابع بسبب التغيرات في المتغيرات المفسّرة تتوزّع على نطاق واسع عبر الزمن، فإذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة والتأثير كافية أو طويلة نسبيا، فإن المتغيرات المستقلة المتباطئة يجب دمجها في النموذج.

وتطوّرت البحوث القياسية لتستجيب لهذه المناهج، فنجد إحدى الأساليب في بناء نماذج الاستجابة الديناميكية تكون بدمج المتغيرات المتباطئة لـ (x) ، كمتغيرات مفسّرة أي يكون باستخدام نماذج الإبطاء Distributed lag models ودمجها بنماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Models) فتتكون لدينا ما يعرف بمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة أو منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL). (زاوي، 2017)

و لرصد العلاقة السببية بين المتغيرات تستخدم هذه الدارسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL الذي وضعه كل (Pesaran & Shin, 1995)، إذ يعتبر هذا النموذج كبديل لإختبارات التكامل المعروفة، بحيث يمكن تطبيق هذا الإختبار عندما تكون السلاسل الزمنية متكاملة عند كل من المستوى I(0) و I(1) علا أن لا تكون سلاسل الزمنية متكاملة من درجة أعلى من I(1) ، بمعنى أن السلاسل الزمنية للنموذج الدراسة يكون يحتوي على متغيرات مستقرة من الدرجة الصفر و الدرجة الأولى في حين أن لو حصلنا على متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى فهي هذه الحالة نلجأ إلى تطبيق التكامل المشترك مثل إختبار(1987) Engle and Granger و (1988) Johanson Approch. إذ نستطيع من خلال منهجية ARDL تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل (Short run and Long run)، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (Pesaran & Shin,

(2001. فعلى سبيل المثال، إذا كان لدينا متغيران X و Y، وأردنا أن نقيس تأثير المتغير X على المتغير Y، فان المعادلة ستأخذ الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \alpha_0+\alpha_1 X_{t-1}+ \alpha_2 Y_{t-1} + \sum_{J=0}^{k1}\beta_1 \Delta X_{t-J} + \sum_{j=1}^{k2}\beta_2 \Delta Y_{t-J} + e_t$$

كما تعتمد منهجية ARDL على خاصية (Schwarz Bayesian Criteria) (SBC) والتي تُستخدم لتحديد الحد الأمثل من الابطاءات الزمنية (Optimal Lag Length)، كما أن نموذج ARDL يعطي نتيجة تصحيح الخطأ ((Error Correction Model (ECM) والتي تقيس قدرة النموذج في العودة إلى التوازن بعد حدوث خلل أو اضطراب نتيجة لأمر طارئ. (مخلد، 2007)

يظهر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) خليط من النموذجين الإبطاء الموزع (Lag- Distributed) model والانحدار الذاتي (Autoregressive model) عندما يكون هناك وجود حالة من التكييف في المتغير التابع y_t يتأثر بالتغيرات التي تحدث بالمتغير التفسيري x_t وبقيم متباطئة لمدد زمنية سابقة (x_{t-r})، أي تأثير المتغير التفسيري لا يكون للمدة الزمنية الحالية فقط (t) وإنما خلال مدد زمنية متعددة سابقة (t-r)، ويأخذ نموذج (ARDL) المعادلة التالية:

$$yt = \beta+\beta 0 xt+\beta 1 xt-1+et \ldots\ldots\ldots(1)$$

والسلوك الديناميكي (الحركي) يمكن التعبير عنه بواسطة القيم السابقة للمتغير التابع y_t وهذا يعني نفس المتغير التابع هو متغير تفسيري ولكن بشكل متباطئ زمنيا لمدة سابقة (y_{t-i}) ويمثل ذلك النموذج الانحدار الذاتي ويأخذ الصيغة التالية:

$$yt = \lambda 1 yt-1+\lambda 2 yt-2+\cdots+\lambda p yt-p+et \ldots..(2)$$

وفقا للمعادلة (1) أعلاه أنموذج (ARDL) يحتوي الجانب الأيمن على متغير تفسيري متباطئ زمنيا (x_{t-1}) علاوة عن يحتوي المتغير التابع نفسه على قيم سابقة (y t-i)، لذلك يأخذ المعادلة التالية: (Hassler.U & Woltrs, 2005)

$$yt = \alpha+\alpha 1 yt-1+\beta 0 xt+\beta 1 xt-1+et \ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث $(x،y)$ تمثل المتغيرات الذي تكون ساكنة في الدرجة صفر أو واحد أو مزيج بينهما.

كما يعد اختبار إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغيرات المدروسة باستخدام أنموذج (ARDL) سواء كانت المتغيرات ساكنة من الدرجة الصفر أو من الدرجة واحد أو مزيج بينهما.

وتبعاً لطريقة اختبار الحدود (Bound Test approach) يتم تحديد حدود دنيا وحدود عليا لاختبار (F-statistic) بواسطة فرضية العدم (H_0) التي تعني عدم أمكانية وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج عندما تكون قيمة F المحتسبة اقل من القيم الحرجة ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة التي تعني وجود تكامل مشترك، وفقا لما سبق ومن الناحية التطبيقية فإن نموذج تصحيح الخطأ واختبار الحدود يتم بعد تحديد درجة السكون للمتغيرات المدروسة نقوم بتطبيق المعادلة التالية:

$$\Delta y_t = a_0 + \sum_{i=0}^{r} a_{1i}\,\Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^{r} a_{2i}\,\Delta p_{t-i} + \sum_{i=0}^{r} a_{3i}\,\Delta m_{t-i} + \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 p_{t-1} + \beta_3 m_{t-1} + et \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث:

Δ = الفرق الأول لقيم المتغير.

a_0 = الحد الثابت.

r = عدد مدة الإبطاء الزمني المثلى.

$a_1 i، a_2 i، a_3 i$ = المعاملات قصيرة الأجل للعلاقة الديناميكية.

β_1، β_2، β_3 = معاملات طويلة الأجل الذي من خلالها معرفة أمكانية وجود تكامل مشترك.

t = الزمن

et = حد الخطأ العشوائي

وفقا للمعادلة أعلاه أذ أصبح هناك إمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة تبعا لاختبار الحدود سوف يقدر العلاقة قصيرة الأجل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ كالتالي:

$$\Delta y_t = a_0 + \sum_{i=0}^{r} a_{1i}\,\Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^{r} a_{2i}\,\Delta p_{t-i} + \sum_{i=0}^{r} a_{3i}\,\Delta m_{t-i} + yECT_{t-1} + et \ldots\ldots (5)$$

حيث (ECT) تمثل حد تصحيح الخطأ يتم أضافته للنموذج أما (y) تمثل نسبة الانحراف التي يتم تصحيحها في المدة (t-1 إلى المدة t) وهذا يعني سرعة تصحيح الخطأ للمتغير التابع في الأجل القصير باتجاه قيمتها التوازنية في الأجل الطويل. (جعفر و ارشد، 2018)

2-1 مميزات نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة ARDL:

يمتلك نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة (ARDL) عدة خصائص تميزه عن باقي النماذج وهي كالتالي:

1- لا يتطلب تطبيق اختبار (ARDL) أن تكون السلاسل الزمنية المدروسة ساكنة في نفس الرتبة I(0) أو من الرتبة I(1)، بشرط أن لا تكون متكاملة من الرتبة الثانية I(2).

2- إمكانية تقدير الأجل القصير والأجل الطويل في أن واحد، فضلا عن إمكانية التعامل مع المتغيرات التفسيرية في النموذج بفترات إبطاء زمنية مختلفة.

3- إن نتائج تطبيقه تكون دقيقة في حالة كون حجم العينة المدروسة صغيرة، فضلا عن بساطة هذا النموذج في تقدير التكامل المشترك بإستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية، بعد تحديد الحد الأقصى لمدد التباطؤ الزمني المثلى.(Pesaran & Shin, 2001)

4- إمكانية التمييز بين المتغيرات التابعة و المتغيرات التفسيرية في النموذج، و السماح بإختبار العلاقة بين المتغيرات الأصلية (في المستوى) بغض النظر فيما إذا كانت المتغيرات التفسيرية هي I(0) و I(1) أو مزيج منهما.

5- إن إستخدام هذا النموذج يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات و مشكلات الإرتباط الذاتي، مما يجعل المقدرات الناتجة كفؤة وغير متحيزة.

6- إن النموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام.

7- إن النموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأجل الطويل، وإن إختبارات التشخيص يمكن الإعتماد عليها.

8- من خلال نموذج (ARDL) يمكن تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، فضلا عن تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتعد

معلماته المقدرة للأجل القصير و الطويل أكثر إتساقا من تلك المقدرة بالطرق الأخرى لإختبار التكامل المشترك. (مالك، 2018)

3-1 إجراءات (مراحل) تطبيق نموذج ARDL:

لتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج (ARDL) يستلزم القيام بأربعة إجراءات: (علي، 2013)

الإجراء الأول:

يتمثل في اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM للمعادلة، وذلك باستعمال نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد Autoregressive Model Unrestricted Vector، وسوف يتم ذلك باستعمال أربعة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة هي:

1- معيار خطا التنبؤ النهائي Final Prediction Error (FPE) (1969)
2- معيار معلومات اكياكي Akaike (AIC) (1973)
3- معيار معلومات شوارز Schwarz (SC) (1978)
4- معيار معلومات هنان وكوين Hannan and Quinn (H-Q) (1979)

ويتم اختيار الفترة الملائمة التي تملك لأقل قيمة من المعايير الإحصائية المقدرة أعلاه

الإجراء الثاني:

يتمثل في تقدير أنموذج UECM للمعادلة بواسطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، ولتحديد النموذج الملائم يتم إتباع إجراء اختبار الأنموذج الذي ينتقل من العام إلي الخاص General to Specific والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصاء t الخاصة به اقل من الواحد الصحيح (غير معنوي)، وذلك بشكل متتال).

الإجراء الثالث:

يتمثل في اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطأه لفترة واحدة بواسطة Wald أو احصاءة اختبار F، والتي لها توزيع غير معياري والذي لا يعتمد على بضعة عوامل منها حجم العينة وإدراج متغير الاتجاه في التقدير.

وتحسب قيمة F بالصيغة التالية:

$$F = \frac{(SSeR - SSeu)/M}{SSeu/(N-K)}$$

حيث أن:

$SSeR$: مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد (تطبيق فرضية العدم)

$$H_0 : \alpha_1 = \alpha 2 = \ldots\ldots\ldots\ldots = \alpha_{K+1} = 0$$

$SSeU$: مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد (النموذج الأصلي) (الفرضية البديلة)

$$H_1 : \alpha_1 \neq \alpha 2 \neq \ldots\ldots\ldots\ldots \neq \alpha_{K+1} \neq 0$$

M : عدد معلمات النموذج المقيد، N : عدد المشاهدات (حجم العينة).

K : عدد المعلمات في النموذج غير المقيد.

الإجراء الرابع:

ويتمثل في مقارنة قيمة إحصاءه F المحسوبة لمعاملات المتغيرات التوضيحية المبطأه لفترة واحدة بقيمة إحصاءه F الحرجة (الجدولية) المناظرة والمحسوبة من قبل بيسران و آخرون Pesaran et al. (2001)، ونظرا لان اختبار F له توزيع غير معياري، فإن هناك قيمتين حرجتين لإحصاء هذا الاختبار، قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات مستقرة في قيمها الأصلية (أو في مستواها)، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر أي I(0)، وقيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات مستقرة في الفروق الأولي لقيمها بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد أي I(1)، ويكون القرار بثلاث حالات:

1. فإذا كانت قيمة إحصاءه F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى لقيمة F الجدولية فسوف يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات (علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات).

2. إذا كانت قيمة احصاءة F المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى لقيمة F الجدولية فيتم قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

3. وإذا كانت قيمة إحصاءه F المحسوبة تقع بين قيم الحدين الأدنى والأعلى لقيمة F الجدولية، فإن النتائج سوف تكون غير محددة. ويعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

ويجب الملاحظة أنه إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة واحد صحيح ، أي I(1) فسوف يكون القرار الذي يتم اتخاذه لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه على أساس مقارنة قيم احصاءة F المحسوبة بالقيمة الجدولية للحد الأعلى وبالمثل إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر، أي I(1) فان هذا القرار سوف يتم اتخاذه على أساس مقارنة قيمة احصاءة F المحسوبة بالقيمة الجدولية للحد الأدنى.

2- المتغيرات و المؤشرات المستعملة في الدراسة:

2-1 تقديم متغيرات الدراسة:

من أجل تقدير النموذج المعتمد في هذه الدراسة، تم اختيار متغيرات الدراسة بما ينسجم مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، من خلال بيانات سلاسل زمنية سداسية للفترة الممتدة من 2002 إلى 2017 ويرجع إختيار هذه الفترة لتوفر أكبر قدر من البيانات خلالها، كما أنها تتوافق مع فترة زيادة عدد المؤسسات الخاضعة إلى برامج التأهيل، بالإضافة الى مؤشر مدركات الفساد في الجزائر (CPI) الذي تم الإستعانة بالبيانات السنوية له، إذ تم الاعتماد علي الإحصاءات المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء (ONS) و نشرية المعلومات الإحصائية الخاصة بوزارة الصناعة و بيانات منظمة الشفافية الدولية، وبذلك تصبح لدينا سلسلة زمنية قدرها 32 مشاهدة، والجدول التالي يمثل صفة وتعريف المتغيرات ومصدر البيانات المستخدمة في الدراسة:

الجدول رقم (04-03): متغيرات الدراسة

الرمز	إسم السلسلة (المتغير)	المصدر
PIB	المنتوج الداخلي الخام	نشرية المعلومات الإحصائية الخاصة بوزارة الصناعة
PIBHH	المنتوج الداخلي الخام خارج المحروقات	نشرية المعلومات الإحصائية الخاصة بوزارة الصناعة
NESPMN	عدد المؤسسات ص و م الخاضعة للتأهيل	نشرية المعلومات الإحصائية الخاصة بوزارة الصناعة
TEMP	معدل التشغيل في الجزائر	بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS
CNPME	خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جديدة	نشرية المعلومات الإحصائية الخاصة بوزارة الصناعة
CPI	مؤشر مدركات الفساد في الجزائر	بيانات منظمة الشفافية الدولية

المصدر: إعداد الطالب، بناء على متغيرات الدراسة.

2-2 التحليل البياني لسلاسل الزمنية:

يوضح الشكل (04-16) الأشكال البيانية للمتغيرات محل الدارسة في مرحلتها الأولى، إذ يُمثل المحور العمودي القيم اللوغاريتمية لكل من المتغيرين التابعين وكذا القيم الحقيقية لباقي المتغيرات المفسرة، في حين يمثل المحور الأفقي المدة (2002، 2017) للتعرف على الخصائص الأولية للسلاسل الزمنية.

الشكل رقم (04-16): نتائج التحليل البياني للسلاسل الزمنية

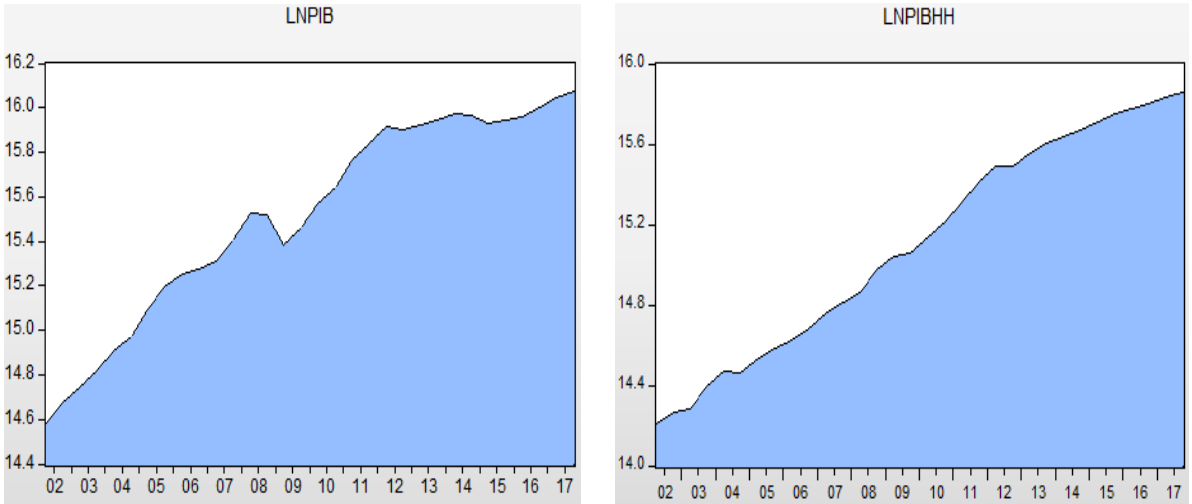

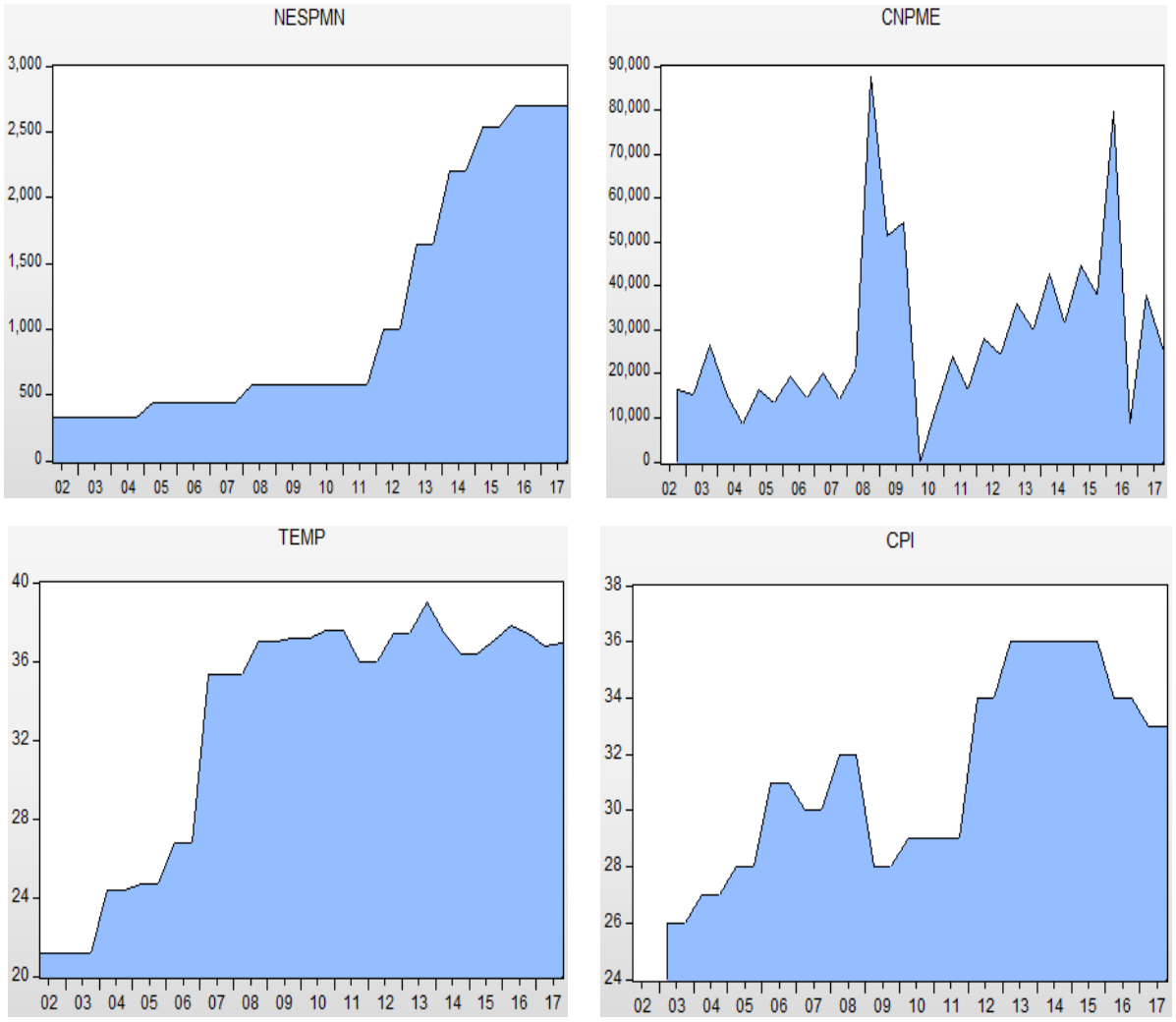

المصدر: إعداد الطالب، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Eviews 10.

يتضح من الشكل رقم (04-16) اعلاه بأن جميع السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات الإقتصادية محل الدراسة (LPIBHH، LPIB، NESPMN، TEMP، CPI) متزايد مع الزمن بالملاحظة الأولية مما يدل على وجود إتجاها عاما في البيانات و ان السلاسل الزمنية للمتغيرات غير ساكنة عند مستواها الأصلي أي أن الخطاء في فترة زمنية معينة (t) على علاقة مع حدود الخطاء في فترات زمنية أخرى (حسين و سحر، 2007)، كما نلاحظ سلوك مختلف لمتغيرة خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جديدة (CNPME)، ولغرض التحقق من مدى استقراريه المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة وبشكل أدق لابد من إجراء إختبارات أخرى منها: إختبار دالة الإرتباط الذاتي (AC) وإختبارات جدر الوحدة (Unit root test).

3-2 إختبار دالة الإرتباط الذاتي البسيط (ACF) و الجزئي (PACF) لسلاسل الزمنية:

توضح دالة الارتباط الذاتي لسلسة زمنية الارتباط الموجود بين المشاهدات لفترات مختلفة وهي ذات أهمية بالغة في ابراز بعض الخصائص الهامة للسلسلة الزمنية ومن الناحية العملية نقوم بتقدير دالة الارتباط الذاتي للمجتمع بواسطة دالة الارتباط الذاتي للعينة (حشمان، 2002)، ويقيس معامل الارتباط الذاتي $\rho(k)$ قوة العلاقة (الإرتباط) بين القيم المشاهدة X_t و X_{t+k} من المشاهدات أو القيم العشوائية، وتتراوح قيمة معامل الإرتباط الذاتي $(-1 \le \rho(k) \le 1)$، ويتطلب استقرار السلسلة أن يكون $\rho(k)$ مساويا للصفر أو أن لا يختلف جوهريا عن الصفر بالنسبة لأي فجوة $(k \ge 0)$. (حمد، 2003)

تشير نتائج إختبار Q-statistic لمعاملات الإرتباط إلى عدم إستقرارية السلاسل الزمنية لجل المتغيرات الإقتصادية عند مستواها الأصلي، بإستثناء خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة جديدة (CNPME) إذ إستقرت عند مستواها الأصلي حيث:

أ. تبين معاملات دالة الإرتباط الذاتية و الجزئية لمتغيرة المنتوج الداخلي الخام (PIB) عند المستوى الأصلي معنويتها (أي أن قيم تختلف عن الصفر $\rho(k) \neq 0$)، وهذا ما تشير إليه قيم (AC) إذ ظهرت مرتفعة (0.895) عند الفجوة الأولى (k=1)، وهي خارج حدود الثقة 95% فهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة، و الجدول رقم (04-04) يوضح ذلك

الجدول رقم (04-04): نتائج إختبار دالة الإرتباط لـ (PIB)

Sample: 2002S1 2017S2
Included observations: 32

متغيرة (PIB) عند مستوى الأصلي

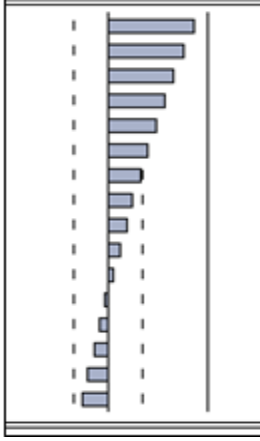

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.895	0.895	28.136	0.000
		2	0.792	-0.048	50.892	0.000
		3	0.693	-0.036	68.922	0.000
		4	0.600	-0.027	82.933	0.000
		5	0.511	-0.041	93.453	0.000
		6	0.421	-0.059	100.88	0.000
		7	0.339	-0.024	105.88	0.000
		8	0.262	-0.034	109.00	0.000
		9	0.190	-0.037	110.70	0.000
		10	0.115	-0.071	111.35	0.000
		11	0.041	-0.061	111.44	0.000
		12	-0.029	-0.056	111.49	0.000
		13	-0.085	0.004	111.90	0.000
		14	-0.142	-0.073	113.12	0.000
		15	-0.216	-0.159	116.12	0.000
		16	-0.279	-0.029	121.39	0.000

المصدر: إعداد الطالب، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Eviews 10.

ب. يوضح الجدول رقم (04-05) معاملات دالة الإرتباط الذاتية (AC) و الجزئية لمتغيرة (PAC) المنتوج الداخلي الخام خارج المحروقات (PIBHH) عند المستوى الأصلي معنويتها (أي أن قيم تختلف عن الصفر $\rho(k) \neq 0$)، وهذا ما تشير إليه قيم (AC) إذ ظهرت مرتفعة (0.918) عند الفجوة الأولى (k=1)، فضلا عن تناقصها بشكل تدريجي وبطيء نحو الصفر حتى الفجوة (k=11)، وهي خارج حدود الثقة 95% فهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة.

الجدول رقم (04-05): نتائج إختبار دالة الإرتباط لـ (PIBHH)

Sample: 2002S1 2017S2
Included observations: 32

متغيرة (PIBHH) عند مستوى الأصلي

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.918	0.918	29.593	0.000
		2	0.835	-0.053	54.870	0.000
		3	0.747	-0.075	75.793	0.000
		4	0.661	-0.032	92.796	0.000
		5	0.576	-0.049	106.19	0.000
		6	0.486	-0.089	116.07	0.000
		7	0.397	-0.051	122.94	0.000
		8	0.307	-0.073	127.20	0.000
		9	0.215	-0.074	129.39	0.000
		10	0.126	-0.064	130.18	0.000
		11	0.041	-0.050	130.26	0.000
		12	-0.044	-0.081	130.37	0.000
		13	-0.124	-0.052	131.24	0.000
		14	-0.190	-0.001	133.41	0.000
		15	-0.247	-0.028	137.31	0.000
		16	-0.301	-0.069	143.47	0.000

المصدر: إعداد الطالب، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Eviews 10.

ج. أيضا تشير النتائج أن معاملات دالة الإرتباط الذاتية (AC) و الجزئية (PAC) لمتغيرة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاضعة للتأهيل (NESPMN) عند المستوى الأصلي تختلف معنويا عن الصفر $\rho(k) \neq 0$ ، وهذا ما تشير إليه قيم (AC) إذ ظهرت مرتفعة (0.917) عند الفجوة الأولى (k=1)، كما نلاحظ تنقصها بشكل تدريجي نحو الصفر حتى الفجوة (k=9)، مما يعني عدم إستقرار السلسلة لوجود إرتباط ذاتي بين مؤشرات هذه السلسلة، و الجدول رقم (04-06) يوضح ذلك

الجدول رقم (04-06): نتائج إختبار دالة الإرتباط لـ (NESPMN)

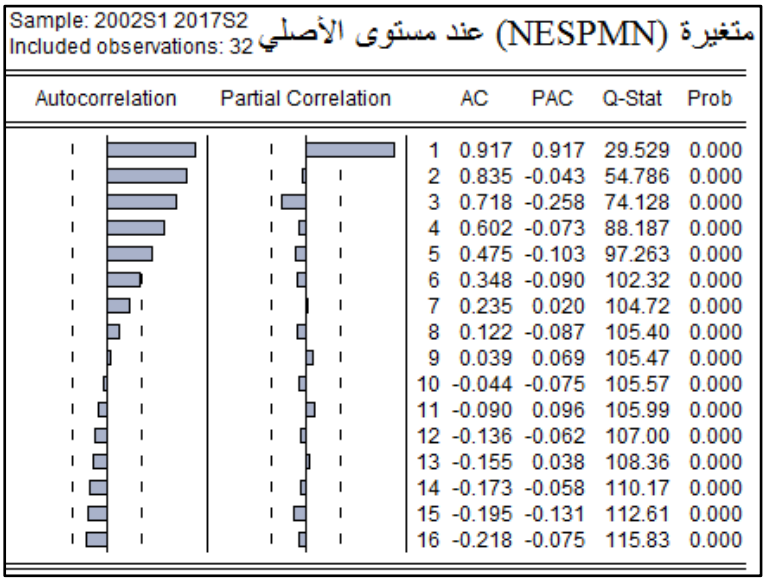
Sample: 2002S1 2017S2
Included observations: 32
متغيرة (NESPMN) عند مستوى الأصلي

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.917	0.917	29.529	0.000
		2	0.835	-0.043	54.786	0.000
		3	0.718	-0.258	74.128	0.000
		4	0.602	-0.073	88.187	0.000
		5	0.475	-0.103	97.263	0.000
		6	0.348	-0.090	102.32	0.000
		7	0.235	0.020	104.72	0.000
		8	0.122	-0.087	105.40	0.000
		9	0.039	0.069	105.47	0.000
		10	-0.044	-0.075	105.57	0.000
		11	-0.090	0.096	105.99	0.000
		12	-0.136	-0.062	107.00	0.000
		13	-0.155	0.038	108.36	0.000
		14	-0.173	-0.058	110.17	0.000
		15	-0.195	-0.131	112.61	0.000
		16	-0.218	-0.075	115.83	0.000

المصدر: إعداد الطالب، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Eviews 10.

د. أما بالنسبة لمعاملات دالة الإرتباط الذاتية (AC) و الجزئية (PAC) لمتغيرة خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جديدة (CNPME) عند المستوى الأصلي غير معنوية (أي أن قيم تساوي الصفر $\rho(k)=0$)، وهذا ما تشير إليه قيم (Prob) إذ نلاحظ معاملات (AC) و (PAC) أكبر من (5%)، وهذا يدل على إستقرارية السلسلة الزمنية عند مستواها الأصلي، أي أنها متكاملة من الرتبة $I(0)$، و الجدول رقم (04-07) يوضح ذلك

الجدول رقم (04-07): نتائج إختبار دالة الإرتباط لـ (CNPMN)

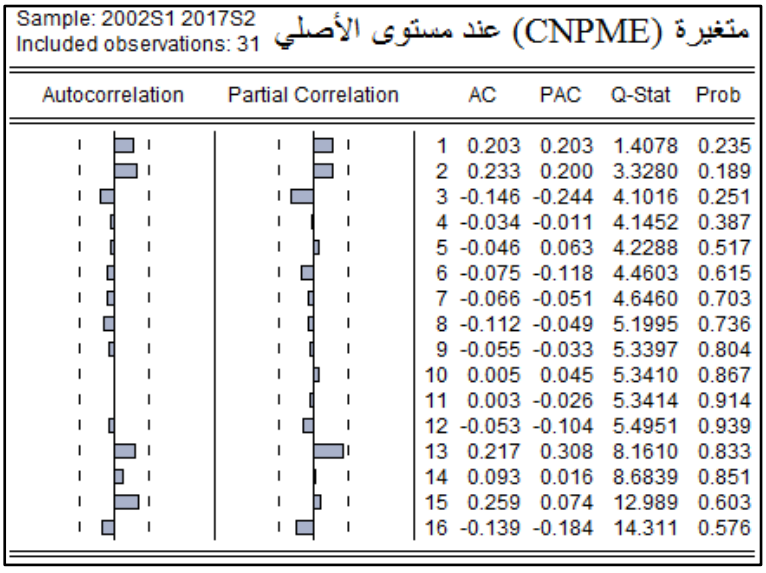
Sample: 2002S1 2017S2
Included observations: 31
متغيرة (CNPME) عند مستوى الأصلي

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.203	0.203	1.4078	0.235
		2	0.233	0.200	3.3280	0.189
		3	-0.146	-0.244	4.1016	0.251
		4	-0.034	-0.011	4.1452	0.387
		5	-0.046	0.063	4.2288	0.517
		6	-0.075	-0.118	4.4603	0.615
		7	-0.066	-0.051	4.6460	0.703
		8	-0.112	-0.049	5.1995	0.736
		9	-0.055	-0.033	5.3397	0.804
		10	0.005	0.045	5.3410	0.867
		11	0.003	-0.026	5.3414	0.914
		12	-0.053	-0.104	5.4951	0.939
		13	0.217	0.308	8.1610	0.833
		14	0.093	0.016	8.6839	0.851
		15	0.259	0.074	12.989	0.603
		16	-0.139	-0.184	14.311	0.576

المصدر: إعداد الطالب، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Eviews 10.

هـ. تبين نتائج التحليل معاملات دالة الإرتباط الذاتية (AC) و الجزئية (PAC) لمتغيرة معدل التشغيل في الجزائر (TEMP) عند المستوى الأصلي تختلف معنويا عن الصفر $\rho(k) \neq 0$ ، وهذا ما تشير إليه قيم (AC) إذ ظهرت مرتفعة (0.900) عند الفجوة الأولى (k=1)، فضلا عن تناقصها بشكل تدريجي وبطيء نحو الصفر حتى الفجوة (k=9)، مما يدل على وجود إرتباط ذاتي قوي بين مؤشرات السلسلة وعدم إستقرارها عند المستوى الأصلي، و الجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (04-08): نتائج إختبار دالة الإرتباط لـ (TEMP)

Sample: 2002S1 2017S2
Included observations: 32

متغيرة (TEMP) عند مستوى الأصلي

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.900	0.900	28.447	0.000
		2	0.801	-0.049	51.729	0.000
		3	0.688	-0.132	69.466	0.000
		4	0.565	-0.119	81.853	0.000
		5	0.468	0.068	90.674	0.000
		6	0.365	-0.088	96.262	0.000
		7	0.243	-0.202	98.842	0.000
		8	0.115	-0.149	99.442	0.000
		9	0.000	0.001	99.442	0.000
		10	-0.102	-0.024	99.954	0.000
		11	-0.129	0.283	100.82	0.000
		12	-0.158	-0.083	102.18	0.000
		13	-0.186	-0.095	104.15	0.000
		14	-0.217	-0.113	106.99	0.000
		15	-0.238	0.085	110.62	0.000
		16	-0.249	-0.029	114.84	0.000

المصدر: إعداد الطالب، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Eviews 10.

و. يوضح الجدول رقم (04-09) معاملات دالة الإرتباط الذاتية (AC) و الجزئية (PAC) لمتغيرة مؤشر مدركات الفساد في الجزائر (CPI) عند المستوى الأصلي تختلف معنويا عن الصفر $\rho(k) \neq 0$ ، وهذا ما تشير إليه قيم (AC) إذ ظهرت مرتفعة (0.852) عند الفجوة الأولى (k=1)، فضلا عن تناقصها بشكل تدريجي وبطيء نحو الصفر حتى الفجوة (k=7)، مما يدل على وجود إرتباط ذاتي قوي بين مؤشرات السلسلة وعدم إستقرارها عند المستوى الأصلي.

الجدول رقم (04-09): نتائج إختبار دالة الإرتباط لـ (CPI)

Sample: 2002S1 2017S2
Included observations: 30

متغيرة (CPI) عند مستوى الأصلي

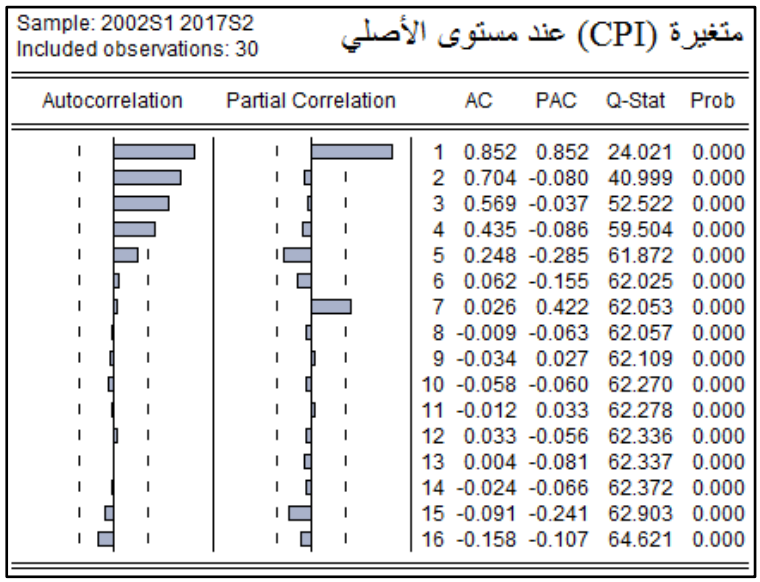

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.852	0.852	24.021	0.000
		2	0.704	-0.080	40.999	0.000
		3	0.569	-0.037	52.522	0.000
		4	0.435	-0.086	59.504	0.000
		5	0.248	-0.285	61.872	0.000
		6	0.062	-0.155	62.025	0.000
		7	0.026	0.422	62.053	0.000
		8	-0.009	-0.063	62.057	0.000
		9	-0.034	0.027	62.109	0.000
		10	-0.058	-0.060	62.270	0.000
		11	-0.012	0.033	62.278	0.000
		12	0.033	-0.056	62.336	0.000
		13	0.004	-0.081	62.337	0.000
		14	-0.024	-0.066	62.372	0.000
		15	-0.091	-0.241	62.903	0.000
		16	-0.158	-0.107	64.621	0.000

المصدر: إعداد الطالب، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Eviews 10.

3- النموذج القياسي للدراسة و توصيفه:

هي أول خطوات البحث القياسي عند دراسة أي ظاهر اقتصادية. وهي التعبير عن النظرية الاقتصادية بأسلوب رياضي في صورة معادلة أو مجموعة من المعادلات ويتضمن بناء النموذج الجيد

3-1 بناء النموذج القياسي للدراسة:

إن مرحلة توصيف النموذج من أهم المراحل وأهمها في النماذج القياسية، إذ يتم فيها دراسة طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومن ثم التعبير عنها بشكل رياضي، حيث تحتوي الدراسة الحالية على نموذجين تم تصميمهما بناءً على النظرية الاقتصادية و في ضوء ما تم إستخلاصه من الدراسات السابقة، تم تحديد المتغيرات التي سيتم استخدامها في تقدير النموذج الأول والذي يقيس تأثير المتغيرات المفسرة على الناتج الداخلي الخام (PIB) كمتغير تابع، أما بنسبة للنموذج الثاني فقد تم إستخدام نفس المتغيرات المفسرة في النموذج السابق لكن تم إدخال الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (PIBHH) كمتغير تابع، وهذا بهدف قياس النمو الإقتصادي و النمو الإقتصادي خارج المحروقات، وذلك في إطار مفهوم

التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ وفقا لمنهجية (ARDL)، متضمناً تقدير آثار المتغيرات التفسيرية في الأجلين القصير والطويل، وتم صياغة النموذجين المراد تقديرهما علي النحو التالي:

صياغة النموذج الأول: تم صياغة النموذج المراد تقديره لقياس أثر المتغيرات المفسرة على النمو الإقتصادي بالنظر إلى الدراسات السابقة، وفقا لصيغة التالية:

$$PIB = f(NESPMN, CNPME, TEMP, CPI)$$

صياغة النموذج الثاني: تم صياغة النموذج المراد تقديره لقياس أثر المتغيرات المفسرة على النمو الإقتصادي خارج المحروقات وفقا لصيغة الثانية:

$$PIBHH = f(NESPMN, CNPME, TEMP, CPI)$$

2-3 تحديد متغيرات النموذج و الإشارات المتوقعة لمعالم نموذج الدراسة:

وفر الإطار النظري والدراسات التطبيقية السابقة دليلا مرجعيًا لطبيعية العلاقات بين النمو الإقتصادي (معدل النمو PIB) كمتغير تابع في نموذج الأول، والنمو الإقتصادي خارج المحروقات (معدل النمو PIBHH) كمتغير تابع في نموذج الثاني والمتغيرات المستقلة موضع الدراسة. وحيث أن قيم المعلمات المقدرة تمثل أثر تغير هذه المتغيرات على المتغير التابع فإنه يمكن تحديد التوقعات القبلية لطبيعة العلاقات وقيم معالم النموذجين، وفقا لمنطق النظرية الإقتصادية على النحو التالي:

أ. تحديد الإشارات المتوقعة لمعالم النموذج الأول:

- من المتوقع أن تكون العلاقة بين عدد المؤسسات صغيرة و متوسطة الخاضعة للتأهيل و نمو الناتج الداخلي الخام (PIB) علاقة طردية (تأخذ إشارة موجبة).
- من المتوقع أن تكون العلاقة بين معدل التشغيل في الجزائر و نمو الناتج الداخلي الخام (PIB) علاقة طردية (تأخذ إشارة موجبة).

- من المتوقع أن تكون العلاقة بين خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جديدة و نمو الناتج الداخلي الخام (PIB) علاقة طردية (تأخذ إشارة موجبة).
- من المتوقع أن تكون العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد في الجزائر و نمو الناتج الداخلي الخام (PIB) علاقة عكسية (تأخذ إشارة سالبة).

ب. تحديد الإشارات المتوقعة لمعالم النموذج الثاني:

- من المتوقع أن تكون العلاقة بين عدد المؤسسات صغيرة و متوسطة الخاضعة للتأهيل و نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (PIBHH) علاقة طردية (تأخذ إشارة موجبة).
- من المتوقع أن تكون العلاقة بين معدل التشغيل في الجزائر و نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (PIBHH) علاقة طردية (تأخذ إشارة موجبة).
- من المتوقع أن تكون العلاقة بين خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جديدة و نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (PIBHH) علاقة طردية (تأخذ إشارة موجبة).
- من المتوقع أن تكون العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد في الجزائر و نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (PIBHH) علاقة عكسية (تأخذ إشارة سالبة).

3-3 إختيار الصيغة الرياضية المناسبة:

يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي تحتويها الظاهرة محل الدراسة، عليها فقد تكون (معادلة واحدة أو عدد من المعادلات)، ودرجة خطية النموذج فقد يكون نموذج (خطي او غير خطي)، ودرجة تجانس كل معادلة فقد تكون (متجانسة او غير متجانسة من درجة معينة)، فالنظرية الاقتصادية لا توضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج لذلك قمنا بمحاكات وتقدير نماذج وفق منهجية (ARDL) بتجريب صيغ رياضية متمثلة في الصيغة الخطية و للوغاريتمية المزدوجة و النصف اللوغاريتمية، لكل من النموذجين و النتائج موضحة في الجدولين رقم (04-10) و (04-11) كالأتي:

الجدول رقم (04-10): نتائج إختيار الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج الأول

المؤشرات الإحصائية	الصيغة الخطية	الصيغة اللوغاريتمية	الصيغة نصف اللوغاريتمية
معامل الإرتباط R2	0.99	/	0.99
معامل التحديد R2	0.99	/	0.99
قيمة إحصائية F	869.55	/	205.84
الخطأ المعياري للانحدار S.E	66744.98	/	0.02
معيار AIC للمعلومة	23.72	/	-4.25
معيار H.Q للمعلومة	24.06	/	-4.00
معيار S.C للمعلومة	24.92	/	-3.38

المصدر: إعداد الطالب، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Eviews 10.

الجدول رقم (04-11): نتائج إختيار الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج الثاني

المؤشرات الإحصائية	الصيغة الخطية	الصيغة اللوغاريتمية	الصيغة نصف اللوغاريتمية
معامل الإرتباط R2	1.00	/	0.99
معامل التحديد R2	0.99	/	0.99
قيمة إحصائية F	925698.5	/	2135.86
الخطأ المعياري للانحدار S.E	4075766	/	0.01
معيار AIC للمعلومة	16.72	/	-7.10
معيار H.Q للمعلومة	17.07	/	-6.77
معيار S.C للمعلومة	17.93	/	-5.94

المصدر: إعداد الطالب، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Eviews 10.

من الجدول رقم (04-10)، وبناء على النتائج الإحصائية المتحصل عليها بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة يتضح لنا أن الصيغة النصف اللوغاريتمية أعطت مؤشرات إحصائية أفضل مقارنة بنتائج الصيغة الخطية و الصيغة اللوغاريتمية التي لم نستطع إجراء المحاكاة بسبب إظهار مخرجات برنامج Eviews 10 بوجود المصفوفة الشاذة (Singular matrix)، إذ نلاحظ بأن الصيغة النصف اللوغاريتمية تمتلك قيمة جيدة لـ (F ، R^2 ، $\overline{R}^2$)، و أقل قيمة للخطأ المعياري للانحدار (S.E) ومعايير فترات الإبطاء (AIC ، H.Q، S.C)، فضلا عن المدلولات الإقتصادية لمعالمها التي تمثل المرونات من جهة أخرى وذلك بالنسبة

للنموذج الأول، كما نلاحظ أيضا من خلال نتائج الجدول رقم (04-11) الخاص بالنموذج الثاني بأن نتائج تقدير الصيغة النصف اللوغاريتمية أعطت هي الأخرى نتائج أفضل، وعليه نختار الصيغة النصف اللوغاريتمية لكلا النموذجين أي إدخال اللوغاريتم لكل من المتغير التابع الناتج الداخلي الخام (LPIB)، و بالنسبة للنموذج الثاني الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (LPIBHH).

خلاصة الفصل الرابع:

يتطلب بناء النموذج الإقتصادي تحديد الظاهرة الإقتصادية محل البحث تحديدا دقيقا بما في ذلك الظاهرة المراد تفسيرها والظواهر أو العوامل التي يمكن أن تساعد على تفسيرها ويتم ذلك في ضوء المعلومات المتوفرة من المصادر ذات الصلة بالمشكلة قيد الدراسة.
حاولنا من خلال هاذا الفصل تقديم المنهجية التي تتناسب مع هدف الدراسة الحالية، والمتمثلة في شكل نموذج كمي قادر على الربط وإعطاء تفسير للعلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، بحيث تسمح لنا ايضا بدراسة العلاقة في المدى الطويل. علاوة على ذلك، قمنا باستعراض متغيرات الدراسة والعينة واختبرناها أوليا من خلال دالة الإرتباط الذاتي البسيط (ACF) و الجزئي (PACF) لسلاسل الزمنية، والتي كانت نتائجها مشجعة للمضي في الدراسة القياسية، وبعد ذلك تم تقدير النموذجين بصيغة اللوغاريتمية و نصف لوغاريتمية و الأصلية، من اجل إختيار الصيغة الرياضية المناسبة للحصول على أفضل النتائج من الناحية الإحصائية والقياسية، فضلا عن المدلولات الاقتصادية لمعالمها.

بالإضافة إلى تحديد التوقعات القبلية لمعلمات العلاقات الإقتصادية محل الدراسة بناء على ما تقدمه المصادر السابقة من معلومات وهي هامة في مرحلة ما بعد التقدير حيث يتم اختبار المدلول الإقتصادي للمعلمات المقدمة من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث اشارتها وحجمها.

الفصل الخامس

تمهيد الفصل الخامس:

بعدما تم التطرق في الفصول السابقة إلى الأدبيات النظرية والدراسات التجريبية السابقة التي تم سردها في الفصل الثالث، فمن خلال هذا الفصل سنقوم بدراسة تطبيقية لاختبار أهم فرضيات الدراسة والتحقق من مدى صحتها، وذلك بالاستعانة بنموذج التكامل المشترك المتمثل في منهجية التكامل المشترك لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها، واستعراض ابرز النتائج التي تم التوصل إليها، والوقوف على متغيرات الدراسة، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات مجتمعة خلال الفترة من عام 2002 وحتى عام 2017، باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (Eviews)، لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين النمو الإقتصادي ومحدداته، وللوصول إلى هذا الهدف جاء مضمون الدراسة التطبيقية في الشكل التالي:

1. التحليل الوصفي و دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة.
2. تحليل نتائج تقدير نموذج النمو الإقتصادي.
3. تحليل نتائج تقدير نموذج النمو الإقتصادي خارج المحروقات.

1- التحليل الوصفي و دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة

1-1 التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة:

يعرض الجدول رقم (05-12) التالي مجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات التفسيرية المستعملة في نموذج الدراسة، وتظهر النتائج كما يلي:

الجدول رقم (05-12): نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة

المتغيرات	المشاهدات	المتوسط	الانحراف المعياري	مقاييس الشكل		قيمة إحصائية	الإحتمال
	Observations	Mean	Std. Dev	Skewness	Kurtosis	Jarque-Bera	Probability
لوغاريتم المنتوج الداخلي الخام	32	15.516	0.456	-0.543	2.05582	2.76042	0.251526
لوغاريتم المنتوج الداخلي الخام خارج المحروقات	32	15.102	0.542	-0.126	1.602142	2.690426	0.260484
عدد المؤسسات ص و م الخاضعة للتأهيل	32	1087.625	910.264	0.893	2.061392	5.425004	0.066371
خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جديدة	31	28194.350	19577.210	1.456	5.015988	16.20529	0.000303
معدل التشغيل في الجزائر	32	32.756	6.396	-0.882	1.995028	5.495452	0.064073
مؤشر مدركات الفساد في الجزائر	30	31.267	3.373	0.084	1.660147	2.279024	0.319975

المصدر: إعداد الطالب، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Eviews 10.

يشير الجدول رقم (05-12) إلى الخصائص الإحصائية لقيم جل المتغيرات المعتمدة في النموذجين، إذ يتضح وجود تفاوت كبير في قيم جل المتغيرات المعتمدة، كما يبين الجدول قيم المتوسط و الإنحراف للمتغيرات المدروسة، التي من خلالها يمكن الحكم على نسبة التقلبات (Volatility) بأنها ضعيفة، كما تشير قيمة اختبار الاحتمالات المقابلة لإحصائية Jarque-Bera والبالغة أكبر من 5 % لكل من المتغيرات ماعدا متغيرة خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجديدة (CNPME)، وعلية جل المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي (أي قبول فرضية العدم القائلة بأن توزيع القيم يخضع للتوزيع الطبيعي)، وهو ما يمكن التحقق منه بقراءة معاملات الالتواء (Skewness) والتفلطح (Kurtosis) بإعتبارها مقاييس الشكل.

1-2 الإرتباط بين المتغيرات المدروسة:

قبل القيام بتقدير النموذج القياسي، لابد من البدء بإجراء مهم يخص حساب معامل ارتباط بين المتغيرات كلا النموذجين، إذ تشير نتائج تحليل معاملات الارتباط بين متغير لوغاريتم المنتوج الداخلي الخام (LNPIB)، لوغاريتم المنتوج الداخلي الخام خارج المحروقات

(LNPIBHH) ومجموعة المتغيرات التفسيرية محل الدراسة، كما هو موضح في الجدول رقم (05-13)

الجدول رقم (05-13): نتائج تحليل الإرتباط بين المتغيرات المدروسة

المتغيرات	الرمز	LNPIB	LNPIBHH	NESPMN	CNPME	TEMP	CPI
لوغاريتم المنتوج الداخلي الخام	LNPIB	1.000					
لوغاريتم المنتوج الداخلي الخام خارج المحروقات	LNPIBHH	0.977	1.000				
عدد المؤسسات ص و م الخاضعة للتأهيل	NESPMN	0.787	0.867	1.000			
خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جديدة	CNPME	0.313	0.348	0.351	1.000		
معدل التشغيل في الجزائر	TEMP	0.871	0.828	0.531	0.392	1.000	
مؤشر مدركات الفساد في الجزائر	CPI	0.842	0.819	0.793	0.356	0.651	1.000

المصدر: إعداد الطالب، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Eviews 10.

يبين الجدول رقم (05-13) نتائج تحليل الارتباط بين جميع متغيرات، حيث نلاحظ وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين متغير (LNPIB) و المتغيرات المستقلة التالية: عدد المؤسسات صغيرة و المتوسطة الخاضعة للتأهيل بـ 0.977، معدل التشغيل في الجزائر بـ 0.871، مؤشر مدركات الفساد في الجزائر 0.842، بخلاف ذلك نلاحظ وجود ارتباط ضعيف لمتغيرة خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جديدة والذي بلغ 0.313.

كما نلاحظ أيضا وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين متغير التابع لوغاريتم المنتوج الداخلي الخام خارج المحروقات (LNPIBHH) و المتغيرات المستقلة سلفة الذكر. وهذا ما تفسره قيم معملات الإرتباط حيث بلغ معامل 0.867 بنسبة لمتغيرة عدد المؤسسات صغيرة و المتوسطة الخاضعة للتأهيل، و 0.828 بنسبة لمتغيرة معدل التشغيل في الجزائر، 0.819 لمتغيرة مؤشر مدركات الفساد في الجزائر، أما متغيرة خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنلاحظ وجود ارتباط ضعيف بلغ 0.348.

3-1 إستقرارية متغيرات الدراسة:

تتصف معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية بخاصية عدم الاستقرار، وذلك لأن معظمها يتغير وينمو مع الزمن، مما يؤدي إلى عدم استقرار متوسط وتباين هذه السلاسل وارتباطهما بالزمن (لافي و الحنيطي، 2018). لذلك، قبل إجراء عملية التقدير يجب اختبار إستقرارية (السكون) السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة لمعرفة درجة تكاملها ولتجنب بعض المشاكل القياسية و الإنحدار الزائف Engle & Granger (Régis, 2009)، وبما أن العملية العشوائية قد تتضمن الحد الثابت أو الاتجاه الزمني أو معا (السواعي، 2016)، سوف نستعين باختبار كل من ديكي فولر الموسع ADF و إختبار فيليب بيرون PP، بحيث يتم إجراء هذين الاختبارين للسلاسل الزمنية الأصلية عند المستوى أولا، و إذا لم تستقر عند الفرق الأول، وذلك من خلال أخذ الفروق الأولى، والجدول رقم (05-14) و (05-15) يوضحان نتائج هذا الاختبار بالإضافة إلى تحديد درجة التكامل المناسبة لكل سلسلة

الجدول رقم (05-14): نتائج تحليل إستقرارية متغيرات الدراسة عند المستوى

المتغيرات	عندالمستوى ADF			عندالمستوى PP			درجة التكامل
	ثابت	ثابت و إتجاه	بدون ثابت و إتجاه	ثابت	ثابت و إتجاه	بدون ثابت و إتجاه	
LPIB	-2.6938	-1.4709	4.6513	-5.7193	-1.3149	4.6513	/
	***(0.0865)**	(0.8180)	(1.0000)	***(0.000)	(0.8653)	(1.0000)	
LPIBHH	-1.5126	-0.2819	9.7973	-1.4860	-0.3853	8.6421	/
	(0.5141)	(0.9876)	(1.0000)	(0.5273)	(0.9837)	(1.0000)	
NESPMN	-1.3749	-2.9668	-0.4989	0.6061	-1.3703	2.1529	/
	(0.5805)	(0.1586)	(0.4913)	(0.9876)	(0.8498)	(0.9909)	
TEMP	-1.7701	-1.0992	1.2151	-1.7979	-1.0107	1.2322	/
	(0.3877)	(0.9130)	(0.9391)	(0.3746)	(0.9279)	(0.9409)	
CNPME	-4.3325	-4.7137	-1.0172	-4.3804	-4.6511	-1.8145	**I (0)**
	(0.0019)	***(0.0037)***	(0.2706)	***(0.0017)***	***(0.0043)***	*(0.0667)*	
CPI	-1.7010	-4.6875	0.6669	-1.7010	-1.9262	0.6775	/
	(0.4202)	*** **(0.0053)**	(0.8544)	(0.4202)	(0.6153)	(0.8566)	

المصدر: إعداد الطالب، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Eviews 10.

الجدول رقم (05-15): نتائج تحليل إستقرارية متغيرات الدراسة عند الفرق الأول

المتغيرات	الفرق الأول ADF			الفرق الأول PP			درجة التكامل
	ثابت	ثابت و إتجاه	بدون ثابت و إتجاه	ثابت	ثابت و إتجاه	بدون ثابت و إتجاه	
LPIB	-3.8814	-4.6506	-2.8714	-3.7677	-5.2757	-2.7450	I (1)
	***(0.006)	***(0.005)	***(0.006)	***(0.008)	***(0.000)	***(0.008)	
LPIBHH	-4.9287	-5.2219	-1.0754	-4.9621	-5.2234	-1.7249	I (1)
	***(0.000)	***(0.001)	(0.001)	***(0.000)	***(0.001)	*(0.080)	
NESPMN	-2.2201	-2.199	-1.7417	-6.5273	-7.0020	-5.8337	I (1)
	(0.2041)	(0.4710)	*(0.077)	***(0.000)	***(0.000)	***(0.000)	
TEMP	-5.7981	-6.2141	-5.4039	-5.7976	-6.2886	-5.4349	I (1)
	***(0.000)	***(0.000)	***(0.000)	***(0.000)	***(0.000)	***(0.00)	
CNPME	-9.3171	-9.1572	-9.4475	-24.4286	-25.6775	-21.5659	I (0)
	***(0.000)	***(0.000)	***(0.000)	***(0.000)	***(0.000)	***(0.000)	
CPI	-5.2377	-5.2805	-5.1962	-5.2377	-5.2822	-5.1962	I (1)
	***(0.000)	***(0.001)	***(0.000)	***(0.000)	***(0.001)	***(0.00)	

المصدر: إعداد الطالب، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدولين (05-14) و (05-15) نلاحظ أن قيمة الاحتمالية لنتائج إختبار جدر الوحدة بإستخدام كل من اختبار كل من ديكي فولر الموسع ADF و إختبار فيليب بيرون PP لجل السلاسل عند المستوى هي أكبر من5%، ويتضح من خلال نتائج الجدولين بأن نتائج إختبار فيلبس (PP) لم تختلف كثيرا عما كانت عليه في إختبار (ADF) وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم أي أن جل السلاسل تحتوي على جذر الوحدة ونستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدارسة غير مستقرة في مستواها، وتعاني من وجود جذر وحدة، ماعدا سلسلة متغيرة خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة جديدة (CNPME) في مستقرة عند المستوى I(0)، ومن ثم فإن إستخدام نماذج الإنحدار سوف تقدم نتائج زائفة وغير حقيقية.

و للتخلص من جذر الوحدة، فقد تم إجراء اختبار جذر الوحدة مرة أخرى بعد أخذ الفروق الأولى، إذ نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لوجود جذر الوحدة أقل من 5% وبالتالي نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرضية البديلة أي أن السلاسل الزمنية (PIB، PIBHH، NESPMN، TEMP، CPI) محل الدارسة لا تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فهي مستقرة عند الفرق الأول I(1).

1-4 إختيار النموذج الملائم للدراسة:

إستنادا على هذه النتائج، فقد أصبح بالإمكان إجراء اختبار التكامل المشترك وفق نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) التي طورها كل من (Peasaran,1997)، (Pesaran and Shin, 1998)، وكل من (Peasaran and Al ., 2001)، وذلك لأن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدارسة تتصف بالسكون عند درجات مختلفة من المستوى و الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الرتبة I(0) و I(1) عند مستوى معنوية (1%، 5%، 10%) عكس إختبارات Engle و Granger و Johansen التي تتطلب أن تكون المتغيرات متكاملة عند نفس الرتبة سواء المستوى الأصلي I(0) أو عند أخذ الفروق الأولى لها I(1)، بشرط ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2). وعليه فالنموذج الأنسب لقياس و لتحليل العلاقة بين متغيرات موضوع الدراسة هو إستخدام منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وتقدير العلاقة التوازنية في الأجلين القصير و الطويل.

2- تحليل نتائج تقدير نموذج النمو الإقتصادي:

2-1 إختبار ARDL Bounds التكامل المشترك:

لإختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة تم إستخدام اختبار الحدود Wald Test وذلك من خلال مقارنة قيمة إحصائية F-statistics المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطأة بقيمة إحصائية F الحرجة، وفق الحدود التي وضعها Pesaran and al. ويتم الاختبار انطلاقا من الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0 : \theta_1 = \theta_2 = \theta_3 = \theta_4 = 0 \\ \text{لا يوجد علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل بين المتغيرات} \\ H_1 : \theta_1 \neq 0; \theta_2 \neq 0; \theta_3 \neq 0; \theta_4 = 0 \\ \text{يوجد علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل بين المتغيرات} \end{cases}$$

ويتم مقارنة قيمة F المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأعلى عند جميع المستويات المعنوية، ويتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة في حال كانت قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى عند جميع المستويات المعنوية، بحيث يمكننا إستنتاج وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وفي ما يلي الجدول رقم (05-16) يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (05-16): نتائج إختبار الحدود Bounds Test

Test Statistic	Value	Critical bounds		
		Critical value		
		Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.373169	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		1%	3.29	4.37

المصدر: إعداد الطالب، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Eviews 10.

تظهر النتائج في الجدول رقم (05-16) الوارد في الملحق أن القيمة الإحصائية المحسوبة لـ F=4.37 وهي أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى عند مختلف مستويات المعنوية (1%، 5%، 10%) المقترحة من قبل Pesaran and al (2001)، و الموضحة في الجدول، وبناءا عليه يتم رفض الفرضية الصفرية (العدم) $(H_0 : \theta_1 = \theta_2 = \theta_3 = \theta_4 = 0)$ ونقبل الفرضية البديلة $(H_1 : \theta_1 \neq 0; \theta_2 \neq 0; \theta_3 \neq 0; \theta_4 = 0)$ والتي تقضي بوجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، مما تؤكد صحة فرضية الدراسة.

2-2 تحديد عدد التأخرات في نموذج:

من أجل اختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني نستخدم اختبار Criteria Selection Order Lag، وبالإعتماد على معيار Akaike Information Criteria (AIC)، كما هو موضح في الشكل رقم (05-17).

الشكل رقم (05-17): نتائج إختبارات تحديد عدد التأخرات

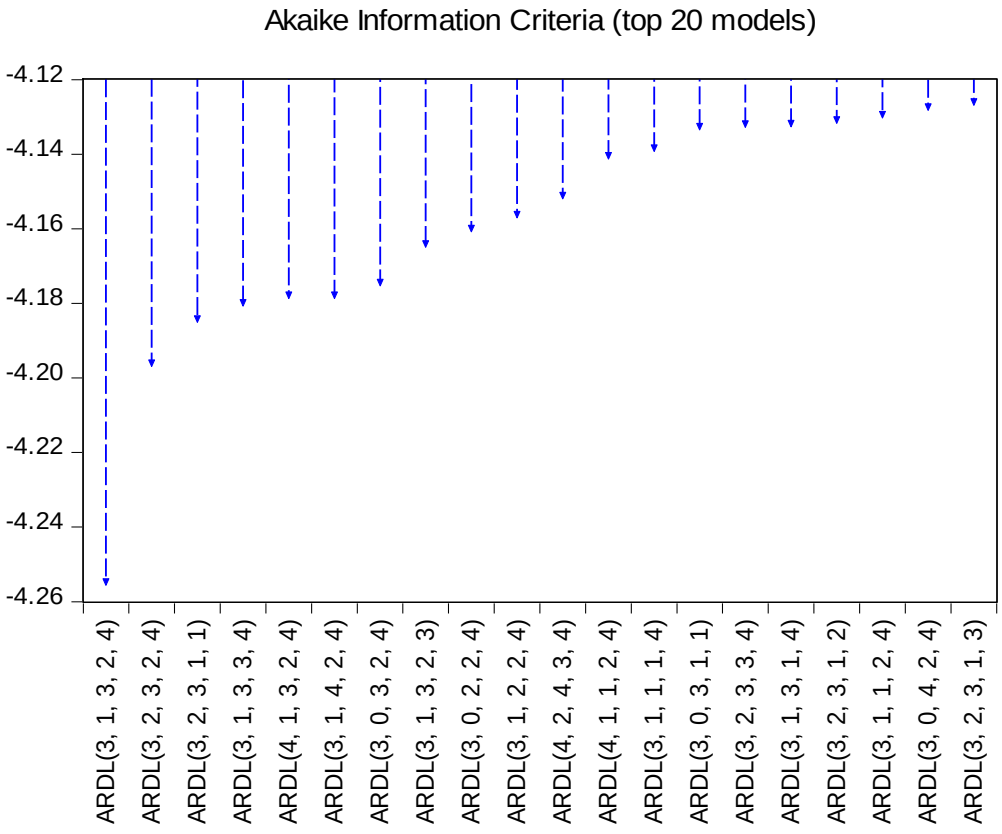

المصدر: إعداد الطالب، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Eviews 10.

أظهرت نتائج تجارب المحاكات لبرنامج EVIEWS 10 بأن نموذج ARDL(3.1.3.2.4) هو النموذج الأمثل المختار، الذي من خلاله يتم الحصول على أدنى قيمة لمعيار AIC المقترح لإجراء هذا الإختبار.

3-2 تقدير نموذج الأجل الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك عند مختلف درجات المعنوية (1%، 5%، 10%)، قمنا بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL، حيث تم تقدير العلاقة طويلة الأجل بإختبار معنوية معالم المتغيرات المفسرة على المدى الطويل، و النتائج موضحة في الجدول رقم (05-17):

الجدول رقم (05-17): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

Dependent Variable: DLOG(PIB)				
Selected Model: ARDL(3, 1, 3, 2, 4)				
Date: 06/04/18 Time: 21:03				
Sample: 2002S1 2017S2				
Included observations: 26				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
NESPMN	0.0004	0.0001	5.1002	0.0009
CPME	-0.00001	0.0000	-2.1606	0.0627
TEMP	0.0581	0.0068	8.5045	0.0000
CPI	-0.0912	0.0341	-2.6754	0.0281
C	16.5226	1.0098	16.3623	0.0000

المصدر: إعداد الطالب، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Eviews 10.

تظهر النتائج التجريبية للعلاقة طويلة الأجل من خلال الجدول رقم (05-17)، بأن جل متغيرات نموذج الدراسة معنوية عند مستوى 5%، إذ نلاحظ هناك إستجابة طويلة الأجل طردية ومعنوية لمتغيرة عدد المؤسسات صغيرة و المتوسطة الخاضعة للتأهيل عند مستوى معنوية (1%)، و إستجابة طويلة الأجل طردية ومعنوية لمتغيرة معدل التشغيل في الجزائر عند مستوى معنوية (1%)، كذلك وجود إستجابة طويلة الأجل عكسية ومعنوية لمتغيرة مؤشر مدركات الفساد في الجزائر (5%)، أما معامل متغير خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة التي معامل تأثيرها

ضعيف على النمو الإقتصادي وغير معنوي إحصائيا عند مستوى (5%). أو بعبارة أخرى، لم تسجل تأثيرا واضحا على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الأمد الطويل.

فضلا عن ذلك أظهرت النتائج توافق بعض المتغيرات في تأثيرها على النمو الإقتصادي مع الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية، و بالمقابل جاءت بعض النتائج مخالفه للنظرية الاقتصادية، حيث أظهرت عدم وجود تأثير معنوي لخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة.

4-2 تقدير نموذج تصحيح الخطأ المقيد:

يتضح من خلال التحليل السابق وجود تكامل مشترك وعلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدارسة، ومع وجود تكامل مشترك يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM الذي يلتقط ديناميكية المدى القصير (علاقة قصيرة الآجل) بين المتغيرات المفسرة و المتغير التابع وذلك في إطار نموذج ARDL، وقد أشار Jones and Joulfaian (1991) إلى أن القيم المتباطئة للتغير في المتغيرات المستقلة تمثل أثر العلاقة السببية في الأجل القصير، بينما يمثل حد تصحيح الخطأ أثر العلاقة السببية في الأجل الطويل.

تم تطبيق نموذج متجه تصحيح الخطأ CointEq(-1) والذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل، لتقدير العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات قيد الدراسة. والجدول التالي رقم (05-18) يوضح نتائج تقديرات نموذج حد تصحيح الخطأ.

الجدول رقم (05-18): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
DLOG(PIB(-1))	-0.057903	0.146605	-0.394959	0.7032
DLOG(PIB(-2))	-0.480163	0.141623	-3.390425	0.0095
D(NESPMN)	5.91E-05	3.10E-05	1.905384	0.0932
D(ENPME)	-6.05E-07	2.11E-07	-2.862516	0.0211
D(ENPME(-1))	1.52E-06	5.57E-07	2.737224	0.0256
D(ENPME(-2))	7.28E-07	3.60E-07	2.025321	0.0774
D(TEMP)	0.003556	0.00259	1.37293	0.207
D(TEMP(-1))	-0.005746	0.002895	-1.985147	0.0824
D(CPI)	0.011753	0.003376	3.48167	0.0083
D(CPI(-1))	0.018093	0.006793	2.663305	0.0287
D(CPI(-2))	0.015733	0.005899	2.667045	0.0285
D(CPI(-3))	0.008091	0.003326	2.432463	0.041
CointEq(-1)*	**-0.313657**	0.048035	-6.529808	**0.0002**
R-squared	0.938372	Mean dependent var		0.042344
Adjusted R-squared	0.881484	S.D. dependent var		0.059273
S.E. of regression	0.020405	Akaike info criterion		-4.639189
Sum squared resid	0.005413	Schwarz criterion		-4.010141
Log likelihood	73.30946	Hannan-Quinn criter.		-4.458046
Durbin-Watson stat	2.212903			

المصدر: إعداد الطالب، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Eviews 10.

تشير النتائج في الواردة الجدول رقم (05-18)، بأن هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين النمو الإقتصادي وبين متغيرات النموذج المفسرة له، إذ تظهر إشارة معلمة حد تصحيح الخطأ سلبية والبالغة (0.31-) ومعنوية إحصائيا عند مستوى معنوية (1%)، مما يقودنا للتأكيد على إستنتاج علاقة التكامل المشترك كما تشير أيضا إلى سرعة التعديل (التكيف) التي يتم بها تعديل الإختلال في التوازن Disequilibrium في الآجل القصير بإتجاه التوازن في الآجل الطويل والتي يتم تصحيحها بمعدل 31% في الفترة الواحدة (كل ستة أشهر)، فضلا عن إرتفاع قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2=0.88) التي توضح أن النموذج المقدر يفسر (88%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع خلال الأجل القصير.

2-5 اختبارات جودة تقدير النموذج القياسي:

بعد أن تأكدنا من مدى صلاحية النموذج من الناحية الاقتصادية والإحصائية، سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه و خلوه من المشاكل القياسية، إذ يستلزم إجراء الإختبارت التشخيصية التالية:

2-5-1 إختبار فحص بواقي النموذج:

لتحقق من صحة النموذج المقدر وسلامته من المشاكل القياسية المختلفة لتحليل السلاسل الزمنية، تم أجراء الاختبارات التشخيصية بفحص بواقي النموذج و نتائج كالأتي:

أ- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج:

من أجل التحقق من أن البواقي المقدرة تتبع التوزيع الطبيعي يمكن استخدام عدة اختبارات منها معاملات الإلتواء (Skewness) والتفلطح (Kurtosis)، أو إحصائية Bera Jarque رفض أو قبول فرضية العدم (H_0) القائلة بأن بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا انطلاقا من إحصائية هذا الاختبار، والنتائج موضحة من خلال الشكل (05-18)

الشكل رقم (05-18): نتائج إختبار(Jarque-Bera)

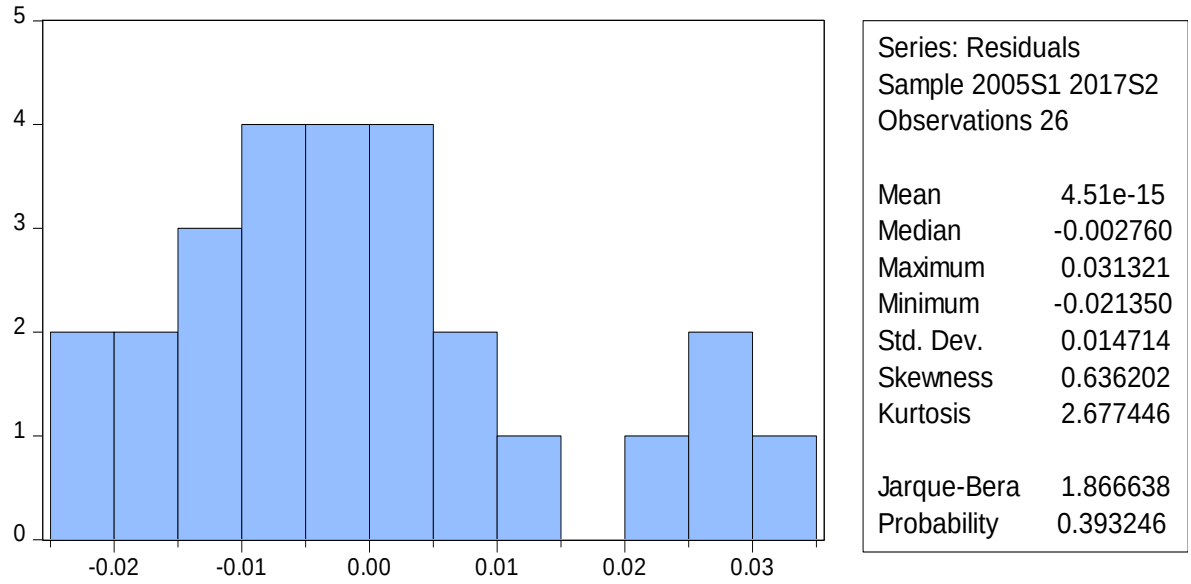

المصدر: إعداد الطالب، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Eviews 10.

نلاحظ من خلال قيمة إحصائية (Jarque-Bera) والتي بلغت (1.866) بقيمة إحتمالية (P=0.393) أكبر من 0.05، وبناءا عليه يتم قبول الفرضية الصفرية، أي تحقق شرط التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية في النموذج المقدر، ما تؤكده معاملات الإلتواء والتفلطح للتوزيع الطبيعي التي تقترب من القيمة "0 "و"3 "على الترتيب.

ب- اختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج:

يهدف هذا الاختبار إلى تقصي مدى وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية، إذ أن وجوده يؤدي الى حساب اخطاء معيارية اقل لمعاملات الانحدار وبالتالي يرسم صورة متفائلة اكثر من اللازم لأن إنخفاض الخطأ المعياري يؤدي بدوره الى زيادة قيم T المحسوبة لهذه المعاملات هذا بالإضافة الى ان معامل التحديد R^2 يكون متحيزاً لأعلى لأن قيمته الحقيقية اقل من القيمة التي تم الحصول عليها في ظل وجود الارتباط الذاتي وكل ذلك يؤدي الى قرار خاطئ، و من خلال تطبيق اختبار Breusch-Godfrey على الأخطاء العشوائية (Residuals)، لفحص الفرضية العدمية (H_0) التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، و الجدول (05-19) يوضح نتائج اختبار BGLM ممثلة في احصائية F-statistic والاحتمال Prob.

الجدول رقم (05-19): إختبار(BGLM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.416588	Prob. F(1,7)	**0.5392**
Obs*R-squared	1.460413	Prob. Chi-Square(1)	**0.2269**

المصدر: إعداد الطالب، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Eviews 10.

يظهر من الجدول (05-19) أن قيمة الاحتمال للاختبار الاحصائي (BGLM) أظهرت قيمة إحتمالية (P=0.539) أكبر من درجة معنوية 5%، وبناءا عليه يتم قبول الفرضية الصفرية (عدم معنوية) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي نموذج الانحدار، أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي.

ج- اختبار عدم ثبات التباين المشروط الذاتي لبواقي النموذج (ARCH):

يستخدم اختبار ARCH-LM المعتمد على (multiplier lagrange) لمعرفة فيما إذا كان تباين حد الخطأ العشوائي ثابتا عبر الزمن أم لا، لإجراء هذا الاختبار يتم استخراج بواقي النموذج المقدر وحساب مربعاتها، ومن ثم يتم تقدير معادلة الانحدار الآتية:

$$\sigma_t^2 = a_0 + \sum_{i=1}^{q} a_i \varepsilon_{t-i}^2$$

يتم تحديد قيمة (q) اعتمادا على دالة الإرتباط الذاتي الجزئي لـ (σ_t^2)، ثم يتم اختبار فرضية العدم (H0: لا يوجد ارتباط ذاتي لحد الخطأ العشوائي)، ترفض فرضية العدم إذا كان هنالك على الأقل معامل واحد من معاملات معادلة ARCH معنويا.

الجدول رقم (05-20): نتائج إختبار(Test ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.109023	Prob. F(1,23)	**0.1599**
Obs*R-squared	2.099866	Prob. Chi- Square(1)	**0.1473**

المصدر: إعداد الطالب، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Eviews 10.

يتضح جليا من خلال الجدول رقم (05-20) أن القيمة الإحصائية المقابلة لاختبار (multiplier lagrange) بلغت (2.109) عند مستوى إحتمال (P=0.159) أي أكبر من درجة معنوية 5%، وهذا يعني قبول فرضية العدم التي مفادها بأن تباين حد الخطأ العشوائي لبواقي النموذج المقدر ثابتا، وعليه فلا يوجد أثر لعدم ثبات التباين خلال المدة المدروسة.

د- اختبار مدى ملاءمة تحديد النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي:

يستخدم اختبار Ramsey-RESET لمعرفة صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج، ويوضح الجدول (05-21) نتائج الإختبار ممثلة في احصائية F-statistic والاحتمال Prob.

الجدول رقم (05-21): نتائج إختبار(Ramsey-RESET)

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: LOG(PIB) LOG(PIB(-1)) LOG(PIB(-2)) LOG(PIB(-3))			
NESPMN NESPMN(-1) TEMP TEMP(-1) TEMP(-2) CPME CPME(-1)			
CPME(-2) CPME(-3) CPI CPI(-1) CPI(-2) CPI(-3) CPI(-4) C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	**df**	**Probability**
t-statistic	1.396964	7	0.2051
F-statistic	1.951508	(1, 7)	0.2051
F-test summary:			
	Sum of Sq.	**df**	**Mean Squares**
Test SSR	0.00118	1	0.00118
Restricted SSR	0.005413	8	0.000677
Unrestricted SSR	0.004233	7	0.000605

المصدر: إعداد الطالب، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Eviews 10.

تشير قيمة إحصائية (F) المحتسبة لإختبار (Ramsey-RESET) والتي بلغت (1.951) بقيمة إحتمالية (P=0.205)، وهذا يعني قبول فرضية العدم التي مفادها صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج.

2-5-2 اختبار إستقرار النموذج (Test de stabilité):

بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL)، تدعو الحاجة لاستقصاء فيما إذا كانت هذه المتغيرات تظهر تغيراً هيكلياً في سلوكها عبر الزمن لمعاملات الأجلين القصير و الطويل، كما يفيد هذا الاختبار في معرفة مدى انسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، ولتحقيق ذلك سوف يتم استخدام اختبارين هما (Brown et al., 1975) المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) وإختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUMSQ) للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها. و الشكل رقم (05-19) يوضح ذلك.

الشكل رقم (05-19): نتائج إختبارات إستقرار النموذج

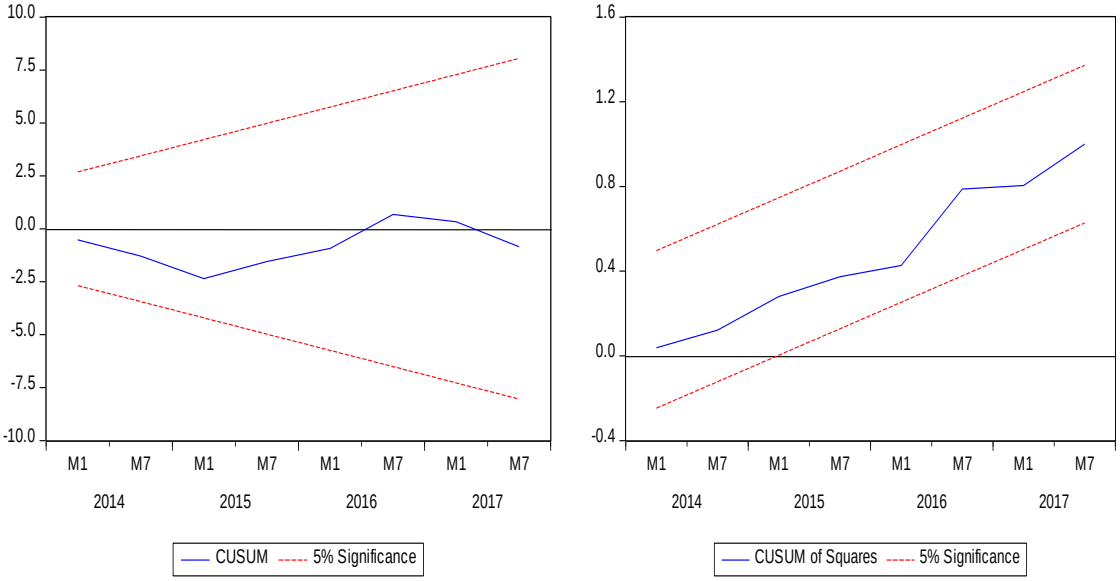

المصدر: إعداد الطالب، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Eviews 10.

يتبين لنا من خلال الشكل رقم (05-19) الموضح أعلاه، أنه لا يوجد تغير هيكلي فالنموذج مستقر في مجمله بحيث أن الرسم البياني لإحصائيات (CUSUM &CUSUMSQ) تقعان داخل الحدود الحرجة (الحد الأعلى و الحد الأدنى) عند مستوى معنوية إحصائية (5%)، وعليه فإن معاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكليا خلال الفترة الزمنية محل للدراسة، مما يدل على وجود انسجام واستقرار بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير للنموذج المقدر، ومن ثم إمكانية تقدير معلمات ثابتة للنموذج على طول الفترة الزمنية للدراسة دون الحاجة إلى تجزئتها لفترات جزئية. (Brown et al., 1975)

6-2 اختبار دقة النموذج التنبؤي:

بعد التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، نستخدم معامل عدم التساوي لثايل (Theil)، للتأكد من أن النموذج المقترح يتمتع بقدرة جيدة على التنبؤ خلال مدة الدراسة، إذ تشير نتائج الإختبار في الشكل رقم (05-20) أن قيمة ثايل Theil inequality coefficient=0.0004 وهي قيمة تقترب من القيمة المعيارية لثايل وهي (الصفر) في حين بلغت نسبة التغاير (CP) قيمة (0.993) وهي قريبة من الواحد الصحيح، وعليه يكون للنموذج مقدرة عالية على التنبؤ.

الشكل رقم (05-20): نتائج إختبار ثايل (Theil)

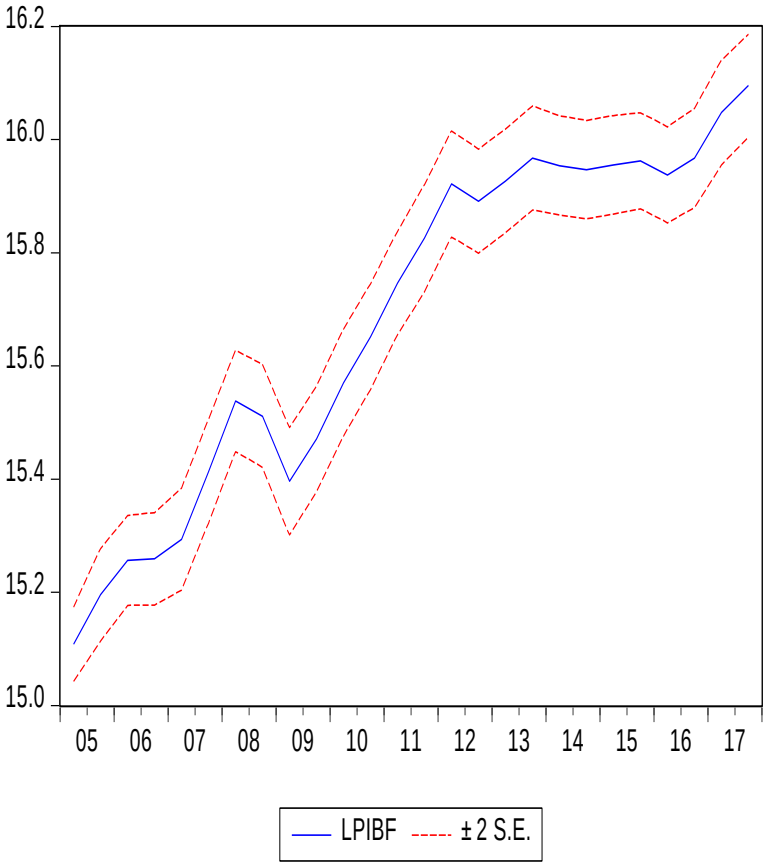

Forecast: LPIBF	
Actual: LPIB	
Forecast sample: 2002S1 2017S2	
Adjusted sample: 2005S1 2017S2	
Included observations: 26	
Root Mean Squared Error	0.015392
Mean Absolute Error	0.013022
Mean Abs. Percent Error	0.082681
Theil Inequality Coefficient	0.000491
Bias Proportion	0.000051
Variance Proportion	0.006590
Covariance Proportion	0.993359
Theil U2 Coefficient	0.220692
Symmetric MAPE	0.082686

المصدر: إعداد الطالب، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Eviews 10.

3- تحليل نتائج تقدير نموذج النمو الإقتصادي خارج المحروقات:

في هذا النموذج، سنستخدم نفس المنهج المتمثل في منهج ARDL، لكن سوف يتم إدراج متغير الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (LPIBHH) كمتغير التابع، لدراسة أثر تأهيل المؤسسات على النمو الإقتصادي خارج المحروقات، بحيث يتم من خلال هذا النموذج معرفة إذا كان هناك تكامل مشترك في الأجل الطويل.

3-1 إختبار ARDL Bounds التكامل المشترك:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05-22) أن قيمة إحصائية التكامل المشترك المحسوبة بلغت F=9.95 وهي أكبر من الحد العلوى للقيمة الحرجة عند مختلف درجات المعنوية (1%، 5%، 10%) المقترحة من قبل Pesaran and al (2001)، و الموضحة في الجدول، وبالتالي نرفض

فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من جملة المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع، مما يؤكد صحة فرضيات الدراسة.

الجدول رقم (05-22): نتائج إختبار الحدود Bounds Test

Test Statistic	Value	Critical bounds		
		critical value		
		Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	9.95	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		1%	3.29	4.37

المصدر: إعداد الطالب، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Eviews 10.

3-2 تحديد عدد التأخرات في نموذج:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وفق منهجية إختبار الحدود عند مختلف درجات المعنوية (1%، 5%، 10%)، قمنا بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL، حيث تم تقدير العلاقة طويلة الأجل بإختبار معنوية معالم المتغيرات المفسرة على المدى الطويل، أظهرت نتائج تجارب المحاكات لبرنامج EVIEWS 10 بأن نموذج ARDL(4.4.3.4.4) هو النموذج الأمثل المختار وفقا لمعيار (AIC)، و الشكل رقم (05-21) يوضح ذلك.

الشكل رقم (05-21): نتائج إختبارات تحديد عدد التأخرات

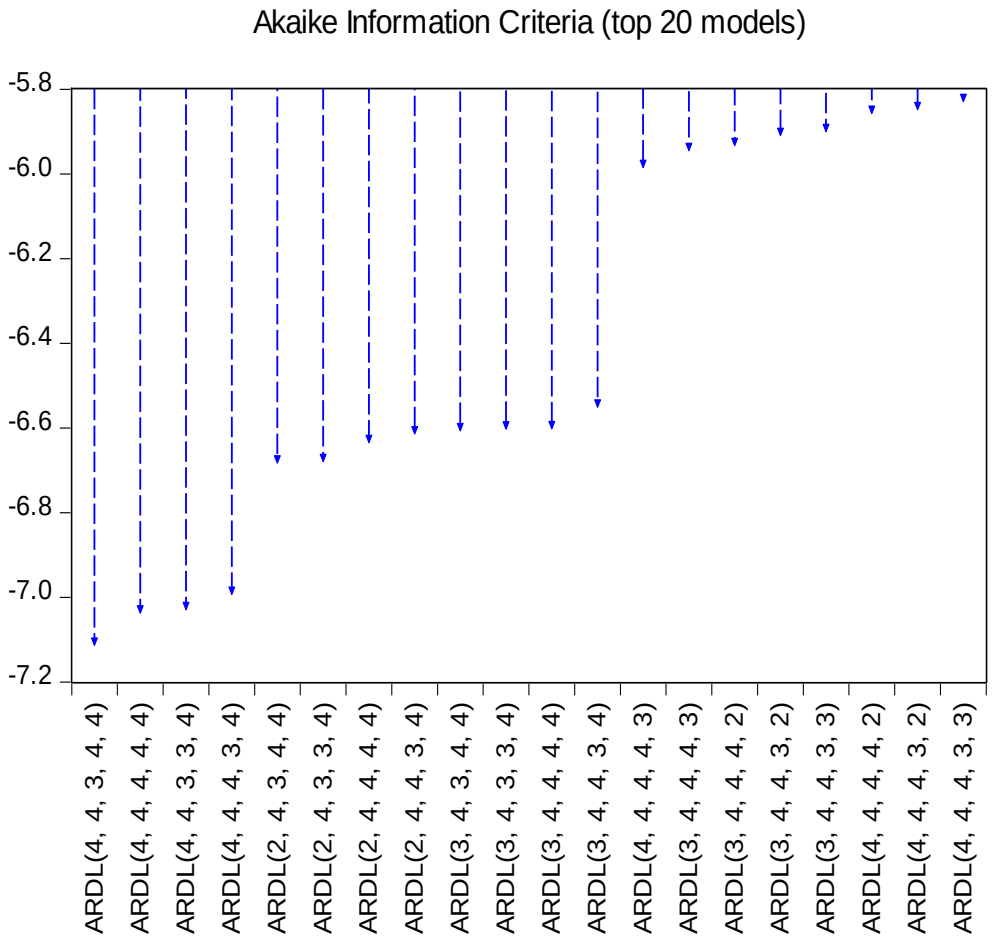

المصدر: إعداد الطالب، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Eviews 10.

3-3 تقدير نموذج الأجل الطويل:

باستخدام معيار (AIC: Akaike information criterion) تم إختيار نموذج ARDL(4.4.3.4.4) لتقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل كما في النموذج المقترح، إذ نلاحظ من نتائج الجدول الموالي رقم (05-23) بأن هنالك إستجابة طويلة الأمد طردية و معنوية عند 1%، 5% لتدل على القدرة التفسيرية بين عدد المؤسسات الخاضعة لبرامج التأهيل و معدل التشغيل على النمو الإقتصادي خارج المحروقات في الأجل الطويل، فضلا عن وجود تأثير سلبي معنوي لمدركات الفساد على النمو الإقتصادي خارج المحروقات في الأجل الطويل، كما أن نتائج هذا النموذج تتفق إلى حد كبير مع النظرية الاقتصادية و الدراسات السابقة. والتوقعات القبلية.

الجدول رقم (05-23): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

Dependent Variable: DLOG (PIBHH)				
Selected Model: ARDL (4, 4, 3, 4, 4)				
Date: 17/07/18 Time: 02:15				
Sample: 2002S1 2017S2				
Included observations: 26				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
NESPMN	0.010	0.000	7.500	0.017
CPME	0.000	0.000	-2.523	0.128
TEMP	0.079	0.008	9.598	0.011
CPI	-0.164	0.036	-4.613	0.044
C	16.721	0.742	22.539	0.002

المصدر: إعداد الطالب، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Eviews 10.

3-4 تقدير نموذج تصحيح الخطأ المقيد:

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (05-24)، بأن هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين النمو الإقتصادي خارج المحروقات وبين المتغيرات المفسرة، إذ تظهر إشارة معلمة تصحيح الخطأ CointEq(-1) سلبية والبالغة (0.535-) ومعنوية إحصائيا عند مستوى (1%)، مما يقودنا للتأكيد على إستنتاج علاقة التكامل المشترك كما تشير أيضا إلى سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل بنسبة 54% كل ستة أشهر، فضلا عن إرتفاع قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2=0.98) التي توضح أن النموذج المقدر يفسر (98%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع.

الجدول رقم (05-24): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(LPIBHH(-1))	0.53854	0.036303	14.83462	0.0045
D(LPIBHH(-2))	0.497905	0.055597	8.955568	0.0122
D(LPIBHH(-3))	0.665214	0.047151	14.10815	0.005
D(NESPMN)	0.000251	2.79E-05	8.974048	0.0122
D(NESPMN(-1))	-0.000248	1.83E-05	-13.57336	0.0054
D(NESPMN(-2))	0.000381	2.83E-05	13.45084	0.0055
D(NESPMN(-3))	0.000537	3.36E-05	15.96647	0.0039
D(CPME)	-2.68E-07	8.56E-08	-3.129271	0.0887
D(CPME(-1))	2.14E-06	1.79E-07	11.98715	0.0069
D(CPME(-2))	1.33E-06	1.42E-07	9.360157	0.0112
D(TEMP)	0.036799	0.002541	14.48054	0.0047
D(TEMP(-1))	-0.007052	0.000913	-7.726084	0.0163
D(TEMP(-2))	-0.006526	0.000794	-8.222658	0.0145
D(TEMP(-3))	0.002527	0.000846	2.986747	0.0962
D(CPI)	-0.0069	0.00158	-4.366277	0.0487
D(CPI(-1))	0.077146	0.005476	14.08873	0.005
D(CPI(-2))	0.018944	0.001574	12.03626	0.0068
D(CPI(-3))	0.022152	0.001744	12.69871	0.0061
CointEq(-1)*	**-0.535017**	0.037009	-14.45656	**0.0048**
R-squared	0.989158	Mean dependent var		0.053782
Adjusted R-squared	0.961279	S.D. dependent var		0.026997
S.E. of regression	0.005312	Akaike info criterion		-7.488214
Sum squared resid	0.000198	Schwarz criterion		-6.568836
Log likelihood	116.3468	Hannan-Quinn criter.		-7.223466
Durbin-Watson stat	2.691849			

المصدر: إعداد الطالب، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Eviews 10.

3-5 اختبارات جودة تقدير النموذج القياسي:

نفس المنهجية، يتم إجراء اختبارات للحكم على مدى ملائمة النموذج المستخدم، من خلال فحص بواقي نموذج المقترح للتحقق من انسجامه و خلوه من المشاكل القياسية، إذ يستلزم إجراء الإختبارت التشخيصية التالية:

3-5-1 إختبار فحص بواقي النموذج:

أ- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج:

يتضح من الشكل البياني رقم (05-22)، نلاحظ أن قيمة إحصائية (Jarque-Bera) والتي بلغت (3.9742) بقيمة إحتمالية (P=0.137) أكبر من مستوى معنوية 5%، وبناءا عليه يتم قبول الفرضية الصفرية (H_0)، أي تحقق شرط التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية في النموذج المقدر، ما تؤكده معاملات الإلتواء والتفلطح للتوزيع الطبيعي التي تقترب من القيمة "0 "و"3 "على الترتيب.

الشكل رقم (05-22): نتائج إختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج

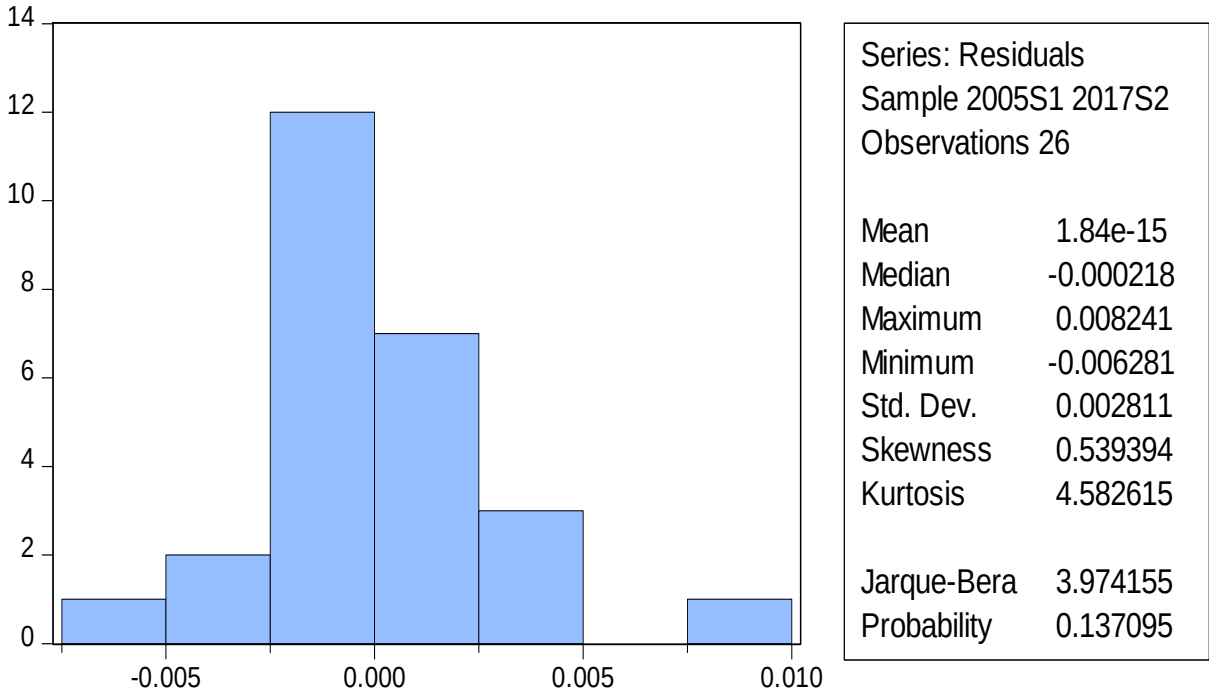

المصدر: إعداد الطالب، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Eviews 10.

ب- اختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج:

إن الكشف عن وجود ارتباط ذاتي تمّ من خلال اختبار Breusch-Godfrey و التي أظهرت قيمة إحصائية (F) المحسوبة (1.062) بقيمة إحتمالية (P=0.490) أكبر من درجة معنوية 5%، وبناءا عليه يتم قبول الفرضية الصفرية (عدم معنوية) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي

نموذج الانحدار، أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي، و النتائج موضحة في الجدول (05-25)

الجدول رقم (05-25): إختبار(BGLM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	**1.061863**	Prob. F(1,1)	**0.4904**
Obs*R-squared	13.39005	Prob. Chi-Square(1)	0.0003

المصدر: إعداد الطالب ، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Eviews 10.

ج- اختبار عدم ثبات التباين المشروط الذاتي لبواقي النموذج (ARCH):

للكشف عن ثبات تباين الخطأ العشوائي عبر الزمن، تم إستخدام اختبار ARCH-LM المعتمد على (multiplier lagrange)، ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (05-26) الموالي نلاحظ أن قيم الإختبار بلغت (0.009) عند مستوى إحتمال (P=0.926) أي أكبر من درجة معنوية 5%، وهذا يعني قبول فرضية العدم التي مفادها بأن تباين حد الخطأ العشوائي لبواقي النموذج المقدر ثابتا، وعليه فلا يوجد أثر لعدم ثبات التباين خلال المدة المدروسة.

الجدول رقم (05-26): نتائج إختبار(Test ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.008821	Prob. F(1,23)	**0.9260**
Obs*R-squared	0.009584	Prob. Chi- Square(1)	**0.9220**

المصدر: إعداد الطالب ، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Eviews 10.

د- اختبار مدى ملاءمة تحديد النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي:

من الجدول (05-27) يتضح صحة الشكل الدالي المستخدم بشكل عام، ولأجل التأكد من مدى ملاءمة النموذج المستخدم في قياس المرونات المقدرة في الأجل الطويل و القصير، تم اجراء الاختبار التشخيصي لـ Ramsey-RESET، إذ تشير قيمة إحصائية (F) المحتسبة لإختبار (Ramsey-RESET) والتي بلغت (0.289) بقيمة إحتمالية (P=0.685)، وهذا يعني قبول فرضية العدم التي مفادها صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج.

الجدول رقم (05-27): نتائج إختبار(Ramsey-RESET)

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: LPIBHH LPIBHH(-1) LPIBHH(-2) LPIBHH(-3) LPIBHH(-4)			
NESPMN NESPMN(-1) NESPMN(-2) NESPMN(-3) NESPMN(-4) CPME			
CPME(-1) CPME(-2) CPME(-3) TEMP TEMP(-1) TEMP(-2) TEMP(-3)			
TEMP(-4) CPI CPI(-1) CPI(-2) CPI(-3) CPI(-4) C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	**df**	**Probability**
t-statistic	0.538143	1	0.6857
F-statistic	0.289598	(1, 1)	0.6857
F-test summary:			
	Sum of Sq.	**df**	**Mean Squares**
Test SSR	4.44E-05	1	4.44E-05
Restricted SSR	0.000198	2	9.88E-05
Unrestricted SSR	0.000153	1	0.000153

المصدر: إعداد الطالب ، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Eviews 10.

3-5-2 اختبار إستقرار النموذج (Test de stabilité):

بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL، فان الخطوة التالية هي اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الآجل الطويل والقصير، ولكي يتحقق ذلك يتم الاعتماد على المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) وإختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUMSQ)، و وفقا لهذا الاختبار فالنموذج يقع داخل الحدود الحرجة لكل من الإختبارين وفقا لنتائج الموضحة في الشكل رقم (05-23)، مما يشير الى ان هناك استقرار وإنسجام في تقديرات النموذج بين نتائج الآجل الطويل ونتائج المدة القصيرة الآجل، اي ان المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكليا خلال المدة الزمنية محل الدراسة.

يتحقق الاستقرار الهيكلي لمعاملات المقدرة بصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL عندما ينحصر الخط البياني الحصاء CUSUM داخل الخطوط البيانية الحرجة عند مستوى معنوية (5%) في حين تكون هذه المعاملات ال تتسم بالاستقرارية في حالة خروج الخط البياني للإحصاءة خارج الخطوط البيانية الحرجة عند مستوى المعنوية نفسه.

الشكل رقم (05-23): نتائج إختبارات إستقرار النموذج

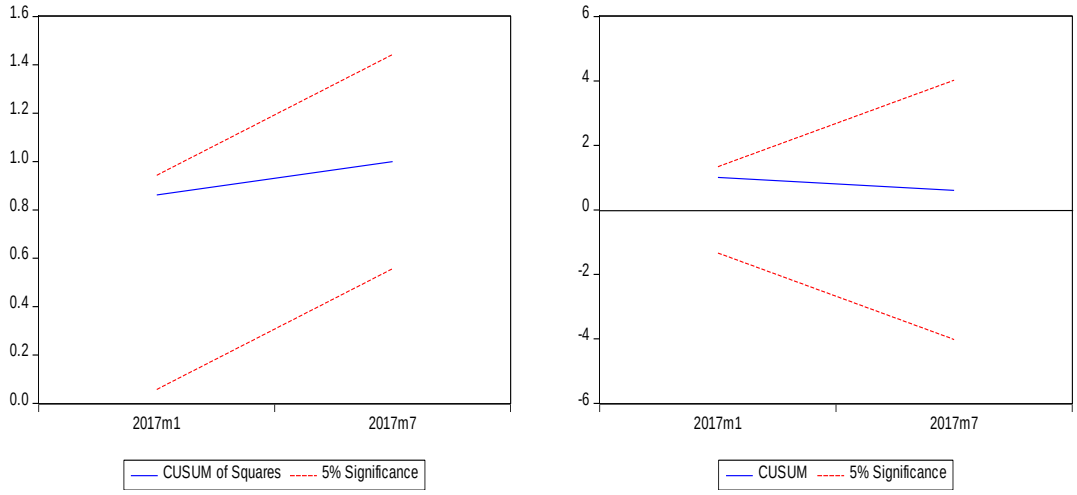

المصدر: إعداد الطالب ، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Eviews 10.

6-3 اختبار دقة النموذج التنبؤي:

تعتمد جودة النتائج المقدرة على قوة الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، لذلك يجب التأكد من تمتع هذا النموذج بقدرة جيدة عمى التنبؤ خلال المدة الزمنية للتقدير، ولاختبار هذه القدرة للنموذج على التنبؤ تم استخدام أهم مقاييس الأداء التنبؤي للنماذج الاقتصادية القياسية وهو معامل عدم التساوي المقترح بواسطة ثايل Theil، ويحسب وفق الصيغة الآتية:

$$T = \sqrt{\frac{\Sigma(dF - da)^2}{\Sigma d_a^2}}$$

يتضح من الشكل (00) اعلاه ان قيمة معامل ثايل (T) كانت منخفضة جدا وقريبة من الصفر اذ بلغت (0.0001) وكانت قيمة نسبة التحيز (BP) مساوية للصفر تقريباً اذ بلغت (0.00004)، في حين بلغت نسبة التباين (VP) (0.0001) وهي قيمة تقترب من القيمة المعيارية لثايل Theil inequality وهي (الصفر)، وكانت قيمة نسبة التغاير (CP) قريبة من الواحد الصحيح اذ بلغت (0.9998) ويستنتج من كل ذلك ان نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم يتمتع بمقدرة عالية (جيدة) على التنبؤ الداخلي (Interpolation) خلال المدة قيد الدراسة، هذه المقدرة على التنبؤ يمكن ملاحظتها من خلال الشكل (05-24) الذي يوضح سلوك القيم الفعلية والمتوقعة للنمو الداخلي الخام خارج المحروقات طبقاً للنموذج القياسي المستخدم المقدر.

الشكل رقم (05-24): نتائج إختبار ثايل (Theil)

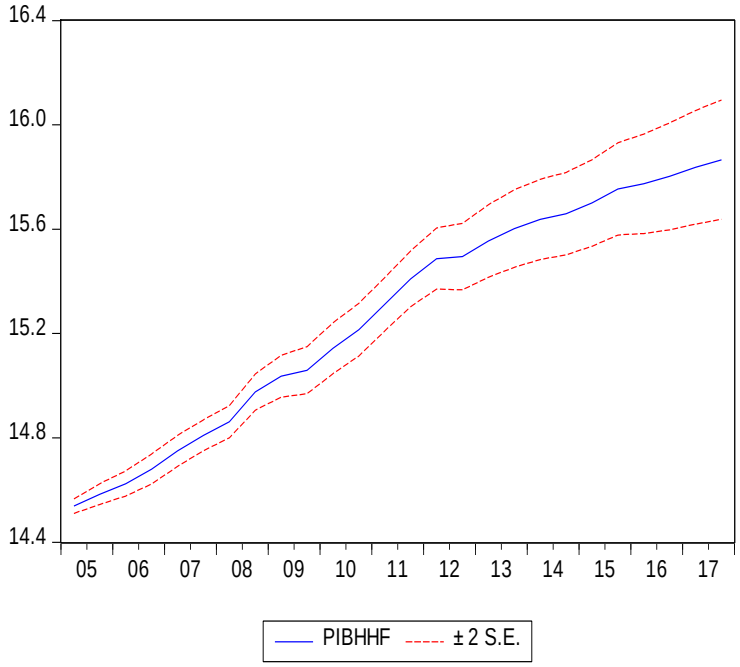

Forecast: PIBHHF	
Actual: LOG(PIBHH)	
Forecast sample: 2002S1 2017S2	
Adjusted sample: 2005S1 2017S2	
Included observations: 26	
Root Mean Squared Error	0.003523
Mean Absolute Error	0.002746
Mean Abs. Percent Error	0.017824
Theil Inequality Coefficient	0.000115
Bias Proportion	0.000044
Variance Proportion	0.000138
Covariance Proportion	0.999825
Theil U2 Coefficient	0.059004
Symmetric MAPE	0.017824

المصدر: إعداد الطالب، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Eviews 10.

خلاصة الفصل الخامس:

استعرضت هذه الدراسة التجريبية من خلال التحليل القياسي للمعطيات باستخدام اختبار الحدود للتكامل المشترك ضمن إطار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وذلك للتحقق من وجود علاقة توازن طويلة المدى بين بين المتغيرات المفسرة و المتمثلة في عدد المؤسسات صغيرة و المتوسطة الخاضعة للتأهيل و خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جديدة و معدل التشغيل في الجزائر و مؤشر مدركات الفساد في الجزائر على النمو الإقتصادي بالنسبة للنموذج الأول، وفي خطوة ثانية على النمو الإقتصادي خارج المحروقات (للنموذج الثاني)، حيث قدمت النتائج دليلاً على أن سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل بلغت حوالي 31% و 54% سداسيا على التوالي بنسبة لكلا النموذجين، مما يدل على أن هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل و التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية إلى أخرى. أيضا، الإشارة السالبة للخطأ المقدر CointEq(-1) يدعم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع خلال الفترة الزمنية المدروسة.

كما أشارت أيضا نتائج النمذجة القياسية عن طريق اختبارات جودة التقدير للنموذجين المقدرين بتحقق صفة الإستقرار الهيكلي لمعاملات النموذجين في الأجلين القصير و الطويل، بالإضافة الى سلامة النموذجين من المشاكل القياسية و القدرة العالية للتنبؤ وفق ما تم الحصول عليه من نتائج التحليل لمعامل (Theil) ومعايير مصادر الخطأ.

يتبين من خلال تقدير النموذجين الأول و الثاني أن زيادة عدد المؤسسات المؤهلة يؤثر إيجابا على النمو الإقتصادي بشكل عام وهذا في المدى الطويل، وهي نتيجة تتوافق مع العديد من الدراسات النظرية و التجريبية السابقة في هذا المجال. كما يلاحظ أيضا وجود أثر إيجابي معنوي للتشغيل، في المقابل فإن الفساد ينعكس تأثيره سلبا على النمو الإقتصادي. و من هنا يجب التأكيد على دعم الإصلاحات الاقتصادية من خلال إجراءات تأهيل المؤسسات بهدف تسريع وتيرة النمو و خلق مناصب شغل.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

يعتبر النمو الاقتصادي هدفاً تسعى جميع البلدان إلى تحقيقه، بإعتباره من أهم مؤشرات النشاط الإقتصادي للدولة، والذي ينعكس على المستوى المعيشي للفرد، وتضع من أجل ذلك البرامج و السياسات المختلفة لتحفيز النمو الاقتصادي. و ضمن هذا الإطار، تعتبر برامج تأهيل و ترقية المؤسسات من ضمن عوامل تحقيق النمو الإقتصادي من خلال المساهمة في زيادة الناتج الوطني، وعليه جاءت هذه الدراسة كمحاولة لمعرفة مدى التأثير الديناميكي لبرامج تأهيل و ترقية المؤسسات على النمو الاقتصادي في الجزائر، وفي هذا الصدد فقد تم توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع في الجانب النظري قصد الإلمام الجيد بالدراسة، كذلك تم إستعراض أهم الدراسات السابقة في هذا المجال، على المستوى المحلي والعربي والدولي والتي إختصت بتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة المقترحة والنمو الاقتصادي، وتبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية.

أما الجزء التطبيقي فقد تم صياغة نموذجين لقياس وتحليل شكل العلاقة بين كل من المتغيرات المفسرة على النمو الاقتصادي وهذا في النموذج الأول، أما بنسبة للنموذج الثاني فيقيس نفس المتغيرات المفسرة لكن على النمو الاقتصادي خارج المحروقات، في الأجلين القصير والطويل على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2017، وهي الفترة التي شرعت فيها الجزائر بتبني مجموعة من البرامج التنموية، لاسيما برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) و برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014)، كما تم أيضا إطلاق برامج لتأهيل المؤسسات منذ سنة 2000 .

نتائج الجانب النظري:

1. إن الدراسات المحلية السابقة لم تتطرق لتأثير تأهيل المؤسسات على النمو الإقتصادي في الجزائر بإستخدام نموذج قياسي ديناميكي، مما جعل هذه الدراسة تعد الأولى من نوعها من بين الدراسات السابقة التي تم مراجعتها، ولتعزيز دراستنا تم إختيار منهجية تتناسب مع هدف وفرضيات الدراسة.

2. رغم تعدد وتباين المفاهيم المتعلقة بتأهيل المؤسسات، وبالرغم من إختلاف الدول و الهيئات حول وضع تعريف موحد، إلى أنه و من خلال مراجعة مختلف التعاريف يمكن إستخلاص بأن برامج التأهيل هي عملية مستمرة تهتم بتحضير وتكيف المؤسسات و محيطها من أجل تحسين قدرتها التنافسية و مواجهة الإنفتاح الإقتصادي، وبتالي تحسين تنافسية اقتصاديات معظم دول التي تبنت تطبيق برامج التأهيل.

3. تولي الجزائر أهمية بالغة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الاعتماد على إستراتيجية تأهيل تمر بخطوات متتالية و المتمثلة في: التشخيص الاستراتيجي الشامل، إختيار إستراتيجيات التأهيل، صياغة مخطط التأهيل، التنفيذ و متابعة خطة التأهيل، و التي تهدف إلى ترقية المؤسسات ومعالجة مختلف المشاكل التي تعاني منها.

4. إبتداء من سنة 1999 شرعت الجزائر في تطبيق البرنامج التجريبي الأول لتأهيل المؤسسات الصناعية على مدى خمس سنوات، من قبل وزارة الصناعة في الجزائر بمساعدة منظمة الأمم المتحدة لتطوير الصناعة، ثم بعد ذلك برنامج الدعم الأروبي (EDPME) للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

5. يعتبر النمو الإقتصادي أهم مؤشر لقياس الأداء الإقتصادي و الذي يعبر عن زيادة الكمية في إجمالي الناتج الوطني مما يساهم في زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي وذلك مع مرور الزمن، ونظرا لهذه الأهمية فقد اهتم الإقتصاديون عبر مختلف مدارس ومراحل الفكر الإقتصادي بموضوع النمو وتفسير حدوثه، ومعرفة محدداته.

6. إن النظريات الإقتصادية المختلفة التي قامت بتفسير النمو الإقتصادي وذلك بإستخدام مناهج متعددة في التحليل، حيث بينت بأنه مرتبط بعامل تراكم رأس المال من جهة وزيادة الإنتاجية من جهة أخرى، كما تعتبر السياسة الإقتصادية للدولة ونوعيتها من أهم الأسباب التي تزيد أو تضعف من معدلات النمو الإقتصادي.

نتائج الجانب القياسي:

1. إن نتائج التحليل القياسي أثبتت تحقق صفة الإستقرارية (السكون) عند المستوى لمتغير متغيرة خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة جديدة (CNPME)، في حين تحققت صفة الإستقرارية لبقية المتغيرات الأخرى عند أخذ الفروق الأولى لها وفق إختبارات جذر الوحدة المستخدمة (ADF، PP) و الرسم البياني للسلاسل الزمنية و معاملات دالة الإرتباط الذاتي البسيط (ACF) و الجزئي (PACF) لسلاسل الزمنية، كما بينت النتائج عدم وجود متغيرات متكاملة من الرتبة الثانية (عند الفرق الثاني) I(2)، مما إستوجب إستخدام نموذج (ARDL) في تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير و الطويل.

2. أوضحت نتائج التحليل القياسي بأن أفضل صيغة (شكل) رياضية مناسبة لتقدير نموذج الدراسة المقترح الأول و الثاني هي الصيغة النصف لوغاريتمية (أي إدخال اللوغاريتم على المتغير التابع)، وذلك مقارنة بنتائج الصيغة الخطية و الصيغة اللوغاريتمية.

3. أشارت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) تتجه من المتغيرات المفسرة نحو المتغير التابع للنموذج الأول (منتوج الداخلي الخام)، ونحو المتغير التابع للنموذج الثاني (منتوج الداخلي الخام خارج المحروقات)، وذلك استنادا لمنهج الحدود بالإعتماد على اختبار الحدود Wald Test.

4. دلت النتائج أن معدل نمو المنتوج الداخلي الخام العادي و خارج المحروقات على حد سواء يتحدد بالمتغيرات المفسرة المقترحة الأتية: عدد المؤسسات صغيرة و المتوسطة الخاضعة للتأهيل، معدل التشغيل، وذلك بوجود علاقة طردية معنوية، كذلك وجود علاقة عكسية ومعنوية لمتغيرة مؤشر مدركات الفساد في الجزائر، وهذا ما يتوافق مع الدراسات السابقة و النظرية الإقتصادية.

5. يتبين من النتائج قيمة تصحيح الخطأ المقدرة بأن هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين النمو الإقتصادي (نسبة المنتوج الداخلي الخام) وبين متغيرات المفسرة، وهذا راجع لمتجه تصحيح الخطأ CointEq(-1) المقدر سالب الإشارة (0.31-) و المعنوي إحصائيا عند

مستوى معنوية (1%)، أما بالنسبة للنموذج الثاني الذي يقيس تأثير نفس المتغيرات المفسرة لكن على النمو الإقتصادي خارج المحروقات (نسبة المنتوج الداخلي الخام خارج المحروقات) فقد أظهرت النتائج وجود علاقة ديناميكية يتم من خلالها تصحيح الإنحرافات قصيرة الأجل للعودة إلى التوازن في المدى الطويل بمعدل 54% (0.535-) للفترة الواحدة.

6. إن نتائج التحليل القياسي اثبتت تحقق الإستقرار الهيكلي لمعاملات النموذجين بإستخدام إختبار (CUSUMSQ - CUSUM)، كما بينت النتائج أن النموذجين يتمتعا بقدرة جيدة على التنبؤ وفق معامل ثايل (Theil).

نتائج إختبار الفرضيات:

بعد محاولة الإحاطة بجوانب الموضوع يمكننا اختبار الفرضيات التي بنينا على أساسها دراستنا و التي تم وضعها في بداية بحثنا كإجابة مؤقتة للإجابة عن الإشكالية الموضوعة، وبناءا على النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة، يمكننا التحقق من صحة الفرضيات على النحو التالي:

- بنسبة للفرضية الأولى و التي تنص على أن برنامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تبنتها الجزائر كان لها أثر على وتيرة النمو الاقتصادي و النمو الاقتصادي خارج المحروقات في ظل وجود بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية، فقد بينت نتائج الدراسة القياسية صحة هذه الفرضية، وذلك من خلال إجراء إختبار التكامل المشترك وفق لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) الذي قدمه Pesaran et al (2001)، حيث تم تأكيد العلاقة المعنوية بوجود استجابة طويلة الاجل بين المتغيرات بنسبة للنموذج الأول المقترح، كذلك بنسبة للنموذج الثاني (خاص بالنمو خارج قطاع المحروقات) فقد تم التوصل إلى أن هناك توازن طويل الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية لمدة الدراسة.

- أما فيما يتعلق بالفرضية الثانية و التي تنص على وجود علاقة معنوية موجبة بين عدد المؤسسات الخاضعة لبرامج التأهيل و معدلات النمو الإقتصادي على المدى الطويل و

القصير بالنسبة للإقتصاد الجزائري، فقد بينت نتائج الدراسة القياسية من خلال تقدير النموذج الأول صحة هذه الفرضية.

- أما بخصوص الفرضية الثالثة و التي تنص على أن النمو الإقتصادي خارج المحروقات في الجزائر يتحدد بمجموعة من المتغيرات هي: عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاضعة لبرامج التأهيل، تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، معدل التشغيل و الفساد، فقد بينت نتائج الدراسة القياسية من خلال تقدير النموذج الثاني قبول صحة هذه الفرضية نسبيا.

أفاق البحث:

في إطار الحديث عن تحليل أثر العلاقة الديناميكية بين تأهيل المؤسسات و النمو الإقتصادي، ظهرت العديد من الجوانب و الإشكاليات ذات الصلة بالموضوع جديرة بمواصلة البحث و التأصيل فيها، و بهذا الصدد تركنا آفاق البحث مفتوحة لبحوث مستقبلية والتي نذكر منها الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أثره على النمو الاقتصادي، تأهيل الموارد البشرية وإدارة رأس المال البشري في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

🕮 المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم, الحبيب فايز. (1985). *نظريات التنمية و النمو الإقتصادي*. السعودية: عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود،.

2. أحمد صادق زاوي. (2017). الحكم الراشد، المؤسسات والنمو الاقتصادي: العوامل المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الجزائر. *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. جامعة تلمسان.

3. إسحاق خرشي. (2014). إعادة التركيز الستراتيجي على الحرفة ألساسية لتحسين الوضعية التنافسية للمجمعات الصناعية الجزائرية. *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*(العدد 05)، جامعة ورقلة.

4. إسحاق خرشي. (2016). إعادة التركيز الاستراتيجي لتحسين تنافسية ميادين النشاط الإستراتيجية للمؤسسات الصناعية الجزائرية ENAD - إستراتيجية مقترحة للمؤسسة الوطنية لصناعة المنظفات. *مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 2* (العدد 2)، جامعة شلف.

5. اسماعيل شعباني. (1997). *مقدمة في اقتصاد التنمية*. الجزائر: دار هومة.

6. أنطونيوس كرم. (1980). *اقتصاديات التخلف والتنمية*. لبنان: مركز الإنماء القومي - مطابع دار الهدف.

7. ب بلكبير. (2013). *دراسات ميدانية في إدارة الأعمال،،* . عمان: دار اليازوري.

8. باقر علوش جعفر، و عبد اللطيف تركي ارشد. (2018). قياس الاثر النقدي لإجراءات السياسة المالية(الهيمنة المالية) في الاقتصاد العراقي باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للمدة (1980_ 2015). *واسط للعلوم الانسانية، 14*، 37-60.

9. بريبش السعيد، و والي مريم. (2014). تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة مؤسستي Carajus و Safilait نموذجا. *مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 28* (العدد 1)، جامعة الأمير عبد القادر.

10. بلال شيخي، و أخرون. (2017). برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المأمول و الواقع. *الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة*. جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي.

11. بن عبد الله الغنام حمد. (2003). تحليل السلسلة الزمنية لمؤشر أسعار الأسهم في المملكة العربية السعودية باستخدام منهجية بوكس جنكيتر. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد والإدارة*(العدد الثاني).

12. بوعتروس عبد الحق. (2008). مصادر وآليات تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. *مجلة الاقتصاد والمجتمع*(العدد 5)، جامعة قسنطينة- الجزائر.

13. تجانـــي وافيـة. (2013). برنامج التأهيل كأداة لتحسين تنافسية المؤسسة - دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والبرتغال. *مجلة الحقيقة*(العدد 26)، جامعة أدرار.

14. تودارو ميشيل. (2006). *التنمية الاقتصادية- تعريب محمود حسن حسين*. السعودية: دار المريخ للنشر.

15. توفيق, النجفي سالم. (2000). *أساسيات علم الاقتصاد* (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

16. حسين رحيم، و دريس يحي. (2014). حوكمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و متطلبات تأهيلها للاندماج في الاقتصاد العالمي. *المجلة العلمية الأكاديمية العربية في الدنمارك، المجلد 14*(العدد 01).

17. حنان جودي. (2017). استراتيجية تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي. *أطروحة دكتوراه*. جامعة بسكرة.

18. حنـــان جـودي، و عبد الوهاب بن بريكـــة. (2014). المسار الإستراتيجي لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة: مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب- بسكرة. *أبحاث اقتصادية وإدارية*(العدد 16)، جامعة بسكرة.

19. خالد النيف لافي، و هناء محمد الحنيطي. (2018). اختبار فرضية كالدور للنمو في الاقتصاد الأردني. *المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 05*(العدد 01).

20. خالد محمد السواعي. (2016). *مبادئ الاقتصاد القياسي*. الاردن.

21. خضير, عبود الربيعي رجاء، و رحيم, مهدي, الاسدي .صباح. (2013). اثر حركة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي في ظل تحرير التجارة العالمية. *مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد 314* (العدد 8)، جامعة بابل، العراق.

22. خضير, عبود, موسى, الربيعي رجاء. (2012). التحليل الفكري للدورات الاقتصادية. *مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد 260* (العدد 07).

23. رحيم حسين، و و يحي دريس. (2014). حوكمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و متطلبات تأهيلها للاندماج في الاقتصاد العالمي. *المجلة العلمية الأكاديمية العربية في الدنمارك، المجلد 14*(العدد 01).

24. روب موريس. (1979). *النمو االقتصادي والبلدان املتخلفة "ترمجة هشام متويل* (الإصدار الطبعة الثانية). بريوت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

25. زكي رمزي. (1984). مشكلة زيادة السكان بين مفهومين : إنساني وال إنساني، دراسة نشرت. *مجلة الطليعة*.

26. سالم العمري مخلد. (2007). *الطلب على الطاقة الكهربائية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1985-2006)*. تاريخ الاسترداد 30 1, 2018، من مركز ابحاث فقه المعاملات الاسلامية: https://www.kantakji.com

27. سامية بزازي. (2013). البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001-2004. *أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و إنعكساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2004*، ص ص 01-32. جامعة 08 ماي 1945 قالمة-الجزائر.

28. البشير عبد الكريم - دحمان بواعلي سمير.(2008). قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي -حالة الاقتصاد الجزائري-. ورقة بحثية مقدمة إلى منتدى الاقتصاديين المغاربة حول: تطورات نظريات النمو الاقتصادي.

29. السريتي السيد محمد، و عبد الوهاب ,نجا علي. (2008). *النظرية الاقتصادية الكلية*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

30. سعد, الدين ,العيسى نزار. (2001). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. الأردن: الدار الدولية ودار الثقافة للنشر و التوزيع.

31. سليمة غدير أحمد. (2017). متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة - الوادي-غرداية). *أطروحة دكتوراه*. جامعة ورقلة.

32. سوانينبيرج أوجست. (2008). *الاقتصاد الكلي بوضوح، ترجمة: خالد العامري*. مصر: دار الفاروق للاستثمارات الثقافية.

33. شرر فريدريك. (2002). *نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي. (تعريب) علي أبو عمشة* (الإصدار الطبعة الأولى). السعودية: العبيكات.

34. الشريف بوفاس، و بلايلية ربيع. (2017). المرونة الاستراتيجية كمدخل للإبداع التسويقي و تحقيق التميّز في أداء المؤسسات الإقتصادية الجزائرية- دراسة ميدانية. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 4*(العدد 1)، جامعة أم البواقي.

35. صخري عمر. (2005). *التحليل الاقتصادي الكلي12*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

36. صلاح الدين نامق. (1966). *نظريات النمو الاقتصادي*. مصر: دار المعارف.

37. صلاح الدين نامق. (1966). *نظريات النمو الاقتصادي*. مصر: دار المعارف.

38. عاصم خلود، و ابراهيم محمد. (2013). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، عدد الخاص بمؤتمر الكلية*، العراق.

39. عبد الرحمان يسري. (1998). *تطور الفكر الاقتصادي*. مصر: الدار الجامعية.

40. عبد الرحمن, ادريس ثابت، و محمد, مرسي جمال الدين. (2002). *الادارة الاستراتيجية،، الاسكندرية*. مصر: الدار الجامعية.

41. عبد الزهرة حسن علي. (2013). تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل بإستعمال إختبارات جدر الوحدة و أسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL). *العلوم الإقتصادية، 34*(9)، 210-174.

42. عبد الكريم سهام. (2011). سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج ميدا II. *مجلة الباحث*(عدد 09).

43. عبدالحميد عبدالمطلب. (2003). *السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي سلسلة الدراسات الاقتصادية*. القاهرة: مجموعة النيل العربية.

44. علام عفات عودة دليمي مالك. (2018). قياس وتحليل محددات الطلب على النقود في الإقتصاد العراقي للمدة (1985 – 2015). *مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية* . جامعة الفلوجة - العراق.

45. علي بخيت حسين، و فتح الله سحر. (2007). *الاقتصاد القياسي*. عمان- الأردن: دار اليازوري.

46. عمر حسين. (2000). *الاستثمار و العولمة*. القاهرة: دار الكتاب الحديث.

47. العيد غربي، و الوهاب دادن عبد. (2017). أثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1999- 2015. *مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 7 العدد 12* (العدد 12).

48. العيد غربي، و عبد الوهاب دادن. (2017). أثر تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1999-2015 . *مجلة رؤى اقتصادية*(العدد 12)، ص ص 211-237.

49. عيسى عبد الحفيظي. (2014). مساهمة امقطاع الخاص في النمو الاقتصادي -دراسة تحليلية و قياس ية لحالة الجزائر-. *مذكرة ماجستير*. جامعة أبوبكر بلقايد - تلمسان.

50. فايز الحبيب. (1985). *نظريات التنمية والنمو الاقتصادي* (الإصدار الطبعة الأولى). جامعة الملك سعود.

51. قدور بن نافلة، و عبدالله قلش. (2009). دور تنمية الموارد البشرية في تأهيل المؤسسات في ظل إقتصاد المعرفة. *مجلة الواحات للبحوث و الدراسات*(العدد السابع)، ص 281-294.

52. قوريش نصيرة. (2006). ملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. *آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*. جامعة شلف.

53. مجيد ضياء. (2007). *النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي*. الإسكندرية - مصر: شباب الجامعة.

54. محسن طاهر، و الغالبي منصور. (2009). *إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة* (الإصدار طبعة 1). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

55. محمد ,عريقات حربي. (1992). *مبادئ التنمية والتخطيط الاقتصادي* (الإصدار الطبعة الأولى). دار الفكر للنشر والتوزيع.

56. محمد القريشي. (2010). *علم اقتصاد التنمية* (الإصدار الطبعة الأولى). عمان - الأردن: إثراء للنشر والتوزيع.

57. محمد أمين بن عزة. (2011). التحالفات الإستراتيجية بين المؤسسات الاقتصادية كآلية لتحقيق الميزة التنافسية في ظل العولمة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*(العدد 26)، العراق.

58. محمد بن عزة. (2013). أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي تحليل إحصائي لأثر برامج الانفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر. *أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014. يومي 11 و 12 مارس. جامعة سطيف 1.*

59. محمد, بن قانة اسماعيل. (2012). *اقتصاد التنمية* (الإصدار الطبعة الاولى). الاردن- عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع.

60. محمد, عبد القادر عطية. (2003). *اتجاهات حديثة في التنمية الاقتصادية*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

61. محمد, على الليثي. (1974). *التنمية الاقتصادية*. المصرية: دار الجامعات.

62. محمد, مصطفى مدحت، و عبد الظاهر, أحمد سهير. (1999). *النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية*. مصر: مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية.

63. محمد, موسى, عريقات حربي. (2014). *التنمية والتخطيط الاقتصادي* (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار البداية.

64. محمود, حسني حسن، و حامد, محمود محمود. (2006). *التنمية الاقتصادية*. الرياض- السعودية: دار المريخ للنشر.

65. محمود, حسين وجدي. (1973). *نشاط التصدير والإنماء الاقتصادي بالبلدان النامية*. الإسكندرية: دار الجامعية المصرية.

66. محي الدين حمداني. (2008). حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، فرع تخطيط قسم علوم اقتصادية. *كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر.*

67. مدحت ,مصطفى محمد، و عبد الظاهر, أحمد سهير. (1999). *النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية*. مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

68. مدحت القريشي. (2007). *التنمية الإقتصادية - نظريات وموضوعات* (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن: دار وائل للنشر.

69. معمر قربة. (2017). التشخيص الاستراتيجي كمدخل لاتخاذ القرارات الاستراتيجية. *مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، المجلد 8*(العدد 1)، جامعة الجزائر.

70. مولود حشمان. (2002). *نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

71. نايهانز جورج. (1997). *تاريخ النظرية الاقتصادية 1720-1920 ترجمة صقر أحمد صقر*. القاهرة: المكتبة الأآاديمية.

72. وافية تجاني. (2013). برنامج التأهيل كأداة لتحسين تنافسية المؤسسة - دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والبرتغال. *مجلة الحقيقة*(العدد 26)، جامعة أدرار، الجزائر.

73. والاس بيترسون. (1968). *الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، ترجمة صلاح الدباغ، مراجعة برهان دجاني* (الإصدار الجزء الثاني). بيروت: مؤسسة فرنكلين للطباعة و النشر.

74. ولد سيدي محمد سيدي محمود. (1995). *المشاكل الهيكلية للتنمية*. دمشق- سوريا: منشورات وزارة الثقافة

75. يحي حسين. (2013). قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دول المغرب العربي. *أطروحة دكتوراه*. جامعة تلمسان.

📖 المراجع باللغات الأجنبية

76. Abassi, B. (2001). Le Secteur Industriel & la Problématique de sa Modernisation. *Revue CREAD.éditions CASBAH*.

77. Audretsch, D. B., & ALL. (2015). Entrepreneurship and economic development in cities. *The Annals of Regional Science*, 1-28.

78. Azouaou, L. (2001). La politique de mise à niveau des PME/PMI algériennes : objectifs, bilan et perspectifs. *Thèse doctorat en science de gestion*, Ecole supérieure de commerce d'Alger.

79. AZOUAOU, L. (2009). La compétitivité et la mise a niveau des PME maghrébines : analyse a partir d'une approche multidimensionnelle. *Revue de l'économie et de management*(N°09).

80. Azouaou, L. (2015). Impact De La Stratégie De Mise à Niveau Sur Les Ressources Humaines Cas Des Pme Algériennes. *revue cahiers economiques, Volume 5* (Numéro 2), Pages 258-267.

81. Bair, J., & Gereffi, G. (2001). Local clusters in global chains: the causes and consequences of export dynamism in Torreon's blue jeans industry . *World Development, 29* (11).

82. BATSCH, L. (2003). Le recentrage : une revue des approches financières . *revue finance contrôle stratégie, Volume 6*(N° 2), Université Paris Dauphine.

83. Bliek, G. (2002). *La macroéconomie en fiche.* Paris : Ed Ellipses.

84. Boualem, A. (1996). *Les stratégies de coopération industrielle.* Paris: édition Economica.

85. Bouchikhi, M., & ALL, &. (2016). La contribution des PME à la croissance économique hors hydrocarbures en Algérie. *Maghreb review of economics and management, Vol.3*(No.1), PP. 157-168.

86. Boudjemaa, A. (2014). Impact des programmes de mise à niveau sur la performance de la pme dans un environnement ouvert et intense : cas de l'Algérie. *thèse doctorat*. université Québec Montréal.

87. Boudjemaa, A. (2017). Success Factors of Upgrade Programs of SMEs in a Changing Environment, Resources Dependency Perspective: The Case of Algeria. *Advances in Economics and Business, 5*(11), 590-600.

88. Boudjemaa, A., & All, a. (2016). Upgrade Programs for Small and Medium-Sized Enterprises "SMEs", Performance Analysis: The Case Of Algeria. *Journal of Marketing and Management, 7*(2), 17-46.

89. Bouri, N., & All, a. (2017). L'impact De La Mise à Niveau Sur La Situation économique Des Pme De La Wilaya D'oran. *Revue Algérienne d'Economie et de Management, Volume 8*(Numéro 2), Pages 104-117.

90. Brown, G. (1975). *Le diagnostic d'entreprise.* Entreprise moderne d'édition paris.

91. Bruno, M. (2006). Critique de la notion de flexibilité . *Revue Française de Gestion, Vol.3, , N°.162*. Paris.

92. Burda, M., & Wyplosz, C. (2003). *Macroéconomie Traduction de la 3eme edition anglaise par : HOUARDJ.* Univercite Bruxelles - Belgique: edition de boeck.

93. Chennouf, S. (2007). Mise à niveau et intégration régionale au Maghreb : quel avenir ? *Colloque international sur La mise a niveau des entreprises algériennes dans la perspective de l'adhésion de l'Algérie à la zone de libre-échange avec l'Union Européenne et a l'OMC*. ORAN- Mai 26 - 27.

94. DAVID, B. ,., & RUDIGER, D. (2002). *Macroéconomie, Adaptation française BERNERD BERNIER, HNRI-LOUIS VEDIE* (éd. 2eme édition). DUNOD Paris France.

95. Dwight H, P., Steven, R., David L, L., & Bruno, B.-R. (2008). *économie du développement* (éd. 3ème édition). Belgique: édition de Boeck.

96. G, C., J, V., & Guillaume, W. (2006). *Histoire des idées et politique* (Vol. Tome 7). Paris: Institut National D'etudes Demographiques.

97. Gary, G. (2009). Development models and industrial upgrading in China and Mexico . *European Sociological Review, 25*(1).

98. Gereffi, G. (1999). International Trade and Industrial Upgrading in the Apparel Commodity Chain . *Journal of International Economics*(48).

99. Ghomari, S., & BERRACHED, W. (2014). Upgrade in the mena region: cases of Algeria, Egypt, Morocco and Tunisia. *journal perspectives of innovations, economics & business, Volume 14*(Issue 2), pp 61-68.

100. Gilbert, A.-F. (1991). *Dynamique économique* (éd. 7 édition). Paris: édition Dalloz.

101. Gilbert, B. (1973). *Progrès économique dans le tiers monde : Population active, productivité, croissance et développement.* Paris: Cahiers de l'institut International d'études Social. Libraire social et économique.

102. Godet, M. (1985). *respective et planification strategique.* paris: Economica dinos.

103. Hakimi, A., & Hamdi, H. (2015). How Corruption Affect Growth in MENA Region? Fresh Evidence from a Panel Cointegration Analysis. *Faculty of Law, Economics and Management of Jendouba, Tunisia*, pp. 1-21.

104. Hassler.U, & Woltrs, J. (2005). Autoregressive Distributed Lag Models and Cointegration. *Working paper*, p:22.

105. Hervé, B., & Ewa, F. (2005). Les programmes des mises à niveau des entreprises : TUNISIE, MAROC, SENEGAL. PARIS: Département de la recherche – Agence française de développement.

106. Hossein, A., & ALL, &. (2017). Impact of Economic Transparency on Economic Growth in the Middle East countries . *International Journal of Business and Development Studies, Vol. 9*(No. 2), pp 115-138.

107. Ilhem, G. (2011). Impacts des programmes de mise à niveau sur les entreprises agroalimentaires algériennes. *Mémoire Magister.Ecole nationale supérieure agronomique*. El Harrach-Alger.

108. Jean, A. (1999). *Les théories de la croissance.* Paris: éditions du seuil.

109. Jean-Pierre, H., Michel, K., & Jacques, O. (2000). *Management(Stratégie et Organisation)* (éd. 3°édition). Paris: Vuibert.

110. John, F., & Tomer. (1995). Strategy and Structure in the Human Firm: Beyond Hierarchy. Toward Flexibility and Integration. The Journal of Socio Economic. *Vol: 24 , N:3*.

111. Kamel, H. (1995). *Comment diagnostiquer et redresser une entreprise.* Édition Esalam Alger.

112. Kansab, J. (2016). L'impact de la mise à niveau sur les performances des PME algériennes. *These de Doctorat en Sciences En Sciences économiques*. Université d'Oran 2.

113. LAMIRI, A. (2003). La Mise à Niveau - Enjeu et Pratiques des Entreprises Algériennes . *Revue des Sciences Commerciales et de Gestion*(N°2), éditer par l'ECOLE SUPERIEUR de COMMERCE d'ALGER .

114. Lipset, S. M. (1960). *Political Man: The Social Basis of Modern Politics.* New York: Doubleday.

115. Maclennan, M., & al. (2015). Export performance in emerging markets: upgrading evidence from a cluster in Brazil . *Journal Business and Emerging Markets, Vol. 7*(No. 2), 186-202.

116. Marniesse, S., & Ewa, F. (2003). Compétitivité et mise à niveau des Entreprises: Approches théoriques et déclinaisons opérationnelles. *Agence Française de Développement*. PARIS.

117. Matejovski, L., & all, a. (2014). The Dynamic Effects of Entrepreneurship on Regional Economic Growth: Evidence from Canada. *Growth and Change, 45*(4), 611–639.

118. Mekkaoui, S. m. (2004). Les mécanismes de la nouvelles théories de la croissance. *Cahiers Français*(N°323).

119. MIRAOUI, A., & Hamid, B. (2004). Les Pratiques de flexibilité au sein des entreprises publiques algérienne en 2003 (étude empirique menée auprès de 30 entreprises). *Acte du 2 ème siminaire internationale de la gestion des entreprises « Dynamique de la gestion de la PME : Innovation, technologie de l'information et de la communication et formation »*. Faculté des sciences Economiques et de Gestion, université Mohamed Khider, Biskra, Alger, 12/13 Avril.

120. Mohamed, L. D. (2002). GUIDE MÉTHODOLOGIQUE: Restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle. *ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR LE DÉVELOPPEMENT INDUSTRIEL*. Vienne.

121. Mokhefi, A., & Al. (2014). La mise a niveau des pme algeriennes : un levier de competitivite des entreprises. *Algerian Business Performance Review*(No 06), pp 63-76.

122. Nassima, S., & All. (2017). Analyse de l'impact des programmes de mise à niveau sur la compétitivité des entreprises algériennes. *International Journal of Economics & Strategic Management of Business Process (ESMB), Vol. 10*, pp. 216-219.

123. Neri, S. (2003). *The Theory of Economic Growth: a 'Classical' Perspective.* UK: Edward Elgar publishing.

124. Norman, R., & Gary J, S. (2009). Defining Strategic Flexibility . *Global Journal of Flexible Systems Management, Vol: 10*(No: 1).

125. Olawale, F., & Garwe, D. (2010). Obstacles to the Growth of New SMEs in South Africa: A principal Component Analysis Approach. *African Journal of Business Management, Vol. 4* (No. 5), p. 729-738.

126. Paik, Y. (1991). The Impact of Strategic Flexibility on Business Performance in the International Business Environment. a published thesis of doctora, university of Washington. USA.

127. Paul A, S., & William, D. N. (2010). " Economics ". 19thed . (Special Indian Edition) . *Tata McGraw- Hill Education Private limited*. New Delhi .

128. Pesaran, H., & Shin, Y. (1995). Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach to Cointegration Analysis. *DAE Working Paper Series No. 9514*. Department of Applied Economics, University of Cambridge.

129. Pesaran, M. H., & Shin, Y. &. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Economics*(16), 289–326.

130. Régis, B. (2009). *Économétrie* (éd. 7ème édition). Paris: Dunod.

131. Rivoir, J. (1994). *l'économie de marché que sais –je ?* Alger: édition dahleb.

132. Saon, R., & A. (2016). Upgrading in the Indian garment industry: a study of three clusters. *Asian Development Bank*(No. 43), 01-30.

133. Tlili, M., & Rami, A. (2009). *Eléments de croissance économique.* manouba - Tunisie: Centre de publication universitaire.

134. Todaro, S. (2003). *Economic Development* (éd. 8th edition). Addison Wesley Stanley.

135. YACOUB, L. (2008). Le programme de mise à niveau de l'industrie un moyen efficace de la politique industrielle tunisienne ? *Cahiers du lab.rII*(N203), 01-40.

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى قياس الأثر الديناميكي لبرامج التأهيل على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2002 – 2017، باستعمال نموذج الانحدار الذاتي ذات فترات ابطاء موزعة ARDL، إن النتائج المستخرجة من اختبار Bounds تؤكد وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، كما تبين من خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM أن سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل بلغت حوالي 31% سداسيا. تشير النتائج أيضا إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية المدى الطويل بين برنامج التأهيل والتوظيف على النمو الاقتصادي، و علاقة سلبية معنوية طويلة المدى بين مدركات الفساد والنمو الاقتصادي.

التصنيف الإقتصادي: F43، L59، C59.

مفاتيح البحث: برامج تأهيل، مؤسسات، نمو إقتصادي، نموذج ARDL.

Résume

Cette étude vise à mesurer l'impact dynamique des programmes de mise à niveau (réhabilitation) sur la croissance économique à court et à long terme dans l'économie algérienne au cours de la période 2002-2017. En utilisant le modèle de décalage distribué autorégressif (ARDL). Les résultats empiriques du bound test confirment l'existence d'une relation à long terme entre les variables; Le modèle de correction d'erreur ARDL indique que la vitesse d'ajustement est d'environ 31% semestrielles. Les résultats suggèrent en outre qu'il existe une relation positive significative à long terme entre les programmes de mise à niveau et l'Emploi sur la croissance économique, ainsi qu'une relation négative à long terme significative entre la perception de la corruption et la croissance économique.

Classification JEL : F43 ،L59 ،C59.

Les mots-clés : Programmes de mise à niveau, Entreprises, Croissance économique, Modèle ARDL.

Abstract

This study aims to measure the dynamic impact of upgrading (rehabilitation) programs on economic growth in the short and long term in the Algerian economy during the period 2002-2017. Using the autoregressive distributed lag (ARDL) model. The results based on the bounds testing procedure confirm that a long-run relationship exists between among variables; The ARDL error correction model indicates that the speed of adjustment is about 31% half-yearly. The results further suggest that there is a significant positive long run relationship between upgrading programs and Employment on economic growth, and a significant Negative long run relationship between Corruption Perception and economic growth.

JEL Classification: F43 ،L59 ،C59.

Key words : Upgrading programs, Enterprises, Economic growth, ARDL Model.